

دراسات وآراء
في ضوء علم اللغة المعاصر
(٣)

في التحليل اللغوي

منهج وصفي تحليلي

وتطبيقه على

التوكيد اللغوي ، والنفي اللغوي ، والسلب اللغوي



تقديم

الأستاذ الدكتور سلمان حسن العائلي

تأليف

الدكتور خليل أحمد عمارة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

شارع الفاروق - بجانب جمعية المركز الإسلامي

مكتبة المنار هاتف ٩٨٣٦٥٩ - ص.ب ٨٤٢ الزرقاء - الأردن



مقدمة

لقد أرسى الخليل بن أحمد والغيورون من علماء العربية القدماء - رحمهم الله ورضي عنهم وأرضاهم - دعائم الدرس اللغوي في أصواته وصرفه، ونحوه ودلالته ومعجمه لتيسير تعليم هذه اللغة الشريفة (العربية) وتعلمها حرصاً منهم على أن تبقى على السنة الناطقين بها سليمة خالية من اللحن، وليحذو من ليس بعربي حذو العرب في لغتهم فينطق كما ينطقون ويعبر كما يعبرون.

ولكن القواعد التي وضعها الرعيل الأول من العلماء الصالحين والمنهج الذي ساروا عليه أصبح - في ما بعد - حرفة احترفاً من كان يريد لهذه اللغة ما أراد لها النفر الصالح من العلماء القدماء، ومن لم يكن كذلك، فدخلت فيها زيادات فيها الغث ومنها السمين.

واستمرت المحاولات لتجديد القواعد القديمة تتابع إلى الأربعينات من هذا القرن، تقع في إطار واحد تقريباً، هو إطار العامل، تأييداً له أو ثورة عليه.

وكان من هذه المحاولات آراء معدودة في ظواهر لغوية محدودة، كما جاء عن تلميذ سيويه قطرب (محمد بن المستنير) وأخذ قسم آخر منها صبغة المنهج المتكامل في النقد ولم يمهله قدره ليضع منهجه في البناء متكاملًا كما كان في النقد، ويمثل هذا بوضوح ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن). وأحد علماء المذهب الظاهري في القرن السادس الهجري). وقسم آخر من العلماء صرف همه لمحاربة الحركة

الإعرابية فوجهوا جهودهم إلى مناصرة العامة لتعلو على الفصحى، يذثرون دعوتهم تارة بالرغبة في التيسير النحوي وأخرى بالتيسير في الإملاء والخط، وثالثة بالإيهام بدفع الأمة (المتخلفة) إلى مدارج الأخذ بالحضارة وأسبابها بالتخلي عن كتابة العربية بالحروف العربية والانصراف إلى الحروف اللاتينية.

وما إن صدر كتاب ابن مضاء القرطبي - الرد على النحاة - في طبعته الأولى بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، حتى أخذت الرغبة في التأليف في التجديد النحوي تتوالى، يعتمد أصحابها على ما جاء في هذا الكتاب إلى أن انصرفوا عنه إلى الأخذ بالمنهج اللغوية الحديثة التي قامت في أوروبا وأمريكا وبلغت شأواً بعيداً.

كان من أبرز المحاولات التي قامت لتيسير العربية محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، والمحاولات التي وجهت إليها وزارة المعارف من مصر بدعوى تيسير النحو، وما أثارته هذه المحاولات من ردود يُعَدُّ من أبرزها المنهج الذي رسمه عبد المتعال الصعيدي في حلقات متتابعة جمعها أخيراً في كتاب أسماء: النحو الجديد، وجمع فيه بالإضافة إلى محاولات وزارة المعارف محاولة الأستاذ أمين الخولي - وقد نشرت في كتابه مناهج تجديد - ومحاولة محمد عرفة، ومحاولات أخرى.

وربما كانت محاولة إبراهيم أنيس في كتابه: (من أسرار اللغة) لا تقل قيمة عن غيرها من المحاولات الأخرى، وإن كانت صلتها بما جاء في إحياء النحو كبيرة، أو فلنقل: الصلة بين المحاولتين تكاد تبدو واضحة في أطرها الرئيسة، وإن كانت صلة الدكتور أنيس بالمناهج اللغوية الحديثة، ومحاولته الإفادة منها في الأصوات واللهجات أجود وأقوى.

ولعل أنضج محاولة - بل المحاولة التي تمثل حجر الأساس في بناء المجددين في بلاد الشام وفي مصر - هي تلك التي سطرها شيخ اللغويين المعاصرين الدكتور تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية مبناها ومعناها)، فتركت هذه المحاولة - لما فيها من عمق الصلة بالتراث العربي القديم وقوة

الاضطلاع على المناهج المعاصرة في مظانها عند الغربيين - أثراً بارزاً في مؤلفات زملائه من أساتذة الجامعات فضلاً عن الطلاب في قاعة الدرس .

وقد كان أمراً طبيعياً أن يقف في وجه المجددين عدد من أنصار القديم الذين يحرصون أشد الحرص على التمسك بالمنهج القديم في عرض المادة اللغوية وبخاصة ما يتعلق بمنها بالتراكيب وما يتصل بها من قواعد تبرير الحركة الإعرابية، فقد قضوا زمناً ليس باليسير ولا بالقصير يثقفون أنفسهم بهذه الطريقة أو تلك، فإن تخلوا عنها فإن ذلك يدفع خيالهم إلى أن ينسج لهم حكاية تختلف ألوان خيوطها وتتعدد ومضمونها واحد :

(إن في ما يأتي به ربائب الخواجات!!!! ما يقطع علينا أسباب الرزق!) فيحاول كل منهم الاعتماد على مقالة منشورة في صحيفة يومية، أو في مجلة أو حتى على ما يشيع على ألسنة الناس ليتهموا من يكتب في علم اللغة بأنه جاهل أو سخي أو مغرض أو ربيبة مستشرق أو حتى خارج على الدين مارق!!!!

وتبدو في أيامنا هذه فئة أخرى تقف على الطرف الآخر فترى في إنتاج أعلام الغرب ما لا يأتيه الباطل... فيرفضون ما جاء في مؤلفات علماء العربية الأفذاذ ويقدمون ما قال به سوسير وسابير وبلومفيلد وتشومسكي وغيرهم . تناصر هذه الفئة فئة رعناء - ونحمد الله إنها قليلة - رعناء هوجاء كانت قد اضطلعت على شيء يسير مما جاء عند العرب القدماء، وعلى التزوير اليسير مما جاء في مصنفات الغربيين، فأخذت تهاجم كل جديد وتجنس من نفسها عدواً أرعن لا يردده عن القاء التهم مبدأ ولا يصددهم عن تلقيق التهم إيمان، وذلك كله لأن ما يجود الله به على غيرهم لم يكن قد هداهم له .

وها نحن نحاول هنا أن نقدم تحليلاً لعدد من أساليب العربية، نجتمع فيه بين المبني والمعنى، فلا نغفل الحركة الإعرابية ولا سبل تبريرها، ولكننا نحاول أن نقدم لها تبريراً نعتمد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل، وإن كنا لا نغفلها، فقد أوردنا نظرية العامل عند القدماء مستقاة من

مصنفات أعلامهم وأساطينهم، ثم أعقبناه بأراء العلماء الذين رفضوا نظرية العامل.

لقد كان منهجنا في هذه المحاولة استكمالاً لما جاء في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» وتطبيقاً للأسس الرئيسية فيه وتعديلاً لما وجدناه بحاجة إلى تعديل استناداً إلى الحد الذي نراه نافعاً للغة العربية من المنهج الوصفي الذي قدمنا له بإيجاز في صدر هذا البحث.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن أهم المراجع التي استقينا منها مادة هذا البحث، كانت كتب نحاة العربية القدماء وأهم ما جادت به أقلام علماء اللغة في الغرب، وما توصلنا إليه من مناقشة هؤلاء العلماء في الغرب والشرق بالاتصال الشخصي.

وأود هنا أن أكتب كلمة مودة نابغة من القلب إلى نخبة نابهة من طلابي، صلتهم بالتراث تمثل جذوراً عميقة بعيدة الغور، يدرسون وينقبون ويمحصون، وأخذهم من الحديث يشير إلى إدراك بعيد الأبعاد لما يأخذون وما يدعون، فاكتب إليهم كلمة مودة ضارعاً إلى الله أن ينفع بهم، فيقفوا موقف العطاء، إنهم أقلام واعدة حقاً، إلى من هم في مقام أبنائي، إلى: عاطف فضل محمد خليل، وحسين قزق، ومصطفى سعدون، وبلال فتحي سليم، والباحثات الجادات: نسرين محمد فائق، وفريال حسين حسن وميسون محمد سالم.

ولا أنسى أخي الكريم أبا حذيفة، إبراهيم ساير، رئيس مجلس إدارة دار المنار للطباعة والنشر، فقد أثبت ما يشير بجلاء إلى أنه من حاملي رسالة، يسعون لرفعها لتسموا في كل مكان، يتعامل بروح العالم - وأنه كذلك - الذي يجلس في موقع التاجر، فالله أسأل أن يجعله دائماً التاجر العالم والعالم التاجر.

اللهم أنا نسألك السداد في القول والعمل

أبو معاذ

أربد - الاثنين ١٢ / ربيع الأول / ١٤٠٦ هـ

٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٥

دليل الرموز الواردة في هذا البحث

←	=	تؤدي، أو تتحول إلى .
∅	=	رمز المجموعة الخالية .
	=	كلمة محذوفة من الجملة التوليدية، حذف توليدي أو تحويلي .
	=	Zero Morpheme
√ ^e	=	عنصر توكيد .
ر	=	عنصر نفي .
ض	=	ضمير .
م	=	مبتدأ
خ	=	خبر
ف	=	فعل
فا	=	فاعل
فا ^e	=	فاعل مقدم لغرض التوكيد .
مف	=	مفعول به
مف ^e	=	مفعول به مقدم لغرض التوكيد .

C = تتضمن .

الجملة النواة = الجملة التوليدية = الجملة الأصل = الجملة المنتجة .

ض = ضمير عائد للتوكيد .

↗_e

↑ = رأس السهم يشير إلى الكلمة التي ترتبط بها الكلمة التي صدر منها السهم .

البؤرة = الفعل في الجملة الفعلية ، والمبتدأ في الجملة الاسمية .

الجملة التحويلية = الجملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل

= المعنى العميق .

= المعنى المقصود أو الدلالي .

A . B . C = مجموعات

نجزئة = \mathcal{E}

R = رمز العلاقة .

ش = الإطار الكلي للجملة = الاستفراق الكامل

ش = الإطار الجزئي .

— = رمز الفرضيات على الشمال يؤدي النتيجة على اليمين .

≠ = لا يساوي

U = التلازم أو الاتحاد .

الكتاب الأول
منهج وصفي
في
التحليل اللغوي

النجاشي بن أحمد وعلل النحو

«وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له . عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟

فقال . «إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي، أنه علة لما علته منه فإن اكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاتحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا إن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها»

يقول الزجاجي «وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل رحمة الله عليه»

الايضاح في علل النحو ص ٦٥ - ٦٦ .

ونقول . وهذا كلام عالم من علماء العربية القدماء، عسى أن يتدبره علماء العربية المحدثون، فيجدوا فيه معنى من معاني تواضع أحد أساطين العلم من السلف الصالح، جعلنا الله على دربهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللغة نظام من الرموز الصوتية الاعشائية التي سم بواسطتها التعرف بين أفراد المجتمع^(١) وتحصع هذه الأصوات للوصف من حيث لمحارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق، ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية لمصاحبة لهذه الحركات النطقية. وبهذه الصفات تتميز لغة عن أخرى^(٢) وتكون هذه الأصوات في شأها الأولى اعشائية في ارتباطها بغيرها لتكون اللغة رئيسة في اللغة (المسمى الصرفي) أو المورفيم، والصوت بمرد لا دلالة له في نفسه في معرف عن الأصوات الأخر التي يتحد معها لتكون لكلمة، والصوت «راء» في الكلمة «ركص» لا قيمة له ما لم يتحد مع بفيه لأصوات في الكلمة، وهو فيها ذو قيمة دلالية رئيسة إذ بغيره لا تحمل الكلمة مدلولاً عرفياً اجتماعياً يشير إلى ما تشير إليه الكلمة «ركص» ويكون اتحاد هذه الأصوات ونوايلها في تشكيل صوتي [Phonological system] عبطياً كذلك فلو كان المتكلم الأول قد جعل من صوت الصاد في الكلمة «صرب»^(٣) في آخرها بدلاً من أولها أو لو جعل صوتاً آخر غير صوت الراء ببي صوت الصاد أو جعل بدلاً آخر لصوت الراء وأطلقها للإشارة إلى معنى حدث الصفع لما كان في ذلك صير أو فساد ولك ستعمده نحن كما ستعمله المستعمل الأول سابقاً وبعد هذا الاتحاد الاعشائي يرتبط هذا

(١) Block and Trager out line of Linguistic analysis P ٥

(٢) وانظر تمام حساب اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١١٣

(٣) نظر دلائل الإعجاز عد نقاهر الجرحاني ، ص ٩٣

المنى بمعناه الذي يشير إليه ارتباطاً عرفياً اجتماعياً قابلاً للانتقال في معناه، فيشير إلى معنى أصل (معجمي) وآخر مجاري أو سياقي، غير قابل للخروج على النمط الصرفي الذي استقر بفعل الاستعمال وتحددت لصيغة موازين معينة يحكم على من يخالفها إما بالخروج على عرف الأمة في لغتها، أو بالخطأ الذي يحتاج إلى تصويب، وإن كان هذا كثير الورد في الاستعمال.

يتكون معجم اللغة عادة من مجموع من الألفاظ فيها، ومما تشير إليه من دلالات أخذت حدودها من الواقع الاجتماعي العرفي لهذه الألفاظ وصيغها واشتقاقها وتصريفها وتتكون اللغة عادة من المعاني التي تصل إليها من اتحاد هذه الألفاظ في استعمالات حقيقية أو مجارية ويكون هذا الاتحاد في إطار يقصد به نقل معنى يحس السكوت عليه، ويخضع لمجموعة كبيرة من القواعد والقوانين الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، التي تعمل هي آن واحد وفي إطار واحد، للوصول إلى المعنى المقصود، الذي يسمى «المعنى الوظيفي» وأصغر إطار له هو الذي يسمى «الجملة» وقد شغلت دراسة الجملة، للوصول إلى ما فيها من معنى دلالي، الحاة والمناطق والملازمة وأصحاب الكلام قديماً وحديثاً فمنهم من نهج منهجاً معيارياً اعتمد فيه على استقرار عدد من الشواهد في اللغة التي يريد دراستها ثم أحدوا بوضع القواعد والقوانين لهذه اللغة كما جاءت في ما درسوه من الشواهد، ومنهم من حاول الوصول إلى ما في أعماق نفس المتكلم وتفسير النصوص استناداً إلى ذلك، في حين ذهب قوم إلى الأخذ بظاهر النصوص للوصول إلى المعنى القريب فيها ومنهم من شارك الفريق الأول في مرحلة من مراحل البحث، وهي جمع الشواهد والنظر فيها ورصد المتماثل منها، لوضع قاعدة نحوية تنطق عليه وعلى ما جاء مقيساً عليه، ولكنهم احتلموا عنهم في كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها، فقد انصرف الفريق الأول إلى دراسة المتماثل من الشواهد لوضع قاعدة عامة تنطق عليها جميعها، أو على قسم كبير منها، وما جاءهم محالفاً لتلك القواعد عدوه حارحاً على القاعدة، شاداً، فأحدوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم ووصعوا له قاعدة، ويعملون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق المحلي بقواعد يقيسون

عليها ما كان في اللغة مثلها، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مرر لكل كيفية تكون عليها الكلمة، فكانت نظرية العامل، وكان القول بالأدوات المختصة وغير المختصة، وعمل كل منها، وكان القول بالتأويل في ما يعجز العامل عن إعطاء المبرر المقنع له، فقالوا: مفعول لمعل محذوف، وجوباً أو جوازاً، وقالوا: منصوب بأن مضمرة بعد...

وقالوا فاعل لمعل محذوف إذا كان بعد أداة الشرط مرفوع، ﴿إذا السماء انشقت﴾^(١)، ومفعول به محذوف يحصره المذكور بعده إن كان الاسم بعد أداة الشرط منصوباً مثل إن ريداً لقيته فأكرمه

أما الفريق الثاني، فقد أحد يصف الظواهر اللغوية كما هي، واستشاط قاعدة مرنة تعتمد على الشواهد التي تصل إليه فارتصوا أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر كما يتقدم المفعول به وتأخر، وأن يلي الأداة مرة اسم ومرة فعل، من غير إسراف في اللجوء إلى القياس والتعليل أو التأويل، وربما كان دي سوسير من أوائل الباحثين المحدثين الذين وجهوا البحث نحو محاولة وصف الظواهر اللغوية في زمان معين ومكان معين، ذلك بعد أن كان ماثيسوس قد وجه اهتمام الباحثين له ولكنه لم يصع فيه ما يمكن أن يعد وجهة نظر أو نظرية تعتمد في التحليل اللعوي. فأراد سوسير أن تدرس ظاهرة لعوية معينة في بيئة رمية ومكانية محددة إذ إن الانصراف عن أي من نقطتي التحديد هاتين يعد الباحث عن الدقة في النتائج لأنها تقوم على أسس ليست قوية فهو حصل اختلاط بين عدد من القائل، فإن ذلك يعني دراسة ظاهرة محتلطة متشعبة وليست ظاهرة واحدة بنية ولو حصل حنط رماني لأدى ذلك إلى دراسة ظاهرة معينة بصرف النظر عما يحري عليها من تطور

ولما كنا ندرس الظواهر اللعوية في اللغة العربية، الظواهر التي وصفت إلينا عن العرب القدماء، محتلطة رمياً ومكاناً فقد وصفت الشواهد اللعوية عن العرب من قيس واسد وتميم وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ومن

(١) لإشفاق ١

مجهولين لا يعرف إلى أي القبائل ينتمون، ووصلتنا الشواهد مختلطة من
الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي وبعض من عاشوا في عصر بني
العباس، لما كانت الشواهد التي ندرسها مختلطة كما ذكرنا، فإنه ليس من
المهام اليسيرة أن يقوم باحث بتفقيتها زماناً أو مكاناً، وعليه أن يتجه لدراستها
كما هي، وأن يصف كيف ترد في العربية، وأن يربطها بالمعنى من غير اسراف
في تعجيل أو تأويل أو قياس.

لذا فإن توجه هذه الدراسة لدراسة اللغة العربية - أو لدراسة قسم منها،
يمكن أن يكون سهلاً لدراسة نقية ما فيها من أساليب بصرف النظر عن
العامل والتعجيل والتأويل فاعتمد في المسح الوصفي على النظر إلى
المكونات الرئيسة في الجملة على أنها مبانٍ صرفية تجسد أبواباً نحوية رئيسة
هي ذهن المتكلم، وأما المكونات الفروع في الجملة فإنها تمثل أبواباً نحوية
فروع حاءت لإضافة معنى معين على الجملة وإن لكل المكونات الرئيسة
موقعا أصلاً في الجملة يمكن أن يتحول عنه لمعنى في ذهن المتكلم وقد
يكون الوصول إلى العرص الذي يريد المتكلم عن طريق أحد العناصر
الرئيسة في الجملة، أو التعبير في تنعيمها، أو عن طريق الحركة الإعرابية^١

ويقتضي لمسح الوصفي - في ما يراه - أن ينظر إلى الحركة الإعرابية
المذكورة على أحر الكلم في الجملة، فصفها وبيّن دورها في المعنى
والمسى أما ما لا يذكر منها في موقع معين لسبب معين فلا حاجة بالبحث
ولا بالبحث ولا بالمتكلم ولا بالسامع له بقول مثلاً أكرم المعلم التلميذ
فلا يستطيع معرفة من قام بالحدث، ولا من وقع له الحدث، إلا بوصف الحركة
الإعرابية، إذ بوصفها يمكن أن يقدم المتكلم الفاعل على المفعول أو يؤخره
دون أنس في المعنى، فتكون الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية بغيرها لا
بستقيم المعنى

ويقول علي محتهد

محمد رسول

(١) فصلاً ذلك في الفصل الثالث من كتاب «في نحو اللغة وتركيبها»

ثم ندخل عليها أحد النواسخ، فتصح

كان علي مجتهداً

إن محمداً رسول

ولا يكون للحركة الإعرابية دور في المعنى، ولكنها ذات دور رئيس في معنى الجملة، عندئذ تكون حركة اقتضاء لكان، على الحر في الجملة الأولى، وحركة اقتضاء على المستداً في الثانية - دون أن يتغير واقعها مسداً أو مسداً إليه و (علي) هو المسد إليه و (مجتهد) هو مسد في جملة لأولى، و (محمداً) هو المسد إليه و (رسول) هو المسد في الجملة الثانية وما تعبير أسماء هذه الألفاظ في الجمل ذاتها إلى اسم كان وحرها، واسم إن وحرها، لا انصرف إلى المعنى على حساب المعنى وإلى معيار من غير اهتمام بالوصف إذ إن الجملة أصلاً بلا حذر، ودخلت عليها (كان) في الأولى لتقل الحر إلى الرمز الماضي، الذي يفهم منها ضمناً بغيره في الحال أما في الثانية فقد نقلت الجملة إلى درجة من درجات التوكيد بأن يقول

هذا مجتهد

كان هذا مجتهداً

إن هذا مجتهد

فلا تظهر حركة إعرابية على (هذا)، ولكننا نعمد إلى تقديرها حصوعاً بقوانين المعيارية لني نص على إن المستداً يكون مرفوعاً وعلامة الرفع الصمة في الممرد، ولما لم تظهر عليه هذه علامة قدرت تحقيقاً للقاعدة وهكذا في الكلمة ذاتها بعد (إن) وحب إن نصب وعلامة النصب في الممرد هي الفتحة فقدرت لفظه (هد) في محل نصب ويقولون

إن تدرس تحج

فتظهر السكون على آخر الفعلين (فعل بشرط وحواب الشرط) ويقولون

إن تدرس فأنت ناحح

فتظهر الحركة الإعرابية على الفعل ولا تظهر على الجملة الاسمية التي
يقدّر أنها وقعت موقع الجوب في الجملة السابقة

ومما هو واضح من الأمثلة السابقة، أن الحركة الإعرابية تكون ذات أثر
واضح في المعنى ولها وجود حسي في اللمس، وهذا النوع من الحركات لا
بد من الأحده وعدة ركناً من أركان اللغة العربية بغيره لا تستقيم^(١)

وتكون ذات وجود حسي في الجملة ولكنها لا تحمل قيمة دلالية،
وهذه يحب الأحدها وعددها من أركان سلامة المعنى قياساً على ما جاء في

(١) أشاع بعض أنصار التصحيح من مستنقبي الدين لا يورعون عن نهش أعراض الناس
للوصول إلى عرض رخيص، وعرض ذبوي حبير، أب مادي بالتخلص من الحركة الإعرابية
في اللغة العربية، ولا على بعض أنهم رأوا أننا عندما فصلنا كلاً من حركة الإعرابية وبينها
الدلالة في كتاب «في نحو اللغة وبراكيتها» ولكن على البصيرة دفعهم إلى ما يترتب عليه ما
يظن بأنه على بصيرة، وصدق رب العزاد يقول

﴿فإنها لا معنى للأصناف ولكن معنى القلوب التي في الصدور﴾

فهذه قضية بالنسبة لنا تنصل بعمقها التي لا تخرج في هذه يدب شيء فحرباً عند تحقيق جزء
يسير جداً منها فضلاً عن الحصاد على كتاب الله ولغة التبريل، ولكن سيرون عجباً وعجب
لفردى رب عجباً أن هذا الأمر لمستحق قد عد كذا لعلماء من انصب لصالح كس يمينه ومن
هم في مسوّه عدهم من عصاة «بما فيه» من «لكافرين»^{١١١} وعد الوهاسه رديف
بهاثيه^{١١١}

ونريد من التصحيح في قيمة الدلالة للحركة الإعرابية أرجح إلى مؤلف «في نحو اللغة
وتراكيها» بعض ثالث، ويرى أن بعض شيئ يسير عما أثناه هالك «فالحركة
الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أو حر كلماتها في تراكيها» وفي أقدم النصوص
المعروفة فيها، وكان بهذه الحركات معان في نفس العربي المتحدث العربية على محبة، ولم
يقبل عنه شيء من أسماء العمل التي جاء بها النحاة فيما بعد لأعراض تعليمية في تدابره لأمره
ص ١٥٠

ونقول في ص ١٥٤ «فالحركة الإعرابية موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا
محاولة تبرير هذه الحركات، وليس كما يرغم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع
النحاة»

وحاء ص ١٥٥ «الحركات الإعرابية موجودة في تنوع العربية فويلات أصيله فيها،
يظن بها العربي بعيد معنى بعيد، ثم بغيرها بعيد القوسم بتحديد معنى جديد، وبس كذا
يرى بعض الباحثين «فقد كان عمل النحاة لأول وضع وصف هذه الحركات وكيف
تظن بها العرب»

لغة لسان العرب، ولا يجوز اسقاطها، إذ إن اسقاطها يعد مخالفة لركن رئيس من أركان المسجع الوصفي، وهو القياس اللعوي، أي القياس على ما جاء عن أصحاب المطرأة اللغوية السليمة

وعالياً ما يكون هذا النوع من الحركات، حركات اقتضاء لكلمات تدحل على الجملة التوليدية، كما في التواسع (ما يسمى بالأفعال والحروف) وأفعال المقاربة والشروع والرجاء، والحوارم، وغيرها من عناصر التحويل بالريادة^(١)

أما النوع الثالث من الحركة الإعرابية، وهو الذي لا وجود له في الواقع الحسي للجملة، فإن القول به صرب من الترف الفكري واسراف في محاربة القواعد والقوانين المعيارية، وانصراف عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يصد منه المعنى شيئاً

ويقتضي المسجع الوصفي - فيما يرى - أن سطر إلى الجملة المنطوقة على أنها المادة المحسوسة أو المحسدة لفكرة في الدهن، ولما لم يكن من اليسير وصف الفكرة في الدهن، فإننا نرى أن نضعها من الجملة المنطوقة بوصف ما يجري في الدوال للتعبير عما يراد أن تكون عليه المدلولات، والبدال والمدلول يكونان في جملة أصل وأخرى فرع، وقد تكون الجملة الأصل جملة فرع في التمدوح اللعوي المراد تحليله ولنصل إلى دقة في الوصف (وصف المعنى)، نرى إن الجملة لها سية رئيسة سميها الجملة لئولة أو التوليدية، ولها معنى معين ولها أطر معينة، فإذا ما جرى عليها تعبير، ويكون التعبير بأحد عناصر التحويل، أو بأكثر من عنصر، وكل تحويل لا بد أن يكون له دور في المعنى فإن كانت الجملة التوليدية ترتبط بالسية السطحية، وهذه ترتبط بالمعنى القريب وتحضق لقواعد الأطر الرئيسة في البناء الجملي، أو في بناء الجملة، والتي سميها قواعد التوليد، فإن الجملة بعد أن يدحلها

(١) سمعنا القول فيه بعد قليل، ولمزيد من التفصيل انظر الفصل الثالث من كتابنا وهي نحو اللغة وتراكيبها.

عنصر من التحويل تصحح جملة تحويليه، وترتبط بالنسبة العميقة، وهذه ترتبط بالمعنى الذي يود المتكلم أن يصرف بناء الجملة له، وتحصص لقواعد التحويل وقواعد التحويل، تكرر فيها بدرجة رئيسية وصف لحركة الإعرابية ذات لمعنى ودات الاقتضاء، طبقاً لما يسمى بالقياس اللعوي، وهو القياس على ما جاء عن العرب لتأخذ الجملة اسمها من الوضغ الأصل الذي يحب أن تكون عليه اسمية أو فعلية، ليتسنى رصد ما يجري فيها من تحويلات بتقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف تتصل بالمعنى^(١)

(١) أشاع بعض أنصاف المنعشين ممن لا يريد عندهم على مجموعة من الشائتم، ومن سأل الله أن يرد عليهم صوابهم، أنا سنتقد في كتابنا وفي نحو اللغة وبركيها، نظريه تشومسكي وبهاجمها ولكن عند التطبيق نتج خطرات تشومسكي لسيير عليها حرفاً حرفاً وكلمة كلمة ولم نأت بكلمة واحدة نختلف عن تشومسكي فلا عر به في هذا أن عرفنا أنه يصدر عن جهلاء بما يعرفه تشومسك وبما يقول نحن ولا يعني بذلك أن من لا يعرف هذا وذاك جاهل، ومعاد الله أن يكون منا ما يشير إلى شيء من هذا، ولكن الجهل يمكن في أن يتصدر بمره للحديث أو قل بتدريس وعطاء الرأي!!!! في شيء يحمله نعماً، ولم تكن له معرفه بشيء من أراء العالم الأمريكي إلا ما كتناه في الفصل الثاني من كتابنا المذكور!!!! وبرى هذا أن نبيّ قسماً رئيساً من الفرق بين وجهتي نظري وأن كنا نغنى على أن يكتب راء نحمل الخطأ كما تحتمل الصواب، وما الكمال إلا الله الواحد لأحد وبرى إن من المفيد أن نصح هنا ما كنا قد أثبتناه في كتابنا تحت عنوان «مصطلحات لا بد من توضيحها»؛ لنبي الفرق بين ما وراء وما يراه تشومسكي، وإن كنا قد أفدنا مما قاله هذا العالم الأمريكي، وقد سطر عتراء بذلك في مكانه، ولكن أني لمعت من لأسوار، عمن الشائتم، وطعمه العدون، وحلقه نهش إعراف الناس، وديده العرور والعرير، وقوته النجج أني له أن يعهم هذا!!!! أني له أن يعهم هذا وعلمه لا يريد على كلام (مهوش) جمعه من مقالات لا صلة له بالنحصر كما يصرحون هم أنفسهم بذلك^{١٩} وها نحن بين شيئاً مما يبسا من هروق

هروق وتوصيح

بنا فيما سبق ما يقصده بالحممة التوبيلية أو النواة أو المُنْتَجَة، وهذا بناء الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبنا لأطر البرئية للحممة نواة، والمعنى الرئيس الذي تنظم به الكلمات في حممة نواة، سمية أو فعلية، وقصدا القوب في أن أي يعبر في الحممة النواة يحوي الجممة إلى جملة تحويليه، وبنا عناصر التحويل التي تدخل لحممة فتؤدي إلى تحويل في المعنى يتفق مع التحويل في المعنى الذهني، وفصل القوب في =

= كل عنصر، وفي بداخل العناصر وبها الوصول إلى المعنى الدلالي الذي تعينه الجملة، ويختلف هذا المعنى باختلاف التركيب، وقدنا بأننا نرى في وضع هذه المعيار القائم على الوصف ما يحسن البحث عن قصد التكميم الذي يعدّه شومسكي نقطة رئيسية في نظريته - كما أوضحناه في موضعه - فيرى شومسكي أن على السامع أن يجتهد للوصول إلى حدس المتكلم الذي يعدّ ركناً أساساً في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، في حين إن إذا وضعنا معياراً يبين فيه تحول المعنى من جملة إلى أخرى ماحوذاً من اللغة وقياساً على ما جاء فيها على ألسنة المتحدثين بها سليفة، فإن ذلك سيعني عن البحث عن حدس المتكلم الذي ليس من ليسير الوصول إليه إن لم يكن من المستحيل، وقد عمل صابير E Sapor جاهداً لتبيين الطرق أو تعييدها للوصول إلى ما في ذهن المتكلم، ولكنه لم يتمكن من ذلك، وكانت هذه النقطة محاضرة من أهم ما نأثر عليه زميله نومفيلد L. Bloomfield، مما أثار أن البحث عما في نفس المتكلم يرح بالبحث في كثير من قضايا علم النفس التي لا تعيد البحث بعوي، بل تعدد كثيراً عن الوصول إلى المعنى الكامل في الجملة، والذي يمكن أن يؤخذ منها اعتماداً على ما فيها من أصوات ومبادئ صرفية تنتظم في تركيب نحوية، ويرى بعد ذلك أن علينا أن نوضح رباط كل من الجملة التوليدية والتحويلية بالمعنى الدلالي، أو أن يبين المعنى الذي يكون في كل منهما، وصنفته بالصورة الذهبية الكاملة في ذهن المتكلم

ترتبط الجملة التوليدية بالصورة الذهبية لأولي المعنى الذي يرمي إليه المتكلم أو يقصده، فيعبر عنها بحمله يمكن أن ندرج في أحد الأطر الرئيسة للجملة التوليدية - التي أوضحناها سابقاً - وتكون جملة خبرية بسيطة لا تركيب فيها عن شيء وإنما يهدف منها المتكلم أن ينقل خيراً يوصله إلى السامع، وبدا فإن الجملة النواة ترتبط بها البنية البسيطة للمفكر، ودعنا نسمي هذه خلافاً لما قصده شومسكي بالبنية السطحية S S Surface Structure، ولا يقصد بالسطحية التركيب الظاهر أو الوجه المطلق من الجملة، بل هو تعبير يقصد به قرب المعنى وعدم دحوله في التركيب الحظي الذي يشير إلى معنى محوّل من المعنى البسيط، أو إلى المعنى المركب، وفي هذه نقطة خلاف حادري عما ذهب إليه شومسكي، فالحمل

علي محتهد

محمد رسول

يحتهد علي

نفع محمد رسالته

حصل توليديته تحمل حرّ أو معنى قرب S S، ولكنها أن دحبه عنصر من عناصر

السحوب، فربها تحول في مساهة إلى جملة تحوييه وفي معناه إلى معنى حر غير معنى الذي كان بها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو

إن عياً لمحتهد

والله إن عياً لمحتهد

محمد الرسول

= علي يجتهد

الح

فنقل المعنى إلى معنى مركب هو التوكيد في جزء من أجزاء الجملة أو فيها كلها، وهكذا يجب أن يفهم السامع هو سمع سامع مثلاً علي يجتهد، فإنه يدرك أن المتكلم يقصد تقديم الفاعل عنابه واهتماماً به، وأن سم يكن المتكلم يرمي إلى ذلك، فإنه قد احتار ترتيباً كان ينبغي أن يحتار غيره، وهكذا لو نطق أحد الجمل في المجموعة لأولى (التوليدية أو النواة أو المسحة) بجملة صوتية صاعدة فإنه قد نقل الجملة إلى الاستعظام أو الإنكار أو وهذا ما يجب أن يفهم السامع، فإن ذلك من شأنه أن يقض المعاني ويضعها في فوس يتقنها المتكلم ولا يصل في طريق الوصول إليها السامع، ولا محتاج معها إلى الحث عن حدس المتكلم intuition، ويكون المعنى التحويضي الجديد الذي تضمنه الجملة التحويلية هو المعنى العميق، ويقصد بالمعنى العميق D S Deep Structure المعنى الذي يرمي إليه المتكلم ويهدف الوصول إليه أو يهدف توصيله إلى السامع بعبارات يحاول أن يرب كلماتها من حديد، أو أن يحدث منها، أو أن يريد عليها أو أن يعبر في الحركات الأصل التي كانت لها، أو أن ينطقها بجملة صوتية جديدة تفيد المعنى الجديد ومع هو حدير بالذكر أن الجملة التوليدية المنصمة S 5 تصنع قواعد وهم بين الحو التوليدية التي هي علامات سلامة الله الشكسية، فإن قال بمائل

أحضر الولدين نكتان

فإن هذه ليست بجملة، لأنها لا تعني قواعد سلامة السيه لشكسية في اللغة لعربية، وربما كان ما جاء به ين مصء انعطبي في قبول العلل الأول تحليل سليم مقبول لم يعمل من الحركة لإعرابية ودورها في سلامة السيه الشكليه فإن كانت الجملة سديمة في مباحها، فإنها يجب أن تمر بمنطقة القياس الدعوي، ويقصد به أن يكون لجملة بعد التحويل نظير فيما نطق به العرب، فلو قال قائل

بلغ محمد الرسالة

نكاتب جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الإحار عنه، ونكن إذا غير المتكلم قريب

الكلمات هكذا

أ (محمد بلغ الرسالة

ب (بلغ الرسالة محمد

ج (الرسالة بلغ محمد

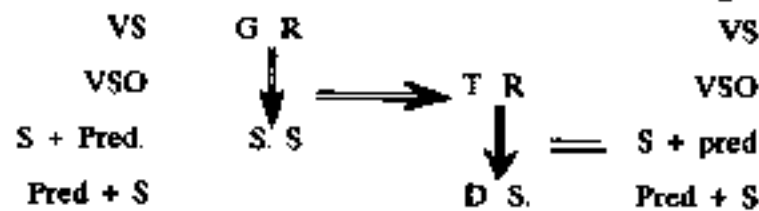
د (محمد الرسالة بلغ

فإن لكل معناه العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع، أم الجملة لأخيرة (د) فعلى الرغم من أن السامع يدرك أن فيها معنى، إلا أنها لا تعد جملة لأنها لا تحقق بقياس الدعوي، فتزد لأنه لم يرد في سنان عرب م يمكن أن يعاين عليه هـ الربيب - إلا =

• قياساً على عمل اسم الفاعل - أما إن حذر الترتيب كما في الأمثلة (أ، ب، ج) فإن الجملة نخرج من منطقة النحو التوليدي وهو عند Generative Rules تندرج في منطقة النحو التحويلي Transformational Rules الذي به قواعد وجوانبه ومعناه، ويمثل هذه النور كما يلي

بلع محمد الرسالة	محمد بلع الرسالة
G R. \supset S. S \Rightarrow	T R. \supset D. S.
VOS \supset الإخبار \Rightarrow	OVS \supset التوكيد \Rightarrow
محمد الرسالة بلع \Rightarrow	X

فيبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله، وتكن كلمة التحويل تشير إلى أن معنى جديداً قد انتقل إليه، ويبقى الاسم أو الوصف الذي أعطي لكل كلمة في تركيبها التوليدي هو ذاته في تركيبها التحويلي، وهنا تبرز قيمة المعنى في التحويل، فكل تحويل يكون لمعنى، فالجملة الرسالة بلع محمد تكون فيها كلمة الرسالة هي المفعول به المقدم لعرض التوكيد والعناية وفي الجملة محمد بلع الرسالة، تكون كلمة محمد هي الفاعل ولكنه مقدم لعرض التوكيد، وفي كل مهما معنى عميق تضمنته جملة تحويلية معينة وسأ تكون البنية السطحية S. S. هي البنية التي تكون في الجملة النواة التي تضبطها القواعد والقواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيس الظاهرة في تلك الجملة G. R.، أما البنية العميقة D. S. فهو المعنى الذي تتضمنه الجملة التحويلية الخاصه بقواعد النحو التحويلي T. R. والي تهلف تحقيق المعنى المراد التحول إليه أو التركيز على جانب من جوانبه ممثلاً في معنى صريح من مباني الجملة، وما لم تكن هناك حاجة للتعبير في مواقع الحكم أو انصافي الصرية لأمر يتعلق بالمعنى، فإن المسويين يتطابقان،



فإن كانت تلك هي الحالة، فإن في الجملة عدداً من الكلمات، تعد الأركان الرئيسة فيها، وعندها نعلم قواعد بناء الجملة في الأصل، نحقق بها نقيه كمناب الجملة، فتأخذ مواقعها في ضوء قواعد النحو التحويلي^١، وقد يسأل سائل عن الأسس التي يعتمد عليها في الحكم بأن ما سمي تركيب الجملة التوليدي هو لأصل وأن الجملة التحويلية هي جملة ناتجة، مقبول بأن الحاجة العرب تقدماء قد وضعوا الجملة بعربية في فسمين، سمي به وهي التي بدأ باسم مرفوع =

(١) وانظر N Chomsky Aspects of theory of syntax M. I. T. Press. 1978 PP 10. 6 188, 139

(٢) وانظر J. F. Staa. Word order in sanskrit and Universal grammar Holland. FF 1967 P. 8.

= أو بما يعوم معناه، وفعلية وهي التي بدأ بعمل، ويكون ترتيب كلمات الجملة في هذين القسمين غالباً مطابقاً للنظامين VSO, SVO على حد سواء، وهنا يأتي سؤال آخر أي النظامين إذاً يحقق البنية المحتية، وأيهما يمثل البنية السطحية؟ للإجابة، لا بد من اتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الحمل، وهذه هي الخطوة الأولى في الدراسات اللغوية، والتي تقوم على إحصاء الشواهد من أمراء الناطقين باللغة (أو من كتب التراث في حائنا هذه)، ثم تكون الخطوة الثانية بدراسة المناسبات التي قيلت فيها الشواهد والتركيب اللغوية لبيان العرص المقصود من كل تركيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها المبني الصرفية في التراكيب لمحقق ذلك العرص، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي المقابلة بين نظامي التركيب الواحد VSO VSO، اللذين يشيران إلى المعنى ذاته مع الإشارة إلى الاختلاف في درجة التوكيد أو الإفصاح أو الاهتمام أو العصبية، وأخيراً تأتي مرحلة استساظ القواعد النحوية والمربين اللغوية التي يتم في صونها ترتيب الكلمات في كل تركيب لتحقيق المعنى المقصود، فالحمل الذي يشير إلى تعبير في ترتيب الكلمات لتعبر في المعنى هي التراكيب التي تمثل لسيه لصحيه أو العميقة D S، فتطرح منها مجموعة القواعد النحوية والعنوانين النحوية التي تمت الحمله لأولى في صونها G R ثم تتم ملاحظة ما يطرأ على هذه الحمل من تعبير في مواقع كلماتها وما يفتحها من حذف أو إضافة فتوصف كل حالة وصفاً دقيقاً، ثم تتم درسه هذا الوصف لرصد مجموعة قواعد وقوانين النحو التحويلي I R

يرى تشومسكي أن الركن الرئيسي الذي يجب أن تحققه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد العرص (حسب المتكلم) من التركيب النحوي وإظهاره من العلاقات النحوية لقائمة بين الأنواع النحوية التي سمي إليها كلمات التركيب^(٢)، ولد فإن القبول بأن اللغة العربية تسير في بناء مراكبيها لأصل على النظام SVO يتعد دراستها عن المسح الوصفي القائم على تتبع المعنى ووصف الكيفية التي تنتظم عليها المباني صرفية للتعبير عن ذلك المعنى، وبحسب نحو التحليل القائم على

$$S \rightarrow = (S) NP + Pred$$

ولا مبرر لهذا التحليل، لا الوصف المظاهر السريع بكثير من جمل شائعه الاستعمال في العربية المعاصرة عني قدم من المدرسه، محمد صابر أمس، خالد فابلي في السوق، سيكون تحليلها كما يلي

$$SVO = S(NP) + Pred (VP)$$

وهذا يقتضي البحث عن مجموعه من القواعد نحويه التي يتم في صونها نقل المعنى =

(١) انظر: Greenberg Some Universals of Grammar With Particular reference to the order of Meaningful elements P 80 FF

(٢) Chomsky Aspects of theory of Syntax p. 30 ff 54 55

(٢) انظر

= الرئيس في جملة (بؤرتها) ونقل الاسم المتقدم فيها، إلى موقع آخر للوصول إلى المعنى المراد، وإعادة هذين الركنين الرئيسيين إلى موقعيهما الأصل في الجملة، فإن المعنى يبدو أقل تأكيداً في ذلك الركن منه في الحمل في تركيبها الحالي. ويسود كذلك أن مجموعة القواعد التحويلية التي نرم في هذا التحليل تشملها قواعد التحليل الأول VSO، وتبقى بحاجة دائمة إليها، فيكون تحليل الجملة التالية مثلاً

محمد بلغ رساله

$$SOV = S(NP) + V(VP) \supset V + S(Pron.) + o$$

في حين يكون تحليل الجملة ذاتها طبقاً للمنهج الأول كما يلي

$$VSO = VP \supset NV + O$$

ولو افترضنا مبدئياً ثالثاً لتحليل مثل هذه الجملة كما يلي^(١)

$$? \rightarrow = VP + NP$$

لكان تحليل جملة في صوته كما يلي

$$? \rightarrow = VP(VS) + NP(O)$$

وهذا يعني أنه تسير طبقاً للمنهج الثالث المذكور سابقاً، يوضحه بالرسم التالي

$$? \rightarrow = \begin{matrix} + \\ S \end{matrix} V + O$$

وهذا يقتضي مجموعة كبيرة من القواعد والنقائير التحويلية التي يتم طبقاً لها عمل S من موقعه ليفصل بين الركنين الرئيسيين المتبقين في جملة V, O، ولكن هذا المنهج وأن يد فيه الاعتماد على المنهج الوصفي، لا أنه يعني قاصر عن الوصول إلى اليه العميقة للتركيب إلا باستخدام مجموعة معقدة من قواعد التحويل لا تريد البحث والباحث إلا بعداً عن اليسر في الوصول إلى المعنى

ونرى البنية العميقة وارتباطها بالجملة التحويلية، والبنية السطحية وارتباطها بالجملة

لواء أو التوليدية، نطرح في حمل التالية

١ - أ - جاء علي VS

ب - مات علي VS

ج - قاس علي خالد VSO

٢ - أ - علي حصر SV [S (Pron)]

ب - يريد مات SV [S (Pron)]

ج - علي قاس خالد SV [S + (Pron) + o]

↑_e

(١) وانظر F Anshen and P Schreiber za focustransformation of modern Arabic language, 1968 pp.44,292

فإن الجملة (أ/٢، ب، ج) طبقاً لمنهج أهل النحور تكون من اجمل الفعلية، لأنها تبدأ باسم مرفوع، فالاسم في أول مبتدأ وخمسة بعده خبره، ومرتبطة به وجوباً برابط يعود عليه وهو الضمير المستتر، وقد وصفاً بين فوسين (Pron)، ويعرب فعلاً للمفعول، الفعل الذي هو في حقيقة الأمر موضع الحدث الذي قام به الاسم المتقدم^(١) كما هو الحال في (أ/١، ب، ج) وإنما كان التقديم لأمر يتعلق بتوكيد خبره من آخره الجملة، يقول ابن يعيش () وذلك نحو قام زيد وسبقه زيد، وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إنه الفعل مسند إليه ومقدم عليه، سواء فعل أو مفعول، ويؤيد أعراسهم عن المعنى عندك وصوحاً أنك لو قدمت الفاعل ففعل زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ أو خبراً معرباً للعوامل اللفظية^(٢)، وإذا تأمعت التحليل في ضوء هذا النظام فإنا نجد أن النظام اللغوي الذي جاء به عليه حصل (أ/٢، ب، ج) هو SVO، وهذا فإن الجملة مكونة من جملتين إسمية، مكونة من مبتدأ وخبر، وفعلية مكونة من فعل وفاعل مقدر ومفعول به. وهذا التحليل SVO وصف التركيب المتح أو التوليدي الذي يضم المعنى الأول للصورة الذهنية عن المتكلم Surface Structure ليس عمر، في حين أدرك النحاة القدماء، معظمهم، أهمية العميقة والتحول في المعنى الذي يتم له النحور في المعنى، Deep Structure، يقول الخرجاني «لا يتصور أن يعرف لفظ موضوعاً من غير أن يعرف معناه، ولا أن تتوحي في لألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وبك تتوحي الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك^(٣)»، فيكون ترتيب الكلمات في تركيب جملي معين بطريقة معينة ليحقق معنى يريد المتكلم، وهكذا يجب أن يفهم السامع، فيقدم ويؤخر مباني التركيب ليصل إلى ما يريد من معنى، ويقول: بـ Wright إن الفرق بين جملة الفعلية وجملة الاسمية في اللغة العربية، هو أن الأولى تصف حدثاً، أما الثانية فتصف شخصاً أو شيئاً، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلا إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإن هذا يكفي لأن يكون سبباً للتعبير في مواقع لكلمة^(٤)، وبدون تنفي الجملة جملة واحدة تصف معنى يختلف في أهميته آخراته وتوكيدها على كان عليه من هذا التقديم

وإذا أعدنا دراسته جملتين (أ/١، ج) تبين أنهما تنطبقان على امسح الأصل VS، ونحفظان المعنى الذي يرمي إليه المتكلم من النظم بين الفعل (جاء) والاسم (علي) وبين الفعل (فعل) والاسمين (علي، حالداً)، فالتطبيقاً بذلك على قواعد الجملة التوليدية G R، أو أن قواعد توليد هي التي استعملت لساء كل من جملتين للتعبير عن المعنى لقريب أو البعيد

(١) S. Smith and D. Wilson. Modern linguistics, the result of chomsky's revolution. Indiana Univ Press, 1979. p. 101 ff

(٢) شرح المفصل ٧٤/١

(٣) دلائل الإحصاء ص ٩٣

(٤) W. Wright A grammar of the Arabic Language, 3rd ed. Cambridge University Press. Vol. 2, p. 25

السطحية S.S. ولكنها في (٢/١، ج) تحولنا إلى SVO باستعمال قوانين النحو التحويلي R لتتضمن معنى جديداً D S بتقديم الماعل على الفعل أو بتقديم الجره الذي يراد العناية به، وإذا احتاج المتكلم إلى مزيد من التوكيد وضع بعد الفعل ضميراً يعود على الاسم المتقدم يريده عناية وتوكيد، ويعرب توكيداً لفظياً، بصرف النظر عن القرون بأن الظاهر لا يؤكد بمصمر أو العكس^{١١} ويكون تحليل الجملة

$$SVO \Rightarrow S(NP) + V(VP) \Rightarrow V + NP(Pron) + O(NP) \Rightarrow$$

$$[S + [pred. \rightarrow [V + Pron + O]]]$$

في حين إن تحليل الجملة في صوره مهج أهل الكوفة يتم مع وجهة النظر اللغوية المعاصرة كما يلي

$$VSO \Rightarrow SVO \left\{ \begin{array}{l} S + V + O \\ Agent + V + O \end{array} \right\}$$

فالاسم المتقدم هو فاعل الفعل الذي يليه، ولكنه قد قدم لعرص في المعنى، فهو فاعل مقدم في جملة تحويليه فعليه

ويمكن أن يربط التعديم بمصمر تحويلي آخر، هو الهمزة الصوتية، فنقول طائر

$$VS \Rightarrow SV \text{ يتكلم } ١٩$$

$$VSO \Rightarrow SVO \text{ عدوك يحترمك } ؟$$

والتركيبان في أصلهما التوليدي يتكلم طائر، يحترم عدوك ريثك، ولكن موضع الدهشة والسحب لا يظهر في هذا النوع من التركيب فيجري تحويل في جملتين بتقديم موضع المعجب ودهشته، ثم تنطق كل جملة بالهمزة الصوتية التي تحقق انتقال الحرف إلى الدهشة، سعه صوتية صاعده بعد أن كانت تنطق سعه صوتية مستوية، وقد عبر النحاة عن سعه الصوتية الصاعده في مثل هذين المثالين بأنها من الاستعظام محدود الأداة، والتقدير عددهم أطائر يتكلم^{١٢} أعدوك يحترمك^{١٣}، ولا ريب، إن المعنى التحويلي العميق مع ما في جملتين من الترتيب وسعه الصوتية واضح مختلف عن المعنى العربي في جملتين التوليديتين

وأما أعراس التحويل فيرار المعاني المتعددة لمنايه التي تؤديها اللغة تراكيبها المختلفة، التوكيد والنهي والإحمار والتوسيع، والإيجاز بمصاحبة وإبلاغه، الخ، بصرف النظر عن تماثل عناصر الرباط في الأثر لإعرابي الذي تركه على الكلمات التي تليها، فيمكن أن يجمع في المعنى مثلاً كل الطرق التي تؤدي معنى النفي ولا أثر للحركة فيها في المعنى وهكذا في التوكيد وغيره، وينظر إلى الحركة الإعرابية عن أنها حركة إقتضاء لهذه الأداة أو بيت مع الاهتمام بالمعنى الذي يريده المتكلم يودحان هذه الأدوات في الحمل، وكذا المعنى ندي يفهمه السامع عند سماع الحمل نتي فيها هذه العناصر

(١) أنظر شرح المفصل ٣، ٤٢، ٩٩، ١٠٤، ٧٤

وإن كما يرتضي الانصراف عن الخوص في البحث الطويل الذي قام به
 النحاة العرب القدماء للتفريق بين الجملة والقول والكلام^(١) إلى البحث في
 الجملة بحثاً وصفيّاً انطلاقاً من التعريف الذي يرتضيه ونأخذ عن ابن يعيش
 مع تعديل يسير، بأنها الحد الأدبي من الكلمات التي تحمل معنى يحسن
 السكوت عليه^(٢) فإن هذه الجملة يمكن أن تتكون من كلمة واحدة مثل
 الأسد، المروءة، صه، وأف

(والله) في الآية ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن
 الله﴾^(٣) والكلمة (حيراً) في الآية ﴿ماداً أبول ربكم قالوا حيراً﴾^(٤)

أو من كلمتين كما في هيهات العقيق

حصر ريد

ريد مجتهد

أو من أكثر من كلمتين كما في أكرم علي حالدأ

إن تدرس نجح

إن نحصر فأنا حاصر

أعطيت زيدا درهماً .. الح

وبدلاً من تفصيل القول في تصنيف هذه الحمل إلى اسمية وفعلية كما
 فعل النحاة القدماء اعتماداً على تعريف وصموه لكل من الجملة الاسمية
 والفعلية وارتصوه (أقصد جلّ نحاة البصرة)، بأن الجملة الاسمية هي التي
 صدرها اسم صريح مرفوع أو مؤول في محل رفع أو اسم فعل (عند ابن
 هشام)، أو هي التي صدرها حرف (غير مكشوف) مشبه بالفعل^(٥)، وبأن

(١) نظر خليل عمايرة، في نحو اللغة وبركيها، الفصل الثالث، فقد فصل بقول هناك

(٢) ونظر شرح لفصل، ١٨/١-٢٠، الخصائص ١ ٣٢، وكتاب سيرة ١/٧

(٣) لقمان ٢٥، البرم ٣٨

(٤) السج ٣٠

(٥) ونظر الجمع ١ ٨٠ ولحي ٢ ٣٧٦

الجملة الفعلية هي التي تصدرها فعل تام أو ناقص مثل

حصر علي
صُرب المحرم
كان علي حاضراً
إدرس^(١)

بدلاً من تفصيل القون في هـ نقول بأن تصنيف الجملة يجب أن يمر
بمرحلتين^(٢)

الأولى أن تصنف الجملة بحسب انطاقها على التعريف الأول الذي
أحدث به عن اسم يعيش فتكون «جملة توليدية»، وبقصد «التوليدية» التي
تتكون من عدد من الكلمات الرئيسة فيها غير نقص أو زيادة، فإن نقص
مها جزء احتل معاهها، وإن زيد فيها مسمى صرفي آخر فاطه زيادة هي
لمعنى، فالحمل التي تقع في أي من الأطر لكبرى التالية تكون توليدية

اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه + مسند
= متداً + خبر

شبه جملة (طرفية أو حار ومجرور) + اسم نكرة = مسند + مسند إليه
= خبر + متداً

فعل لازم + اسم = فعل + فاعل
فعل متعد + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مقدراً) + اسم
منصوب + اسم منصوب = فعل + فاعل + مفعول به (١) أو (٢)
أو (٣)

فعل متعد + ضمير + اسم مرفوع فعل + مفعول به + فاعل

(١) وانظر أساس

(٢) بوجز القون فيها هـ، وقد فصفه في كتاب «في نحو النحى وبراكيها» فدير جمع من شاء التفصيل
في الفصل الثالث

فهذه جمل توليدية عابثها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المخاطب ليس غير، دون توكيد، أو نهي، أو شرط، أو نداء، أو تحديد، أو فخر، أو تعظيم، أو اختصاص، أو إعراء، الح فإن قصد المتكلم أن ينقل للسامع أي من هذه المعاني أو سواها فإن عليه أن يحول الجملة من إطارها هذا إلى إطار آخر مستخدماً أحد عناصر التحويل التالية^(١)

١ - الترتيب

٢ - الزيادة

٣ - الحذف

٤ - الحركة الإعرابية.

٥ - التنعيم.

وتسمى الجملة عندئذ «الجملة التحويلية» وقد يتم تحويل الجملة بعنصر تحويل واحد، أو قد يجتمع أكثر من عنصر واحد فيها، وكل تحويل لا بد أن يكون لغرض في المعنى، أو سبب منه

الثانية أن تأخذ الجملة اسمها الثالث في الاسمية أو الفعلية في حال وجودها في مرحلة الجملة لتوليدية، كما يقو السيوطي والعبره مصدر الأصل. فيقال إن الحمل

محمد مجتهد

علي حاصر

في البيت رجل

جمل اسمية ولكنها توليدية، فهي توليدية اسمية ترمي إلى إيصال معنى دلالي هو الأحبار المجرد، وأما الجمل

حضر علي

أكرم ريد عمراً

أكرمني علي

(١) قصدنا القول فيها في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو النحوي وتراكيبها»

فهي حمل توليدية فعلية؛ توليدية لأنها تتكون من الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه من غير نقص أو زيادة، فعلية أو اسمية لأن العصر الرئيسي فيها ما هو في صدرها أصالة هو اسم في الاسمية، فعل في الفعلية فإن أصعب أي عصر في صدر الحمل الاسمية، فإنها تتحول إلى جمل تحويلية ولكنها تبقى اسمية بصرف النظر عن عصر لتحويل الذي يطرأ عليها، فتقول

كان علي مجتهداً
إن علي مجتهد
ليس علي بمجتهد
... الح

هذه جمل تحويلية اسمية جاء عصر التحويل في الجملة الأولى للإشارة إلى الرمز الماضي، وفي الثانية للتوكيد وفي الثالثة للتمييز، ولتوكيد الحر معنياً وكذلك الحال في أمثلة المجموعه الثانية، إذ يمكن القول

- ١ - زيد حصر
- ٢ - أحصر زيد
- ٣ - زيد أكرم خالد
- ٤ - خالد أكرم زيد
- ٥ - أكرم خالد زيد
- ٦ - لم يكرم زيد خالد
- ٧ - لم يكرم زيد خالد

الخ

وتبقى هذه جملاً فعلية ولكنها أصبحت تحويلية، جاء التحويل في الجملة الأولى لتوكيد الفاعل، كما يقول سيويه، وأبو حيان وغيرهما من النحاة «والعرب أن أرادت العناية بشيء قدمته»

وفي الثانية لتحويل الجملة للاستعانة بعصر الزيادة، وفي الثالثة لتوكيد

الفاعل (وهذا هو مذهب أهل الكوفة) وفي الرابعة لتوكيد المفعول، وفي الخامسة لتوكيد المفعول على الفاعل، وفي السادسة لنفي احتمال وقوع مضمون الجملة وفي السابعة لنفي وقوع الخبر في الماضي... وهكذا

وهذا ما يجب أن يفهمه السامع سواء أَسَرَّ عليه المتكلم أم حان به لجهله بأساليب اللغة، فالكلمات تخرج في تركيب حملي معرفة عما في ذهن المتكلم ومطابقة له، يقول الجرجاني «لا يتصور أن تعرف لفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوحي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً وبطناً، وإنك تتوحي الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك»^(١) فإن كانت لحملة التوليدية تصمم بمعنى السطحي، والسطحي هنا تعني الفكرة الإخبارية في أبسط صورها، فإن الحملة التحويدية تنصم المعنى العميق، والعميق هنا هو المعنى البعيد في التركيب الحملي زيادة على المعنى الأصل أو محالاً للمعنى الذي كان في الحملة التوليدية التي هي الحملة الأصل أو الحملة المحابذة^(٢)

وليكون تحليل الجملة تحليلاً تاماً يوصل إلى المعنى الدلالي لا بد من أن تتحد مستويات التحليل اللغوي اتحاداً تاماً في نظرة تحليلية متكاملة، والمستوى الأول، وهو مستوى التحليل الصوتي المورفولوجي نحدد فيه الصوامت المكونة للمورفيمات في الحملة، والصوامت الصوامت والصوامت الصوتيات عيها، ليتم في صونها تحديد الساب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم، وهنا يكون البحث في لمستوى الثاني وهو المستوى المورفولوجي، فيحدد معنى الكلمة؛ أي فعل مضارع أم ماض أم... أو هي اسم فاعل أم مفعول أو صيغة مألوفة أم

وهل هي مفرد أم مشى أم جمع، وإن كانت جمعاً فهي هل سالمة أم

(١) دلائل لإعجاز، ص ٩٣

(٢) نظر تيريزا لاس بعد حملة المحابذة هي الأصل في الفصل ثالث من كتاب «في نحو اللغة» (تركيته)، و نظر ر. ي. الكور داود عنه في مقاله «السبب الدخيل بحملة المعنى في العربية» مجلة لأبحاث، كلية لأداب الجامعة لأمركية، ١٩٨٣

تكسير، وهل هي مؤنث أم مذكر . . الح

وبعد ذلك يأتي دور المستوى الثالث وهو المستوى التركيبي، ويتم فيه

أولاً تحديد حاجة الكلمة الأولى في الجملة إلى الكلمة التي تليها ثم التي تليها ثم . . إلى آخر الجملة، فإن كان الفعل لازماً مثلاً احتاج إلى فاعل (إلى اسم مرفوع بعده) أما إن كان متعدباً فإنه يحتاج إلى مفعول بعده أو بعد الفاعل، فإن كان مؤنثاً أحد الفاعل مطابقاً له، وأد كان مسيئاً للمجهول احتاج إلى ما بعده على غير حاجة اللازم، وكذلك تتحدد اللاصقة التي تحتاحها الكلمة في صوء ما تقدمها أو جاء بعدها في الإطار الجملي المتكامل، فيقال مثلاً .

أنا أ + فعل مضارع

ولا يقال أنا ي + فعل مضارع

ويقال . الطالبان يدرس + أن

ولا يقال . الطالبان يدرس أو

يدرس + و

وهكذا في نحن ندرس، نلاصقة متقدمة هي النون وليس الياء أو التاء أو غيرهما

وثانياً يتم فيه تحديد الحركة الإعرابية التي تأخذها كل كلمة في الجملة ولتحديد الحركة الإعرابية، فأب يرى إن الكلام الذي سطق به، قل أو كثر، هو تجسيد لأنواع نحوية ذهبية مجردة، فالجملة، فيما يرى، مجموعة من الأنواع النحوية، تنفي ماثلة في الدهر غير محسدة إلى أن تجسد بمعنى صرفي كان قد التصق بمعناه التصاقاً اعتباطياً في بداية أمره، ثم أحد طائعا اجتماعياً عروبياً يقتضي من المتكلم أن يسعمله، ومن السمع أن يدرك ماذا أريد به فإن أخطأ لمكلم في اختيار الممثل الصرفي المناسب لساب المحوي الذهني الذي يريد التعبير عنه، عوقب بصراف السامع عنه أو سحرته منه

فالكلمة في الجملة ممثل صرفي ملموس لباب نحوي ذهني مجرد، ويمكن أن يرفع الممثل الصرفي ليحل محله ممثل صرفي آخر، ولكنه يحب أن يتسق مع الممثل الصرفي الذي يليه فيما يحتاجه كل منهما من لواحق، فنقول

. فعل ماضٍ

: فاعل

: مفعول به

. حرف جر

. اسم مجرور وهو مضاف

مضاف إليه .

فيمكن أن تمثل هذه الأبواب بالجملة التالية مثلاً

كتب الطالب الرسالة بقلمه، أو بالجملة

أحد الولد التفاحة بيده، أو بالجملة

صرب اللاعبين الكرة بقدميهما، أو بالجملة .

خطط المهندسون العمارة في مكاتهم، أو بالجملة التي لا معنى لها

شقاء الشاقي، الشقاء بمشتقاته

أو بآية جملة أخرى من بين آلاف الحمل التي يمكن أن تأتي كل كلمة فيها مثلاً لباب النحوي المذكور.

وقد أئدع النحاة في إعطاء حالة إعرابية معينة لكل باب نحوي، ثم حركة إعرابية لكل حالة إعرابية مأخوذة من واقع الممثل الصرفي، وللباب النحوي ثلث والممثل الصرفي متعير والحالة الإعرابية ثلثة، أم الحركة الإعرابية فمتغيرة فإن كان الباب هو المستند كانت حالته الرفع، وكانت حركته بحسب الممثل الصرفي، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً أحد الضمة علامة للرفع، وإن كان مشى أحد الألف، وإن كان جمع مذكر سالماً أحد الواو، وإن كان من الأسماء الستة أحد الواو، وإن كان

فعلاً مضارعاً لم تلتصق به الواو أو الألف أو الياء للجمع السالم، أو المشى أو المحاطة أخذ الصمة. وأن التصلق به أي مما ذكر أخذ النون في آخره، وهكذا لو كان الباب الحوي هو الفاعل أو الحبر أو واحداً من الأبواب التي تقع في الإطار الكبير الذي عبر عنه السحاة بباب المرفوعات.

أما إن كان الباب، مثلاً هو المفعول به أو المفعول المطلق، أو من أحله أو غيرها من الأبواب التي تعرف في النحو بالمنصوبات فإن ممثله الصرفي يأخذ حالة النصب وله حركة معينة طبقاً للمثل الصرفي الذي يمثله فتكون الفتحة أو الياء أو الألف أو حذف النون أو . الح

وإن كان الباب من المجرورات فإنه يأخذ حالة الحر وتكون علامته بحسب الممثل الصرفي أيضاً، فمن الكسرة إلى الياء إلى الألف وأما إن كان من المجرومات فإن الحالة الإعرابية هي الجرم، وللجزم علامة: السكون أو حذف النون، أو حذف حرف العلة الخ

فإذا تحدث المتكلم بكلمات مجسداً باب الفعل الماضي وباب الفاعل وباب المفعول به وباب حرف الجر وباب الاسم المجرور . فإنه يتحتم عليه أن يعطي لكل ممثل صرفي حركة حالة الباب الذي يمثله في الجملة، إذ إن لعلاقة في الجملة هي علاقة بين أبواب نحوية، أو هي تدخل بين أبواب نحوية ممثلة بسمان صرفية، هكذا

الحالة الحركة الإعرابية	الرفع = الصمة نوب النون	الرفع = الصمة، الألف الواو	النصب = الفتحة اب، الألف الح
الممثل الصرفي	يكتب، يركضون يكرم، يكتبان بيح الح	لتلميذ، أولئك لولد، أولدان المهندسون لح	الولد، الكتائب لكتب، لمعلمين الح
أبواب الحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به

وقد أدرك السحاة العرب القدماء ارتباط الحركة الإعرابية للحالة الإعرابية بالباب السحوي، فإن كان الممثل الصرهي يقل حركة الحاة أعطيها، وأن لم يكن يقلها قدرت له، ومن هنا ظهر ما يسمى بالإعراب المحلي والتقدير في النحو لعربي.

يقول في إعراب الجملة إن يدرس هذا يسبح،

إن . اداة شرط تجزم فعلين.

يدرس : فعل مضارع مجزوم وعلامة حرمة السكون الظاهرة على آخره (فعل الشرط)

هذا . اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل

يسبح فعل مضارع مجزوم وعلامة حرمة السكون.

فقد أخذ كل من فعل الشرط وحواب الشرط حركة حالة الحرم وهي السكون، أما اسم الإشارة فلا يقل إلا الحركة التي تطو بها أصلاً (حركة البناء) لذا قال السحاة هو مبني في محل رفع، لأن باب الفاعل بأحد حالة الرفع. أما عندما يقال

إن حضر زيد يحضر عمرو

أو إن حضر زيد فإنا مكرمه

فإن الفعل (حضر) لا يأخذ إلا حركة واحدة (الفتحة)، ولما كان كل من فعل الشرط وحواب الشرط بحب أن يأخذ حركة حالة الحرم أصلاً، ولا سبيل لإظهارها على الفعل الماضي الواقع فعلاً للشرط (حضر) ولا على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط (فإنا مكرمه) فقد قيل (في محل جزم)

أما في الجملة

يا علي

فإن (علي) في الأصل معرفة ولكنها هنا تأخذ حركة واحدة هي الصمة، وهذه حركة من حركات حالة الرفع، في حين أن المعنى هو معنى

أدعو أو أنادي، وقد عدّ النحاة الياء فيه نائبة عن مي صرفي آخر (أدعو أو أنادي)، ولما كان هذا الممثل الصرفي يحتاج إلى مفعول به، والمفعول به يأخذ علامة حالة النصب فقد قالوا: (علي) مي على، انضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف سدت مسدة ياء النداء وتقديره (أدعوا أو أنادي)

ولو كانت الجملة .

يا هذا .

لاقتضى أن يقال.

هذا. مي على السكون في محل ناء على الصم في محل نصب مفعول به لفعل.

وبهذا فإن النحاة قد ساروا على منهج قد ارتصوه في ترديد كل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجملة، وهو نظرية العامل، ولا بد أن تكون عاملاً في غيرها أو معمولاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل اللفظي والمعنوي وظهر الاختلاف الطويل بين نحاة الكوفة والبصرة حول العامل المعنوي بخاصة، وبعض جوابب العامل اللفظي بعامّة، وشت ها جاساً من قول النحاة في العامل شيئاً من الاختلاف بين علماء المذهب المصري وعلماء المذهب الكوفي، ثم نتبع آراء العلماء المحدثين الذين حاصوا في نظرية العامل، وذلك ليكون القارئ على بينة من هذه النظرية التي هي النحو عليها وأدت دوراً واضحاً في أبحاث الباحثين، حتى إنك لست بواحد بحثاً واحداً في النحو، عند القدماء أو المحدثين، يحلو من إشارة إليه أو وقوف معه واستقصاء له

نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها

والنحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألقاط العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف السمة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بأحدهما إلى الأخرى^(١) وهو «علم بأقيسة تغير دوات الكلم

(١) السيوطي لإقترح، ص ٣٠

وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب^(١)، وهو «مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أحواله التي تأتلف منها»^(٢) وقد تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس التي أراد بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة بحاصة مساعدة الوافدين إلى شبه الجزيرة العربية من الفرس والروم والأحباش ولألفاظ وعبرهم ممن دخلوا في الإسلام، ومساعدة من وصل إليهم الإسلام خارج حدود الجزيرة العربية، أو احتكوا بالمسلمين العرب عن طريق التجارة أو الحلف والولاء، مساعدتهم على (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من عراب وغيره، كالشيبة والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة وغير ذلك للتحقق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة)^(٣)

الإعراب وظهور فكرة العمل كان جل اهتمام علماء القرن الثاني الهجري مصحاً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغير العرب إمكان النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين تدور في معظمها حول فكرة «العامل» النحوي أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى «النحو» ووضعوا لهذا العلم المصطلحات النحوية التي تيسر لهم عملية التعليم، وهي في حقيقة أمرها ألفاظ من اللغة العربية اصطلاحوا عليها وحملوها معاني أحدثت الأحيال تحمّلها - شيء من التطوير - من جيل إلى جيل دون أن يكون العربي القديم، الذي نطق بالعربية سديقة، على علم بها أو شيء منها قال الأصمعي لأعرابي: «اتهمر إسرائيل؟ فقال

(١) لسان ص ٣٠

(٢) بن عصفور لمقرّب ٤٥/١

(٣) السيوطي الإقترح، ص ٢٩ - ٣٠ بساها بصدد سرد الروايات المتعددة عن النحس في اللغة العربية عن ألسنة الناطقين بها نأثر مدحول عبر العرب في الإسلام، فالروايات كثيرة جداً منها ما يشير إلى النحس في الأصوات، ومنها عن النحس في الماني الصرفية وعن معاني المعجمية ومنها عن الحركة الإعرابية انظر عد حميد طيب تاريخ النحو وصوره ج ١، الفصل الأول

إني إذا لرجل سوء، وقال له أيضاً أفتجر فلسطين؟ قال إني إذا لقوي^(١)»

ويقول الجاحظ: «وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطالحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فاساروا في ذلك سلباً لكل خلف. وقدوة لك تابع. وكما سمي النحويون الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأساء اللدبر علم العروض والنحو^(٢)» فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علماً لأبواب معينة في هذا العلم، أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مباحثهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها فوضعوا هذه الأبواب في مرفوعات ومصنوعات ومجرورات ومجرومات (وتوابع)، ولكل باب حركته أو علامته الدالة على حالته الإعرابية «المبينة عن معاني اللغة»^(٣) بحسب العامل فيه وهناك عوامل للأسماء وآخر للأفعال مع أن الأصل في الإعراب للأسماء، ولكن لظهور الحركات على الأفعال فإن المنهج التعليمي يقتضي رصد العامل فيها وفي تعبير أواحرها والإعراب «حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل»^(٤) أو هو «الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجعله العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً»^(٥). ويقول ابن^(٦) السراج: «وأعلم إن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وإن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن الساء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعله، ويقول الزمخشري^(٧) «إن حق الإعراب للاسم في الأصل، والفعل إنما تطلق عليه فيه بسبب المصارعة) فالاسم والمعمل

(١) العقد الفريد ٢٩٩/٢

(٢) البيان والنبير ١٣٩/١ - ١٤١

(٣) الرحامي الإيضاح، ص ٩١

(٤) التوطئة، ص ١١٦

(٥) الحدود النحوية، ص ٨

(٦) الأصول ٥٢/١ - ٥٣

(٧) المفصل ١٥ - ١٦

يقبلان حركات معينة، دلائل معان معينة نأثر من عمل عامل^(١)، وهذه الحركات تقع على ثمانية مجاز على النصب والجر والرفع والحرم، والفتح، والكسر، والصم والوقف وهذه المحاري الثمانية يجمعهم في اللفظ أربعة أصرب. فالنصب والفتح في اللفظ صرب واحد، والجر والكسر فيه صرب واحد، وكذلك الرفع والصم، والحرم والوقف^(٢) وقد كانت هذه المصطلحات للتفريق بين المبني والمعرّب يقول سيبويه «وإما ذكرت لك ثمانية مجاز لأفرك بين ما يدخله صرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يروى عنه، وبين ما يسي عليه الحرف سواء لا يروى عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها صرب من اللفظ في الحرف^(٣)» وبهذا يكون سيبويه قد صنف كتابه وفي دمه فكرة العامل وأثره في أواخر الكلم، ثم تبعه النحاة وصنفوا مصنفاتهم على منهجه وتقسيمه يقول المسرد: «إعراب المصارع الرفع والنصب والحرم، فالرفع بصمة حرف الإعراب، والنصب بصمته، والحرم بحذف الحركة منه^(٤)»

وهذا هو قول سيبويه تقريباً، يقول فالرفع والجر والنصب والحرم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المصارعة لأسماء الفاعلين التي هي أوائلها الروائد الأربع، الهمزة والتاء، والياء والنون^(٥).

فانقسمت الكلمات بحسب قولها للحركة الإعرابية التي هي أثر لعمل عامل إلى مبني ومعرّب وكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات حالتين الأولى. الساء وهو لروم آخر الكلمة صرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه ساء لما لزم صرباً واحداً

(١) ابن هشام، أوضح المسالك ١ ٢٨

(٢) سيبويه، كتاب ١ ١٣

(٣) السابق ١ ١٣

(٤) المقنص ٤ ٨٢

(٥) الكتاب ١ ١٣

فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يروى من مكان إلى غيره»^(١) ويقع البناء في الأصرب التالية

- ١ - الساء على الصم ويقابله في الإعراب حالة الرفع .
- ٢ - البناء على الفتح ويقابله في الإعراب حالة النصب
- ٣ - الساء على الكسر ويقابله في الإعراب حالة الجر
- ٤ - الساء على السكون ويقابله في الإعراب حالة معينها

أم الثانية فالإعراب . والإعراب لغة - اليبس ، أما اصطلاحاً . فهو تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقدير^(٢) وذهب بعضهم إلى أنه الحركات داتها على أواخر الكلمات في الحمل مبيبة عن معاني اللغة^(٣)

ويكون الإعراب في الأصرب التالية

١ - الرفع وله علامة أصل وهي الصمة ، وعلامات فروع وهي الألف في المشى والواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الستة ، والنون في لأفعال الخمسة

٢ - النصب وله علامة أصل وهي الفتحة ، وعلامات فروع ، وهي الياء ، في المشى وجمع المذكر السالم ، والألف في الأسماء الستة ، وحذف النون في الأفعال الخمسة ، والكسرة في جمع المؤنث السالم .

٣ - الحر أو لحذف وهو خاص بالأسماء وله علامة أصل هي الكسرة وعلامات فروع ، الياء في الأسماء الستة ، والياء في المشى وجمع المذكر السالم

٤ - الحر ، وهو حالة قطع الإعراب عن بحرف كما يرى البيه^(٤) ، يقول ابن منظور «الحر . القطع ، حزمت الشيء أحرمه حزماً قطعتة ،

(١) وانظر الخصائص ٣٧/١ شرح لأشعري ٢٦/١

(٢) وانظر التعريفات ، ص ٣١

(٣) وانظر الإيضاح في علم النحو ، ص ٩١

(٤) بيان العرب مادة حرم

وجرمت اليمين حزمًا: امصبتها، وحلف يميناً حتماً جرماً . ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في الباء . فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له^(١) وتكون هذه العلامات الدالة على الحالات الأربعة الرئيسة، (الرفع، والنصب، والجزم والجزم) بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدر، أما في حالة الساء فإن الكلمة تأخذ حركتها التي هي عليها ساء، وتأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، وتمنع حركة الساء ظهورها فتكون حركة مقدرة يعبر عنها بموقعها من الإعراب المحلي، وقد قسم النحاة العوامل قسمين. لفظية، ومعنوية

١ - العوامل اللفظية وتنقسم إلى :

١ - الأفعال وهو أقوى العوامل لأنه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ إنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل، فهما كالشيء الواحد، اسماً صريحاً كما في : جاء زيد، أو ضميراً متصلاً مثل : حضرت، أو مستتراً كما في : علي ذهب . ولأنه يعمل في الاسم متأخراً عنه (إلا الفاعل المتقدم عند الكوفيين) فيعمل في مجموعة المفاعيل وفي الحال والتمييز إذا تقدم أي منها عليه . ولقوة العمل في العمل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التخصيص والصفة المشبهة وأسماء الأفعال وكذلك حُمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل وإن وأحواتها تحمل على العمل مع تعبير في مواقع المعمولات، لأنها ماثلت الفعل وتضمنت معناه^(٢) أكدت، وتمنيت وترحيبت واستدركت وشبهت، ومماثلته أيضاً في مباه من حيث الورد والساء على الفتح وحاجتها إلى الاسم وقولها نون الوقية

ويضيف الكوفيون إلى حجج النصريين في بيان قوة العمل في عمله، أن الفعل يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً، فكلمة «علي» هي الجملة «علي ذهب» هي الفاعل عمل فيه العمل المتأخر ويسوقون الشاهد التالي

(١) السائق

(٢) انظر الانصاف مسأله ٢٢

مالجمال مشيها وثييدا اجدلاً يحملن أم حديد^(١)

فكلمة (مشيها) فاعل للصفة «وثييدا» وقد تقدم عليها، فإن كانت الصفة هي فرع على الفعل تعمل لمماثلتها إياه، قد عملت في الفاعل المتقدم فالأولى أن يعمل الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذ إلى فاعل مستتر يعود على المتقدم الذي أصبح إعرانه مبتدأ عند الصريين.

ويلحق الكوفيون اسم الفاعل بالفعل ويعلمونه قسماً من أقسام الفعل^(٢) فالفعل عندهم ماضٍ ومضارع ودائم أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب مثله، ولكن إعرانه بالجزم وعامل الجزم فيه اللام المحذوفة، لأنه مأخوذ من المضارع المقترن باللام يقول المراء في تعليقه على قوله تعالى

﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا﴾^(٣) هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) وقول زيد إياه في قراءة أبي (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خلق للأمر خاصة في كلامهم فحذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجارم أو الناصب لا يقع إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف (يقصد الفعل المضارع)، فلما حدثت التاء ذهبت اللام، وأحدثت الألف في قولك أصرت، وافرح، لأن الصاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فادخلوا ألفاً حفيفة يقع بها الإبتداء^(٤)

ذكرنا إن الكوفيين يعدون ما يسميه الصريون «اسم الفاعل» فعلاً يسمونه الفعل الدائم، ويعمل عمل الفعل على أنه قسم من أقسامه جاء في محالس العلماء^(٥) - قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال كان المراء يباقر يقول قائم فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه،

(١) معجم شواهد نحو شعرية - حا حداد، شاهد رقم ٣٣٢٦

(٢) وانظر معاني الفراء ١/١٦٥، ١٨٥، ٧٩/٢، ٨٠، ٨١ محالس ثعلب ١/٩٧، ٢٣٠.

٢/٣٨٨، ص ٧/١، الإيضاح ٥٣، ٨٦، الصاحبى ٤٦٣

(٣) سورة يونس، آية ٥٨

(٤) انظر معاني القرآن ١/٤٦٩، ٤٧٦

(٥) محالس العلماء، ص ٣٤٩

فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً فقلت.
الغراء يقول: «فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل لأنه يصب
فيقال: قائم قياماً وصارت ريداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها
فعلاً والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً» ويقول ثعلب

«ولا يحال بين الدائم والاسم بـ (ما): طعامك ما آكلُ زيداً»^(١).
ويقول: «يا علام أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء
منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل»^(٢).

ويرى الكوفيون أن ما يسميه الصريون «أسماء أفعال»^(٣) وتعمل عندهم
حملاً على الأفعال، هي أفعال أصيلة في العمل^(٤)
ويعمل الفعل أن كان لازماً في فاعله، أما إن كان متعدياً فعلى ثلاثة
أصرب^(٥).

١ - متعدد إلى مفعول واحد نصرت ريداً

٢ - إلى مفعولين ثانيهما غير الأول. أي إلى مفعولين ليس أصلهما
المتدا والمجبر، أعطى وكسا، ومع، وألس وسأل مثل. أعطيت ريداً
درهماً

٣ - إلى مفعولين الأول عين الثاني، أي أن أصلهما متدا وحر، ظن
وأحواتها، مثل: حسنت ريداً عالماً

٤ - إلى ثلاثة مفاعيل مثل اعلمت ريداً عمراً فاصلاً وقد يمام
المفعول مقام الماعل، إذا بي الفعل للمجهول

(١) مجالس ثعلب ٢٧١، وانظر معاني الغراء ص ١٦٥

(٢) انظر مجاز ثعلب ٣٨٨

(٣) انظر الكتاب ٢٤١/١، المنقذ ٢٠٢/٣

(٤) وانظر شرح الأشموي ١٢٨/٣ شرح النصريح ١٩٥/٢، ص ١٠٥ ٢ وهذه لاد
مضطربة عند الكوفيين فتارة هي أسماء، وأخرى أفعال، وثالثة حاله ولكنها تعمل في بعضها

انظر معاني الغراء ١٢١/٢، ٣٢٢، ٣٢٣، ٢٣٥

(٥) وانظر النظري، لمصاح، ص ٦٤

ويعمل الفعل كذلك في التمييز أحياناً ويسمى معموله «الحاصر»^(١) كما في . طاب ريد نساءً، وتصب الفرس عرقاً

ويعمل أيضاً في الحر المنصوب كما في كان وأحواتها وظن وأحواتها ويعمل الفعل أيضاً في لمصدر (المفعول المطلق) مثل صرته صرباً، وصرته صرتين وفي (المفعول فيه، الزمان والمكان) سرت يوماً، وصلت حلف إمام المسجد

وفي (المفعول له) نحو صرته تأدياً له وفي (المفعول معه) نحو استوى الماء والحشة وفي (الحال) نحو جاءني ريد راكباً ورأيته جالساً

٢ - الأسماء

وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في موقع آخر والأسماء منها المشتق ومنها لحامد والمشتق

١ - اسم الفاعل وهو اسم اشتق لدات من فعل، ويعمل عمل ما يحري عليه نحو ريد صارت عمراً^(٢)

٢ - اسم المفعول وهو اسم اشتق لدات من وقع عليه الفعل، ويعمل عمل فعله، نحو ريد مكرم أصحابه، كما نقول ويكرم أصحابه وقال تعالى ﴿ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس﴾^(٣)

٣ - الصفة المشبهة وتدل على الثبوت والاستقرار فتعمل عمل فعلها حملاً على اسم الفاعل، نحو زيد كريم أباه، وشريف حسبه، وحسن وجهه

٤ - المصدر وهو الاسم المشتق من الفعل على رأي الكوفيين، أو إن الفعل مشتق منه على رأي البصريين^(٤)، ويعمل عمل الفعل الذي صدر

(١) المطرري، المصاح، ص ٦٦

(٢) وقد فصل القول في اختلاف البصريين والكوفيين فيه في مضي

(٣) هود ١٠٣

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، مسأله ٥

عنه إذا كان موباً. نحو: عجبت من صرب ريد عمرأ، وأو اطعام في يوم
دي مسغة يتيمأ. (١)

أما الأسماء الجامدة مثل هو حاري بيت بيت، فيرى المصريون أن
كلمة (جاري) قد عملت النصب في (بيت بيت) وكقولهم: عندي عشرون
كتاباً، فقد عملت عشرون في التمييز، وكما هو الحال في الترفع بين المتدأ
والخبر في مثل: هذا أخوك، أحي خالد

وفي الحالات التي يعمل فيها الاسم فيما بعده حالة الإضافة فيجر
الأول الثاني ويسمى الأول مضافاً بأحد حركته يعمل عامل متقدم عليه،
ويسمى الثاني مضافاً إليه قد أخذ علامة الجر بأثر من الاسم المضاف،
والإضافة نوعان

١ - لفظية: وهي إضافة اسم الفاعل إلى معول، والصفة المشبهة إلى
فاعله مثل صار ريد، حسن الوحة

٢ - معنوية: أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه،
وتكون غالباً بمعنى (من) أو (اللام) مثل: غلام ريد، وحاتم قصة

ومن الأسماء العوامل التي تعمل في الأفعال بعدها أسماء الشرط فتترك
أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان العمل مضارعاً فيقل هذا الأثر، وهو
علامة الجزم، وإن كان غير ذلك حمل على المحل

٣ - الأدوات

والأدوات عوامل أصعب من الأفعال، لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن
العمل أحياناً آخر، وهذه الأدوات تقسم إلى

١ - أدوات محتصة بالدخول على الأسماء، وهي أدوات الجر، تدخل
على الأسماء، أصيلة أو رائدة، فتؤثر فيها جرأ لفظاً أو محلاً، وهي أدوات

(١) سورة البند، آية ١٤، ١٥

اختلف الكوفيون والبصريون في عددها وهي تناوبها في المعنى^(١).

٢ - أدوات محتصة بالدخول على الأفعال، وهي أدوات نصب أولاً،
تدخل على الفعل المصارع فتصه بنفسها أو بحرف مضمّر بعدها^(٢)،
وأدوات الحرم ثانياً، وهذه منها ما يعمل في فعل واحد ومنها ما يعمل في
فعلين^(٣) كما يرى البصريون، أو أنها تعمل في الأول ويحرم الثاني على
الحوار^(٤).

٣ - أدوات غير محتصة، فتدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال
أخرى، والحروف التي يسميها البصريون «مشبهة بالفعل» تعمل في المستند
والحرف عند البصريين وتعمل في المستند ويبقى الحرف مرفوعاً على الأصل عند
الكوفيين، وتدخل على الفعل إذا ما التصقت بها ما الكافة

ومن هذه الأدوات لا النافية للجنس، وكذلك ما التي تعمل عمل ليس
فتدخل تارة على الاسم وتصه أو ترفعه وتدخل على الفعل فلا تعمل فيه
وتجعه يفيد النفي؛ وتشترك العوامل السابقة كلها، الأفعال والأسماء والحروف
في نقاط اتفق عليها جمهور علماء النحاة والكوفة، مع اختلافات يسيرة بينهم
أهمها

١ - الأصل أن لا يحتج عاملان على معمول واحد، وإن احتمل
مد من الإعراب التقديري والمحملي، مثل «لست عليهم بمسيطر» فإن كلمة
(مسيطر) محروقة بحرف الجر، ويحتاج إليها الفعل الماضي الباقي لتكون
حراً له، فالحرف رائد، والكلمة محروقة لفظاً منصوبة محلاً على أنها حرة
لليس

وإن تنازع عاملان معمولاً واحداً حر أعمال أيهما، واختار الكوفيون

(١) انظر مفصل ذلك في الإصناف، مسأله ٨٣، ٩٧، ١٢١، وشرح لفصل ٨ ١٧ حتى

الداني ٥٤٢، شرح التصريح ١٣، ٢ - ١٥، الجمع ٢٩ ٢، معي نيب ١ ١٣١

(٢) انظر شرح نصريح ٢٣٠/٢، الإصناف، مسأله ٣٠، شرح لأشعور ٢٨٢ ٣

(٣) انظر الإصناف، مسأله ٨٤، ٨٦، شرح نصريح ٢٤٨ ١

(٤) السابق

أعمال الأول لتقدمه، واختار البصريون الثاني لقرنه من المعمول، ويعمل
الفعل الذي لم يعط معمولاً (الأول أو الثاني) معمولاً صميراً يعود على
المعمول الظاهر مثل: قام وقعد ريد

٢ - العمل في الأصل للأفعال فهي عوامل قوية لا يسأل عن السبب في
أعمالها إذ إنها عاملة دائماً. أما الأسماء والحروف فأنها عوامل ضعيفة والعمل
فيها ليس بأصل، فإن وجدت عاملة مثل عن السبب في أعمالها

٣ - يترك العامل أثراً واحداً على آخر المعمول ولا يكون له أثران في
أن واحد.

٤ - يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

٢ - العوامل المعنوية

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا
وجود لها في ظاهر القول وهذه العوامل موضع اختلاف كبير بين نحاة
المصرية والكوفة وتقع عند أهل البصرة في شيئين راد عليها الأحفش^(١) نقطة
ثالثة:

١ - رافع المستند ويرى البصريون أن العامل فيه الإبتداء، والإبتداء
تعريية الاسم من العوامل اللفظية، مثل ريد مطلق، ولكن أهل الكوفة
يرفضون هذا العامل بحجة أنه لو كان حقاً عاملاً لوجب أن يرفع الفعل
الماضي الذي يقع في أول الجملة، مثل حضر ريد، وذهب عمرو^(٢)

(١) وانظر انصاح، للمطوري، ص ١٢٦ وانظر معاني العراب للأحفش

(٢) وانظر الكتاب ط بولاق ٢٧٨، ١، والجمع ١ ٩٤، ولا تصاف، مسأنة ٥ ومن نسخة
البصريين من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ وحده ومهم من يرى أن
كلا من المبتدأ والخبر مرفوع بالإبتداء ومهم من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء وأما الخبر
مرفوع بالإبتداء والمبتدأ وفريق آخر مهم يرى أن المبتدأ والخبر ينزاعان فيعمل كل منهما في
الآخر وانظر شرح لمفصل ٦٦/١، وشرح الكافية ١ ٢١، واوضح، مسائل ١٣٧/١،
والأشموي ٩٠/١

٢ - رافع الفعل المضارع

ويرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معوي هو وقوعه موقعاً يصلح للاسم، والفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمنتدأ مرفوع عامل معوي هو الإبتداء فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعاً عامل معوي لأنه جاء في أقوى حالاته، فيعطى أقوى علامات الإعراب، ولا يصدق هذا القول على الفعل الماضي لأن المضارع معرب والماضي مبني دائماً. أما الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجارم، أو أن معنى المضارعة هو الرفع له، ويرى، بعضهم - الكسائي - أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلعب عملها بوحود نصب أو جازم^(١)

٣ - عامل النصب في رأي الأحفش، وعامل النصب رفعاً أو نصباً أو حراً عامل معوي هو كونه صفة لمرفوع أو منصوب أو محرور، وهذا معنى وليس بلفظ^(٢) أما سيبويه وجمهور البصريين فاعامل في نصفة عندهم هو العامل في الموصوف

أما أهل الكوفة فقد توسعوا في العامل المعوي حتى كان محرراً للحركات الإعرابية في كثير من الأنواع النحوية وتبريراً لها فقد اشتمل على عدد كبير من العوامل بالإضافة إلى ما ذكره من أرائهم في رفع الفعل المضارع ومن أبرز هذه العوامل

النصب. والصرف عامل معوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الهمزة أو بعد حرف أو^(٣) إذا كانت هذه الحروف مسوقة بنفي أو طلب، كما في: لا تأكل سمكاً وتشرّب لساً، ما تأتينا فتحدثنا، لاستشهدن الصبغ أو أدرك المني.

(١) نظر الأشموي ٢٧٧/٣، الكتاب ط بولاق ١ ٤١٠، الانصاف، مسألة ٧٤، الأشباه والظائر ٢٣٨/١، ومعاني العراء ٥٣/١، ٢٠١/٣، أسرار العربية ٢٨

(٢) انظر المصباح، ص ١٢٤

(٣) يرى البصريون أن الفعل المضارع في هذه الحالة منصوب بأن منصرفة بعد هذه الحروف

والصرف أيضاً عامل معوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل استوى الماء والحشة، والحشة منصوبة بعامل معوي هو الصرف إذ إنه صرف عن المعنى الذي كان له أصلاً بحركة الرفع^(١)

وربما كان العامل المعوي الآخر الذي يسميه الكوفيون الحلاف مما يمكن أن يدمج مع هذا العامل (الصرف) إذ إنهما يؤديان معنى واحداً وإن كانوا قد استعملوه في عدد آخر من أبواب النحو، فهم يرون أن العامل في الظرف الواقع خيراً للمستند عامل معوي هو الحلاف، إذ الأصل أن يكون الخبر هو نفسه، ولما وقع الحلاف بوقوع الظرف خيراً نصب^(٢)، وعامدوا (أفعل) في جملة التعجب بمعاملتهم الطرف الواقع خيراً في أن العامل فيه هو الحلاف، فهو (أفعل) عندهم اسم وموقعه خبر المستند (ما) وقد نصب على الحلاف^(٣).

ويكون الحلاف عاملاً معوياً في المستثنى لأن المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمحالته إليه^(٤)

والحلاف عامل معوي عمل النصب في الحال الواقع خيراً للمستند المصدر، وهو قول الكسائي والعراء وهشام وابن كيسان^(٥)، فأنت عدم تقول.

صربي ريداً قائماً، و (صربي) مبتدأ أصيف إليه وعلته، و (ريد) مفعول به له، و (قائماً) حال حالته المبتدأ ولم تكن في المعنى المستند عيه، لذا نصبت على الحلاف

(١) وانظر معاني العراء ١٣٤/١، والانصاف مسألة ٣٠. وهناك آراء كثيرة في نصب الاسم بعد واو المعية، فهي هو الظرفية وهي هو الواو نفسها، وهي هو فعل مقدر تقديره لاس. انظر هذه الآراء في الانصاف، مسألة ٣٠، وشرح الأشموني ١٣٥ ٢، أصول بن سراج ١٩٨ ٢

(٢) انظر الانصاف مسألة ٢٩

(٣) انظر شرح التصريح ٨٨، ٢، المجموع ٩٠، ٢، الخواري في النحو الكوفي ص ٨٥

(٤) انظر المجموع ٢٤٤، ومعاني العراء ١٥، ٢

(٥) المجموع ١٠٥

ومن أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين الاسناد أو الفاعلية، فقد علل الكسائي رفع الفاعل بعد الفعل لكونه داخلاً في الوصف أو متلبساً بالفعل، وعلل هشام - وقيل خلف - رفع الفاعل بإسناد الفعل له أو هو معنى الفاعلية وليست الحركة على آخره بأثر من الفعل إنما العامل فيه معوي هو إسناد الفعل له أو كونه متلبساً به أو هو المعنى المترتب على قيامه به وهو الفاعلية^(١)

ويمثل هذا العامل قول حلف الأحمر في ناصب المفعول به، فهو عنده عامل معوي هو معنى المفعولية أي وقوعه مفعولاً به ولا دور للفعل أو للفاعل في الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل^(٢)

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين المصدرية في مثل

طلع زيد نعتاً، فكلمة نعتة حال مؤولة عند الصريين وهي منصوبة على المصدرية عند الكوفيين^(٣).

ومنها التقريب في مثل قولهم كيف أحاف الظلم وهذا الحديقة قائماً، وهذا القمر طالماً و (قائماً) و(طالماً) منصوبتان على التقريب لأن ما بعد اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر) أو في سياقه فلا يحتاج إلى إشارة أو تبيين إليه^(٤)

على الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية في النحو العربي، وفي صوئها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفته لحاة من سيويه إلى أيامنا هذه، إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وجرح عليها، وقد كان رفضهم بين رفض حرثي عثر عنه أصحابه في كلمات قليلة

(١) مريد من التفصيل انظر مجمع ١ ١٥٩، لأشعري ٢ ٤٣، الأشباه والبطائر ١ ٢٣٩، الانصاف مسألة ١١

(٢) مريد من التفصيل انظر مراجع السبعة

(٣) شرح ابن عمير ١ ٦٣٢

(٤) انظر معدي القراء ١ ١٢، ٢٣، وعالي ثعلب ٤٤، ٣٥٩

وآراء نجدها مشورة في بطون الكتب، إذ إنها لم تجمع في مكان واحد، كما جاء في آراء تلميذ سيبويه محمد بن المستير (قطرب)، ورفض كلي لفكرة العامل النحوي السائد عند النحاة، ودعوة لاستبدال عامل آخر به هو المتكلم، وذلك فيما جاء في آراء ابن جني، ولكنه لم يأخذ به عند التصنيف، ورفض كلي للعامل ودعوة إلى إرساء مهج نحوي آخر لا يقوم على العامل، وهذا ما جاء به ابن مضاء من القدماء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وعبد المتعال الصعيدي وتمام حسان من المحدثين. وسحاول هنا عرض آراء هؤلاء العلماء في العامل.

١ - محمد بن المستنير (قطرب)

يرى محمد بن المستنير (قطرب) إن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وإن هذه الحركات قد كانت نأثر صوتي ويمكن أن تعلل هذه الحركات تعليلاً صوتياً، يقول «إِنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعدل الكلام»^(١)

وبدا فأن (قطرب) يحرج على ما كان عليه غيره من النحاة وبخاصة استاده سيبويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعتمد على الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الحدود في ما قاله استاد استاده الحليل بن أحمد، حيث يقول «إن الفتحة والكسرة والصمة روائد ومن يلحق الحرف ليوصل إلى التكلم به»^(٢) ولكن الحليل يرى إن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى وهي أعانة المتكلم على وصل الكلام، إلا أنها نأثر عامل إن كانت على أواخر الكلم، وربما كان دور التحفيف في وصل الكلم للحركات في سية الكلمة وليس في آخرها

(١) الرحاحي لا يصحح في علم النحو ص ٧٠

(٢) الكتاب ١ ٣١٥

مثل قطرب مرة فهلا لرموا حركة واحدة؟ فقال: «لو فعلوا ذلك لصيقوا على أنفسهم، فأردوا الاتساع في الحركات، وإلا يحطروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة^(١)» فيحاولون أن يرد كل ما يتعلق بالحركات الأعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، فلا يقتصر على حركة واحدة، وتكون أمام المتكلم فرصة الاختيار والمراوحة بين لحركة والسكون، إذ إن العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة، يقولون «ألا برهم سر كلامي على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو لكلمة ولا في حشوية، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين بطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب مهله في كلامهم، فحملوا الحركة عقب الإسكان^(٢)»، والحركات - كما يبدو - لها وظيفة صوتية ليس غير، وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي، فالحركات تحمل فيما حلاوة ودلالات لا يتصح المعنى بغيرها، ولو كان الأمر - كما يرى قطرب - للتخفيف في الوصل عند الكلام، فتتبع الحركات المتكلم من الانطواء وتكبح حماحه عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأماليب، في مثل.

الأسد
المروءة
بحر العرب
كم كناناً
لا تأكل سمكاً وتشرب

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تنطق تارة بالصمة أو الكسرة (في تميركم الحورية) وأخرى بالفتحة، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق، وقد يرتب على هذا أنهم تصرف سلوكي يقوم به المحاطب أو السامع

(١) لإبصار في علم النحو ص ٧١

(٢) السابق ص ٧١

رأي ابن جني

من الواضح أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان العلماء القدماء، وشغلت حيراً كبيراً من اهتمامهم، فعلى الرغم من أن قسماً منهم لم يقتنعوا به، إلا أنهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستدلوا غيره به، وكان من حيي واحداً من هؤلاء يرفض من حيي فكرة العامل السحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه؛ ولكنه لم يكر وعود عامل في اللمعة، وهو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة الأفعال والأسماء، وما نسة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، يقول وإنما قال السحويون.

«عامل لفظي، وعامل معوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بريد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المستداً بالإبتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والحر والحرم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمصاحبة اللفظ اللفظ، أو اشتغال المعنى على اللفظ»^(١) ولكن من حيي لم يشت على هذا الرأي، وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي، لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل السحوي المعهود عند سيبويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بدلاً لحظي في مصنفات من حيي بقسم يريد على هذه الأسطر القليلة التي تراها تصم قولاً لابس حيي عن العامل بمعنى يختلف عن معنى (العامل) في المصطلح السحوي وتراه يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها ولو كان من حيي يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة، ولا يرى ابن جني وهو العالم الغد، صاحب الحصن اللغوي، والقدرة الفائقة، والبراعة العالية في

(١) الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠

تصنيفه في اللغة وخصائصها، يدعو إلى شيء من هذا.

ومما يشير إلى أن ابن جني قد أخذ بفكرة العامل الحوي الذي جاء عند سله من النحاة الصريين، كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جني الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله «ومن ذلك قول كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) (كان) (ويكون) (يقوم) خبراً مقدماً عليه فإن قيل ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مستداً وحرراً، وأنت إذا قلت يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟ فالجواب إنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قول

كان يقوم زيد، وإن زيدا مرتفع كان. . . .^(١) ويقول في موضع آخر . . . يدل على صحة ما رآه (سيبويه) من هذا (تشبيه الأصل بالرفع) وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه. من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المصارع بالاسم فأعربوه تسمى ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه^(٢).

ويبدو أن القول بأن ابن جني قد رفض فكرة العامل قول تنقصه الدقة العلمية، وربما كان مصدره قول لأحمد أمين، «ومن لغات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل. . . فهدم ابن جني هذه القضية»^(٣) ويقول «والناظر في نحو التحليل وسيبويه يرى أنه موضوع على أساس العامل، وطل كذلك وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن - مع الأسف لم يحد سمياً^(٤) وهذا إدعاء لا يدعمه شيء في تصنيفات ابن جني، بل أننا نجد كما ذكرنا أن ابن جني لم يخرج على

(١) الخصائص ٢٧٣/١ - ٢٧٤

(٢) الخصائص ١ - ١١٠ - ١١١، ٣٠٤، وانظر سريد من أمثله ١ - ١١٠ - ١١١، ٣٣٧، ٣٤١

٣٩٦ وإد ما نظراً في كتاب محاسب قوت بعده في تحريج الفرق التي يتم فيها تعبير

الحركة الإعرابية، يعتمد على فكره العامل الحوي اعتماداً كلياً وانظر سر تصاعده

٢٧٢/١، ١٣٩

(٣) طهر الإسلام ١١٧/٢

(٤) طهر الإسلام ١١٨/٢

منهج سيويه في فكرة العامل وأن يكر قد اختلف معه في عدد قليل من القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل وظهر أثره على أواخر الكلم في الجملة^(١)، فإن كان الأستاذ أحمد أمين قد اعتمد في تصوره للنحو الآخر الذي همّ ابن حي بتأسيسه ولم يجد سمعياً على كلمات ابن حي بأن العامل هو المتكلم، مما إذا عساه يقول لاس حي وهو يقول:

«ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرأ، ومررت بكر، فإنك إنما حالت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»^(٢) وقوله: «وربما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل»^(٣) وقوله: «إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك الفعل»^(٤)

ويبدو أن من النحاة من استحسن القول بالعامل المتكلم كما نوه ابن حي، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم مبرراً في تبرير الحركة الإعرابية، فالرصي، مثلاً، يقول بهذه الفكرة موضحاً إنها، ولكنه عند التصنيف لا ينقي لها بالاً، يقول: «الموحد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموحد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنما هي الموحدة للمعاني، ولعلاماتها . فهذا سميت الآلات عوامل»^(٥)

رأي ابن مضاء القرطبي

عقد ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللحي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فصلاً في كتابه المشهور «الرد على النحاة» عن العاء العوامل، صدره بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني عن الحوي عنه، وأنه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعائهم أن النصب

(١) انظر مثلاً الخصائص ٣١٥/١، ٢٨٧، ٢٥٣/٢، ٢٧٨، مجمع ١، ١٨١، ٢١٥، ٢٣٣

(٢) الخصائص ٣٧، ١

(٣) الخصائص ٣٩١/٢

(٤) الخصائص ١٠٣، ١

(٥) شرح الرصي على لكافيه ٢٥

والحفص والجرم لا يكون إلا تعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون تعامل لفظي ويعامل معنوي، وعيروا عن ذلك عبارات توهم في قولنا (صرب زيد عمرا) إن الرفع الذي في (ريد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (صرب)، ألا ترى إن مسيويه - رحمه الله - قال في صدر كتبه وإنما ذكرت ثمانية مجاز، لا فرق بين ما يدخله صرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يرول عنه، وبين ما يسي عليه الحرف بناء لا يرول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين المساد^(١)»

ويعد أن أنكر ابن مصاء على النحاة قولهم إن العمل يعود في الحمدة السابقة إلى الفعل (صرب)، حاول أن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني، يقول «وقد صرح بحلاف ذلك أبو المنح ابن حي وغيره، قال أبو المنح في حصائمه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجرم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم راد تأكيداً بقوله. لا لشيء غيره وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما نسبت إلى الإنسان كما نسبت إليه سائر أفعاله الاختيارية^(٢) ويصيف «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألقاها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا نطق^(٣)»

ويرى ابن مصاء إن الفعل - وهو الأحداث - يكون على نوعين، ويترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل، فهو عامل بالإرادة أو عامل بنطعه، ولا يدرج العامل النحوي في أي من النوعين السابقين، فإن قال النحاة بأن عاملهم عامل معنوي وليس كما يتوهم بأنه عمل فعلي كما في السدين السابقين، فإن إجماع النحويين - على نكرة أبيهم - وإن اختلفوا،

(١) الرد على النحاة ص ٨٥ - ٨٦، ط ١، ١٩٤٧، دار الفكر العربي

(٢) السابق ص ٨٦ - ٨٧

(٣) السابق ص ٨٨

فقال بعضهم: العامل في كذا كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا، فإن إجماع النحويين ليس بحجة على من حالهم^(١).

ويرى عبد الهادي الفضلي^(٢) أن مرد ذلك عند ابن مضاء يعود إلى أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية، وإن المسألة في العامل خلافية عند النحاة، فمنهم من عدّه المتكلم ومنهم من عدّه غير ذلك، وكانت له على ذلك ملاحظات، من أهمها أن ابن مضاء اعتمد التوهم لباء النقد الذي وجهه للعامل، والتوهم امر مرفوض علمياً ومهجياً، وأنه اعتمد كذلك على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما أرادي أو طبيعي وأحرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين

والذي نراه أن نصّ ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن حني يمكن أن يذهب به إلى إن المتكلم - في الحقيقة - لا يرفع وينصب ويحرم ويحرر من غير قانون أو قيد، وإلا لوقع ما يحشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بموصى اللغة، ولأحد كل متحدث يرفع وينصب ويحرر ويحرم كما يريد، بل لأحد تارة يرفع وأخرى ينصب أو في تركيب جملي واحد، ولذا يرى أنه يقصد أن المتكلم في بيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فيطلق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أحداً مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناءً على استقراء لغة العرب، إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعملهم لما أحد بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثالث، فالنوعان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التعليل الوصفي للظواهر اللغوية، يقول «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (ريد) من قولنا (قام ريد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقته به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»^(٣).

(١) انظر السابق ص ٩٣ - ٩٤

(٢) در ساب في الإعراب ص ٥٤ - ٥٥

(٣) رد على النحاة ص ١٥١

فقوله . كذا نطقت به العرب، يعني إن هذا هو المنهج الوصفي
للمطاهرة اللغوية، ولا يجوز أن يخرج عليها المتكلم أو أن يغيرها، في أي
عصر كان وأنى وُحِد، فقد ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر
فالمتكلم يعرف أنه يقصد الأخبار عندما يقول.
دين الله حق

فيرفع (حق) وليس له غير ذلك، إذ إن كلمة (حق) هنا جاءت ممثلاً
صرفياً لناب نحوي مجرد في دهر المتكلم وهو الحصر، والحصر في ما ثبت
بالاستقراء من الكلام المتواتر يُرفع، فوجب أن يحقق المتكلم ذلك، ويد
سئل عن سبب الرفع قال هو خبر مرفوع كذا نطقت به العرب
فإذا أراد المتكلم ممثلاً صرفياً لناب نحوي ذهني مجرد آخر يؤكد
الجملة المتقدمة عليه، وجب أن يقول
دين الله حملاً

فيعبر بذلك عن المعنى الذي يريد، وهو الذي رفع في الأول ونصب
في الثاني، مدركاً أبعاد المعنى في الحالتين، فتكون الجملة الثانية -

$$\emptyset + \text{دين الله} + \sqrt{\quad} \\ \sqrt{\quad} (\emptyset + \text{ح}) =$$

= جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف والزيادة، ولكن إذا أرد
المتكلم لمعنى الذي ورد في الجملة لثابتة واستعمل الأولى، أو
العكس، فإنه قد تجاوز الصواب ولم يصل إلى هدفه، فاللغة مصبوغة لا
تقبل العبث في طواهرها الأصل، والحركة الإعرابية طاهرة لغوية رئيسة في
اللغة، وحب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب، وكما جاء في الاستقراء
الثابت بالتواتر فلا نظن إن طوداً شامحاً مثل ابن مصاء - فضلاً عن ابن
حني، وهو العلم لشامح في الدراسات لغوية - يمكن أن يقع في ما يؤدي
إلى فوضى اللغة، بالرفع والنصب ولحر والحرم كما يريد المتكلم، أي
متكلم

آراء المحدثين

إبراهيم مصطفى

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرصبي في القول بأن العامل هو المتكلم، وتأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج السحابة في فلسفة العامل: «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل تبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراب فقلوا عرّض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقلوا أن يكون لمكتم محدثٌ هـ الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه مني شاء وطلبوا لهذا لأثر عاملاً مقتضياً وعلة موحدة، وبحسبنا عنها في الكلام فعدّدوا هذه بعوامل ودرّسوا قوايسها»^(١)، فيرفض أن يكون لحركات على أواخر نكلم في الجملة تأثير من عامل لفظي أو معنوي طاهر أو مقدر، يقول «على أن أكثر ما يعيب في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»^(٢)! ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، يقول «وحيث بحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»^(٣)، ويقول: «وإذاً وحيث أن

(١) إحياء النحو ص ٣٩

(٢) إحياء النحو ص ٤١

(٣) السابق ص ٤١ - ٤٢

ندرس علامات الإعراب على إنها دوال على معاني، وأن بحث في ثاب
الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ويعلم أن هذه الحركات تختلف
باحتلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى
أن تكون مشيره إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام^(١)

ولذا فقد أحد إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه
الحركات، فجعل الضمة عدماً للإسناد، وديلاً على أن الكلمة المرفوعة
يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها أما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى
ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في
كتاب محمد، وكتاب لمحمد

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة
الحقيقية المستحقة عند الهرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن
ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة^(٢)، ولإعراب الضمة والكسرة فقط
وليست بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم
ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام^(٣)

وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل ورأي شرحه
وذلك لأن كتاب المفصل وشرحه لاس يعيش كتاب من مصادر الأستاذ
مصطفى في كتابه «إحياء النحو» (أنظر هوامش لصفحات ١، ٦، ١٠٤،
من إحياء النحو) ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا؟

ولعل السبب في عدم ذكره الرمحشري في عداد الأئمة لذين تأثر
بآرائهم لأنه أحرى شيئاً من التعديل - فيما أظن - على قول الرمحشري فخرج
به من حدود النسي والاحتياط إلى اعتباره قولاً خاصاً به^(٤)

(١) السابق ص ٤٩

(٢) السابق ص ٥٠

(٣) إحياء النحو ص ٥٠

(٤) أنظر عبد الهادي العصي، دراسات في الإعراب ص ٦١

يقول ابن يعيش في شرح المفصل «قال صاحب الكتاب (يعني
الزمخشري)

هي الرفع والنصب والحر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع
علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المنه والحر، وحر إن
وأحواتها، ولا التي لنهي الجنس واسم لا وما المشتهين ليس، فملحقات
بالفاعل على سبيل الشبه والتقريب وكذلك النصب علم المفعولية،
والمفعول خمسة أصرب المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول به،
والمفعول معه والمفعول به، والجار والتميز والمشى المصوب، والخبر
في باب كان والاسم في باب إن، والمصوب بلا التي لنهي الجنس، وحر
ما ولا المشتهين ليس، ملحقات بالمفعول، والحر علم الإضافة، وأما
التوانع فهي في رفعها ونصبها وحرها داخلية تحت أحكام المتبوعات^١

فمن الواضح أن بين الرأيين تقارباً كبيراً، حتى إن يرى أن الرأي
اللاحق يعد فرعاً على السابق، والأصل أقوى وأمر من صرع، فقد جعل
إبراهيم مصطفى الفتحة علامة الحقة تقابل القول القائل في أياما هذه
«سكن تسلم» وجعلها الزمخشري علماً لعدد من الأبواب النحوية وما تشير
إليه من معاني، شأنها في ذلك شأن الصمة علم للفاعلية ما الحق بها،
والكسرة علم للإضافة، وهذا أقرب إلى تعديل الطواهر النحوية من ذلك،
فصلاً عما في ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من ضعف في تحريج قولهم
مثلاً أصبح الطالب مجتهداً، ولا في مثل إن الطالب مجتهد، فهل تعد
الصمة علماً للإسناد في هذين المثالين أم أنها علم له تارة متحبة عنه أخرى

وبعد هذا العرض، تتساءل عن الجديد في محوطة (أحياء النحو) في
ميدان النحو، إن كان الجديد في القول بأن العامل هو المتكلم فقد أوردنا
هذا الرأي لاس حبي وغيره من القدماء، وإن كان الجديد في إنكار العامل،
والمعمول الذي تقدم عنه بن مصعب وأهوى، وأما إن كان الجديد في هذه

(١) شرح مفصل ١ ٧١ ونظر عبد عادي بقصر، دراسات في لغات ص ٦٢ - ٦٥

المحاولة هو جمع عدد من الأبواب الحوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة هي باب واحد هو باب المسد إليه^(١)، ليكتفي بهذا في إعراب كل واحد منها، فيقال في إعراب المبتدأ إنه مسد إليه ويقال في إعراب المفعول إنه مسد إليه، ويقال في إعراب نائب الفاعل إنه مسد إليه، فإن هذا أمر قد تيسر إليه أصحاب علم المعاني في اللاعة وإن كان لهذا الرأي نصيب من التجديد، ولكنه عكر عليه بما حاوله من إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب الثلاثة... فالفرق بين أحكام هذه الأبواب بحيث لا يمكن إنكاره^(٢)،

ولكن هل يصح إن تجمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسد إليه كما جمعت في علم المعاني من علوم اللاعة، ولا شك أن الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات، وهذا لأن علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، من الذكر والحذف والتعريف والتكثير، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الآخر، ولا تكاد المعاني المقصودة من هذا العلم تختلف فيها، لأنها معان ثابتة تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل

أما النحوي فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب وهي تختلف كثيراً هي هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني، لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة،... فلا بد أن يعرف المبتدأ على أنه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملة الاسمية، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعلية. ولا بد أن يعرف الفاعل على أنه فاعل ليعرف بهذا جملة الفعلية ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أن يعرف ما يسمونه نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل، ليعرف بهذا

(١) وانظر عبد المتعال الصمدي، السحر الحديد ص ٧٩ - ٨٠

(٢) السحر الحديد ص ٧٩

(٣) السابق ص ٩٠

معنى جملة الفعلية، ويعرف الفرق بين معانها مع الفاعل ومعانها مع ما يسمونه نائب الفاعل

ولسا ندري بعد هذا ما الذي يراه الدكتور طه حسين من تحديد للنحو والأدب العربي في هذا الكتاب يدفعه للقول «وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى إحياء النحو فانظر في هذا الكتاب فستري أن إبراهيم لا يعرض عليك علماً ميتاً وإنما يعرض عليك علماً حياً يعث الحياة في اللوق، ثم ستري أن إبراهيم لا يعرض عليك مسائل حامدة هادمة، ولكنه يفتح للنحويين طريقاً إن سنكوها فلي يحيوا النحو وحده، ولكهم سيحيون معه الأدب العربي أيضاً»^(١)

ومما يجدر ذكره أن تلميذ إبراهيم مصطفى الدكتور مهدي المحرومي قد تسمى منهج أستاذه في كتابه «في النحو العربي نقد وتوجيه» وفي النحو العربي قواعد وتطبيق يقول: «وقد اعتدت العربية بالضممة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويترجح فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وطيفة لغوية»^(٢)، ويقول في موضع آخر: «والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل، ولا يرغم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية»^(٣)

ولعل أبرز الأمثلة التي تبين اقتفاء التلميذ أثر الأستاذ قوله «ليست الفتحة علماً لشيء خاص ولكنها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويترجح في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتميم والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الحفيفة المستحقة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الحقبة سبيلاً»^(٤)

(١) إحياء النحو، تقديم ص ٣

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٦٧

(٣) السابق ص ٧٠

(٤) السابق ص ٧٦

رأي إبراهيم أنيس .

لا نرى بأن مناقشة رأي إبراهيم أنيس الذي أورده في كتابه (من أسرار اللغة) في فصل بعنوان قصة الإعراب، وفيه فصل صغير بعنوان ليس للحركة الاعرابية مدلول، لا نراها تحتاج إلى مناقشة طويلة ويكفي أن نورد رأيه بأقواله ليظهر مدى تأثره بقطرب (محمد بن المستنير، ت: ٢٠٦ هـ)، وبأن العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضاً لا يحى على الشاذين فضلاً عن العلماء. يقول إبراهيم أنيس: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أدهن العرب القدماء كما يرعم السحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصول الكلمات بعضها ببعض»^(١)، ويقول: «ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرا حراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالحو أي نوع من الاتصال، فسرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعهدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المصوب ونصب المرفوع أو جره»^(٢)، ويقول «فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر السية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن السحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمسي أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رعم هذا، واصحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً»^(٣). ويقول قطرب: «إما إعرت (العرب) كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا أمكهم التحريك، جعلوا التحريك معاقاً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم نوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكنين، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشوييت ولو بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان»^(١)

ويعتمد إبراهيم أبيس لتحديد معنى الفاعليه والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة وعلى السياق الذي يحيط بأنشاء الجملة وظروف قولها.

ولا نريد أن نطيل القول في مناقشة هذا الرأي لسين أولهما، إن الأح لكريم والصديق الوفي الباحث السعودي الدكتور عبد الهادي المصلي قد ناقش آراء إبراهيم مصطفى مناقشة علمية عميقة^(٢)

وثانيهما، إن قضية ارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في لغة العربية أمر لا يحصى على أحد من الطلاب فضلاً عن الباحثين والقائل أكرم خالد محمد، يعني أن الفاعل محمد، وإن تأخر والمفعول خالد تقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً وفي حال احتفاء الحركة الإعرابية لسبب صوتي فإن الترتيب يقف قريبة وحيدة تشير إلى فاعل والمفعول، فهي المثل أكرم موسى عيسى

وحب أن يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني، ولا نطش أن أمر الحركة لإعرابه وفيمنها الدلايه كان يحصى على الأستاذ أبيس، في أمثلة التالية

بحرُ العربُ	نحن العربُ	(على الاحتصاص)
الأسدُ	الأسدُ	(على التحديد)
أحاكُ / الكتانُ	أحوكُ / الكتانُ	(على الأعراء)
كم كتناً	كم كتاب	(على الأحاد والتكثير)
استوى الماء والخشنةُ	والخشنةُ	(على المعية)

(١) الرحاحي، الإصحاح في علل البحر ص ٧٠

(٢) دراسات في الإعراب ٦٥ - ٨٦

ويكفي في الرد على إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى ومهدي المحزومي في هذا المقام أن نورد عدداً من أقوال الحجة العرب القدماء التي تشير إلى أدراكهم التام ما للحركة الإعرابية من قيمة دلالية يقول الرجاسي : وإن الأسماء لما كانت تعورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن هي صورها وابتيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا (صرب زيدُ عمرأ) ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبصب (عمر) على أن الفعل واقع به وقالوا (هذا غلامُ زيد) فدلوا بحمض (زيد) على إصافة (الغلام) إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني^(١)،

ويقول ابن فارس : «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن الفائل إذا قال (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والدم إلا بالإعراب^(٢)»

ويقول ابن الخشاب (. . .) وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التست^(٣) ،

فالصمة والفتحة والكسرة علامات معاني وقرائن تدل على أبواب نحوية ودلالية وليست للإسناد والإصافة فقط، ولا الفتحة منها للحقة كما يرى الباحثان إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس

رأي الدكتور تمام حسان

يعتمد الدكتور تمام المصحح الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات

(١) الإصحاح ص ٦٩

(٢) الصاحبي ص ٦٦ وانظر ص ٧٧

(٣) الترجيل ص ٣٤

في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها، فالتعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية العظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحله للقضاء على خرافة العمل السحوي والعوامل السحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويصير العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل النحوي لهذه المعاني الوظيفية السحوية^(١). وكان الدكتور تمام قد رفض فكرة العامل في عمل سابق له، يقول «الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تنحى إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في السحوق لأن العرف ربط بين فكرتي القاعدية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الحائر جداً أن يكون الماثل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على السحوق الذي حرت عليه^(٢)» فأخذ تمام حساب من عند القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى بأنها تتضمن أشياء العلاقات بين المعاني السحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية. موحهاً إلى ذلك قول الجرجاني «ياخذ بعضها بحجر بعض» وقوله «هذا هو السبيل فست تواجده شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطأه إن كان خطأً إلا إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني السحوق قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، واستعمل في غير ما يسعى له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمرية أو فصل فيه، لا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المرية وذلك الفصل إلى معاني السحوق وأحكامه، ووحدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل باب من أبوابه» فيرى إن في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل

(١) اللغة العربية معانيها ومبانيها ص ١٨٩

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١

المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر

١ - القرائن المادية

٢ - القرائن العقلية.

٣ - قرائن التعليق

وتقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق تنقسم إلى ' مقالية وحالية، والمقالية تنقسم إلى معنوية ولغوية، وتنقسم المعنوية إلى إسناد والتخصيص والسنة والتبعية والمخالفة وأما اللفظية فتقسم إلى إعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتصام والأداة والتعظيم ولكل من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه، فقريبة التخصيص علاقة سياقية كبرى بها تتحد مجموعة من الأبواب الحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص) التي هي أعم منها وتشملها جميعاً وتعتبر القرائن الصغرى المتمرعة عنها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة في الجملة^(١)،

فإذا قلت مثلاً ضرب ريد عمراً، فإن إسناد الضرب إلى المسد إليه كان مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي إن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسد إليه، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بيه وبين أن يفهم على إطلاقه، فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو

وإذا قلت^(٢) أثبت رعة في لقائك، أو كي ألقاك أو لألقاك الح فإنك قد أسدت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب حاص وهو قيد العائية وهي القول. لا تأكل السمك وتشرب اللس فإن هناك قرينة معنوية وهي قرينة معنى المعية وهي التي تقيد المعنى وتهيده^(٣)،

والطرفية قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه بمعنى الإقتران

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤ وما بعدها.

(٢) السابق ص ١٩٥

(٣) السابق ص ١٩٥

الرمائي أو المكاني^(١)، وتعد قرينة التحديد والتوكيد وتعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأن المصدر اسم الحدث، تعد قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق^(٢).
وتتقف قرينة الملاسة للهيئات وريئة معنوية دالة على الحال^(٣).

وتفسير الأدوات قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الإسناد مثل: طاب محمد نفساً، أو في التعدية زرعت الأرض شجراً. أو في الاسم المفرد الدال على مقدار مهم، مثل: اشتريت مترين حريراً^(٤) وعلاقة الإخراج قرينة دالة على باب المستثنى^(٥) والمخالفة قرينة تشير إلى الاختصاص وهناك عدد من القرائن اللفظية^(٦) تمثل الحركة الإعرابية واحدة منها، أما بقية القرائن اللفظية فهي الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام، والأداة والعمدة ويقصد بالرتبة ما قصده السحاة بالترتيب وما قصده البلاغيون بالتقديم والتأخير ومن الرتب ما هو محفوظ كما هو بين الموصول والصلة والصفة والموصوف والمعطوف سقاً والمعطوف عليه وكذلك الحال في بقية التوابع والتمييز وفعله والأدوات التي لها الصدارة والجار والمجرور الح ومنها ما هو غير محفوظ كما هو بين الفعل والفاعل والمبتدا والحر والحال والمفعول به^(٧). وأما الصيغة فأنها قرينة لفظية تدل على الباب الذي تنتمي له، كما في الاستفهام والنهي وفي صيغة الفعل أو الصفة^(٨).

أما المطابقة فمبدأها الصيغ الصرفية والصمائر، ولا مطابقة في

(١) السابق ١٩٦

(٢) السابق ١٩٨

(٣) السابق ١٩٨

(٤) السابق ١٩٩

(٥) السابق ص ١٩٩

(٦) السابق ص ١٩٩

(٧) السابق ص ٢٠٥ وما بعده

(٨) السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩

الأدوات ولا في الظروف، فتكون المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعيين، وقد نزل المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى قائماً اعتماداً على قرائن أخرى

أما الربط فيتم بربط أحد المترادفين كما بين الصلة والموصول والامتداد والحبر، والحال وصاحبه والمعوت وبعته والقسم وجوابه والشرط وجوابه الخ ويتم الربط بالصميم العائد أو بدخول أحد المترادفين في الآخر، أو بحرف كما في الماء الواقعة في جواب الشرط^(١)

ويتم التصام على وجهين: أولهما يتم بالطرق الممكنة في وصف حملة ما فتختلف طريقه منها عن الأخرى تقدماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهو ما يسميه «التوارد».

وثانيهما يتم بأن يستلزم أحد العنصرين في التحليل الحوي العنصر الآخر فيما يسمى «التلارم» أو في تناهيه معه فلا يلتقي به فيما يسمى (التسامي) وبها يمكن تحريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الحمل الفرعية^(٢).

أما الأداة وهي قريبة لمظية هامة في الاستعمال اللغوي، والأدوات على نوعين، منها ما يدخل على الحمل ومنها ما يدخل على المفردات وهي تحمل قيماً خلافية تنصاف مع غيرها من القرائن اللفظية لتحقيق المعنى^(٣) وأخيراً اللمعة الصوتية وهي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة وهي تقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي وتكون اللمعة قريبة دالة على كثير من الأبواب الحوية، الانفعالية منها بحاصة^(٤)

ويرى الدكتور تمام إن نصاف هذه القرائن يعني عن القول بمكرة العامل

(١) السابق ص ٢١٣

(٢) السابق ص ٢١٦ وما بعده

(٣) السابق ص ٢٢٤

(٤) السابق ص ٢٢٦ وما بعده

النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة^(١) وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنتهي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الحدال في مناهات العامل وأصالته أو وضعه أو قوته، وتبعد عن التأويل والتعليل.

رأي الدكتور خليل عمايرة^(*).

يبدأ الدكتور عمايرة من تعريف يرتصيه للجملة، فيرى بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهذه تعد عنده الجملة التوليدية أو النواة، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين الاسمية والفعلية، وبذا فإنه يرى أن القول بأن الجملة اسمية أو فعلية (أو طرفية كما يرى ابن هشام) هو إمساك بالحلقة الثانية من التسمية فهي إما توليدية اسمية أو توليدية فعلية ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل التي يحصرها في خمسة عناصر^(٢). فإنها تصبح جملة تحويلية ولكنها تبقى كما كانت اسمية أو فعلية لأن العبرة بصدر الأصل ويكون لجملة التوليدية لعرض الأحبار^(٣) أما التحويلية فإنها تكون لمعنى حديد نحول عن المعنى الذي كان للجملة لتوليدية، إذ إن التحويل لا يكون إلا لعرض سعلو بالمعنى

تقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين رئيسيين:

١ - توليدية اسمية

- أ - اسم معرفة + اسم نكرة
- ب - اسم استعهام + اسم معرفة
- ج - شبه جملة + اسم نكرة

(١) السابق ص ٢٣٦

(٢) سذكرها فيما بعد ونظر في نحو اللغة وبراكيها من ص ٨٦ - ٨٨

(٣) لا في الاستعهامية القائمة على الخبر الذي به صدر الكلام ويستند المؤخر، وهذا موضع نظر، ساقشه في فصل أسدوب الاستعهام

(*) كان هذا الفصل قد أعد ليكون في كتاب حرم مع د حداد

٢ - توليدية فعلية:

أ - فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)

ب - فعل + اسم مرفوع + اسم^(١) + اسم^(٢) + اسم^(٣)

أما عناصر التحويل فهي

١ - الترتيب وهو في هذا السد اخذ رأي الحرحاني في دلائل الإعجاز ورأي أهل الكوفة، ويستند فيه إلى ما جاء في كتاب سبويه وأبي حيان في البحر المحيط من أن العرب إن أرادت العدية شيء فدمته، فالمورفيم المتقدم وحفه لتأخير في الجملة، يعني أنه تقدم للعبارة والتوكيد، وبدا فيه يعتمد رأي أهل الكوفة في أن الجملة.

محمد بلغ الرسالة

حملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها بتقديم الداعل للعناية والأهمية، أو للتوكيد، فهي تنتقل عنده من حملة تحقق بنية سطحية Surface Structure إلى جملة تحقق بنية عميقة Deep structure لا يختص المعنى فيها للظن أو للتفسير الذي يعتمد فيه على «الحدس» وهو بهذا يحالف العالم اللعوي الأمريكي تشومسكي ويضع قاعدة لتحقيق المعنى يفهمها السامع ويحققها المتكلم^(١) ويسوق عدداً من الآيات مبيهاً أهمية التقديم

إياك بعد وإياك نستعين

فإياي فاعبدون

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم . .

والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً

تخرجن منكم ويخرجن

الله يعلم ما تحمل كل أنثى

الله يسهط الرزق لمن يشاء . . .^(٢)

(١) في نحو البلغة وبراكيها ص ١٧٨ وما بعدها

(٢) السابق ص ٩٤ - ٩٦

٢ - الزيادة : ويقصد بالزيادة إضافة مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية لتصبح جملة تحويلية. والزيادة أما إن تكون في صدر الجملة وعالماً تؤدي إلى تغيير في الحركة الإعرابية في الكلمات بعدها، ولكن هذا التعبير ليس بعمل من المورفيم الذي زيد في الجملة، وإنما هو اقتضاء سلفي في أوله قياسي فيما بعد^(١). ولا بد لكون كلمة تراد في الجملة من أن ترتبط بؤرتها. فأن كانت تحويلية فعلية بؤرتها الفعل، أما إن كانت تحويلية اسمية بؤرتها المبتدأ، ويكون ارتباط الكلمات بالثورة ارتباطاً يحقق المعنى ويشير إلى الباب الحوي الذي جاء المعنى الصرهي الذي ريد ممثلاً له واحداً حركته، هكذا^(٢).

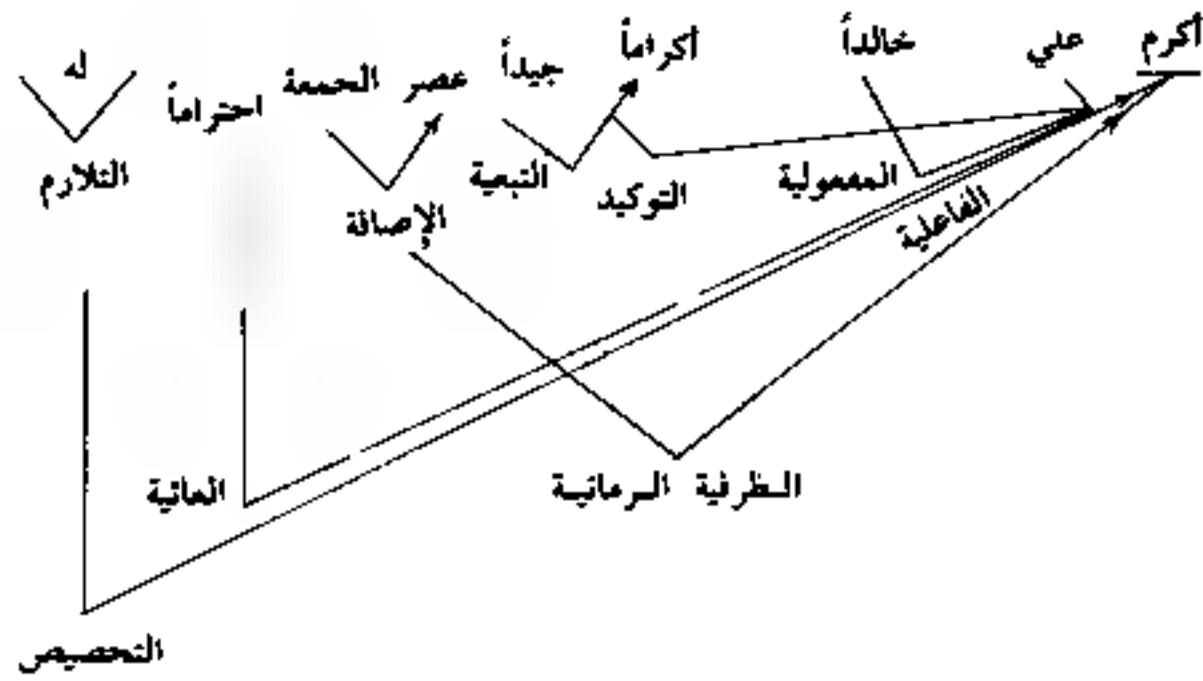
حركة الباب الحوي	الرفع C الصمة والود	الرفع C الصمة الألف، الواو	النصب C المتحة ، الألف الياء	النصب
الباب الحوي	الفعل المصارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له
الممثل الصرهي	يكتب، يدرس، ينصب	علي، خالد، المهلمون هذا، هو	الدرس، إياك، المهلمين	إجلالاً، احتراماً، تكريماً، عقداً

ويكون ارتباط الكلمات بالثورة كما يلي :^(٣)

(١) السابق ص ٩٦

(٢) السابق ص ٩٨

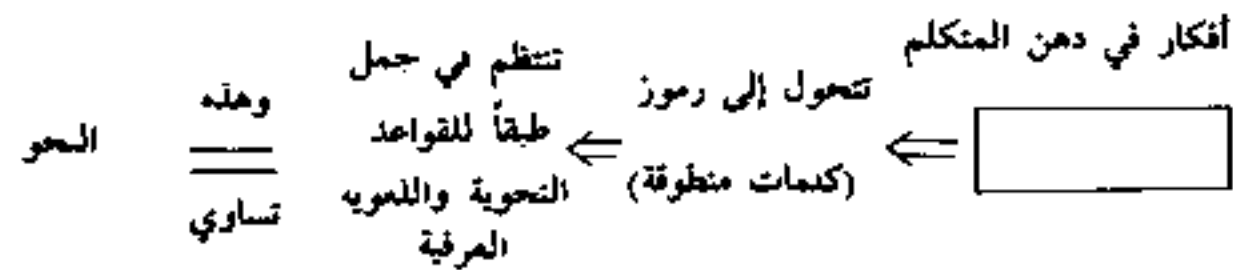
(٣) السابق ص ٩٩



ويرى إن هناك عدداً من الأبواب المحوية تقوم على فكرة التلارم مما جاء فيها من المورفيمات يعد بمثابة الكلمة الواحدة وهذه الأبواب هي (١)

- ١ - المفعول والمفعول
- ٢ - المضاف والمضاف إليه
- ٣ - الحار والمحروور
- ٤ - الموصول والصلة
- ٥ - النعت والمفعول.

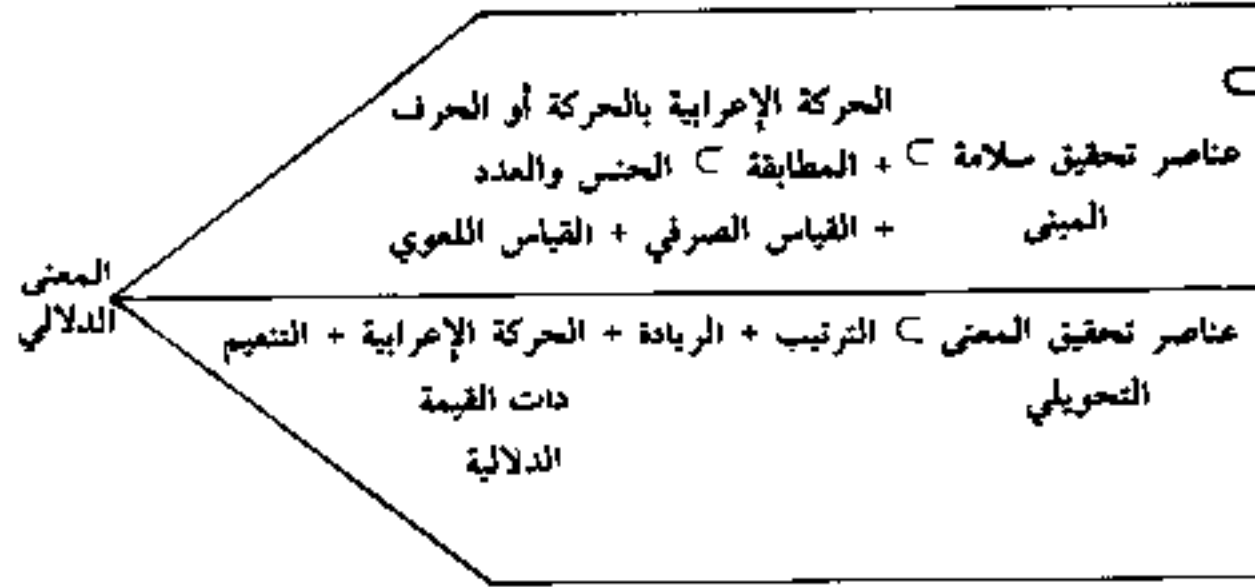
وليجمع العناصر التي تحقق المعنى (الحركة الإعراسية وما تحيره قواعد اللغة وقوانينها) والمعنى الذي هو عاية المتكلم يصع الرسم التوصيفي التالي (٢)



(١) السابق ص ١٨٩

(٢) السابق ص ١٧٥

وهذا
بساوي
قوانين النحو
وقوانين اللغة
تضمن



ويرى أن القياس اللعوي من أهم الأسس التي تحقق سلامة المعنى،
وبصع لها الرسم التوصيفي التالي^(١)

GR ⊃ SS →	القياس → اللعوي	TR ⊃ DS = OVS
VSO ⊃ الأحمر →	→	IR ⊃ DS = SVO
محمد بلغ الرسالة	×	×
OSV →		

ويرى أن ما يسمى بالحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماضية
الناقصة وأفعال الشروع والمقارنة والرحاء وأفعال المدح والذم (نعم،

(١) سنان ص ١٨١

ونفساً، وحيداً) عناصر زيادة تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتحقيق غرضاً بعينه هو التوكيد أو التمني أو الترحي أو الاستمرار أو الرمز الماضي أو الشروع أو الخ، وما يظهر على الكلمات التي تلي آياً من هذه الكلمات فإنه ليس ناثر منها وإنما هو القياس اللغوي الذي يوجب أن يأخذ المبني الصرفي حركة الباب الحواري الذي يمثله مشيراً إلى علاقة نحوية تركيبية، وهي المعنى الذي يراد نقل الجمل التالية إليه. وهذه الحركة ذات قيمة كبيرة في تحقيق سلامة المعنى قياساً على ما جاء عن العرب، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، نقول مثلاً

إن الطالب مجتهد

\check{V} (المسند إليه + المسند)^(١) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد.

إن الطالب لمجتهد

\check{V} (مسند إليه + \check{V} (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد والمسند فيها مؤكد بمؤكدين

والله إن الطالب ل مجتهد

\check{V} \check{V} (مسند إليه + \check{V} (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين والمسند فيها مؤكد ثلاثة مؤكدات

(١) \check{V} تعني عنصر يؤكد

وهو يرى أن الحركة التي لا تظهر (الإعراب التقديري) فلا قيمة له وما كان الدافع له إلا القول بنظرية العامل فإن قلت مثلاً:

إن يدرس علي فهو ناجح

فلا وجود للحركة الإعرابية على (فهو ناجح)، لذا لا حاجة إلى القول بها، إذ إن القياس اللغوي لا يقتضيها، ولا دور لها في المعنى، فالقول بها صرب من العث،

وهي هذا البند (سد الريادة عنصر من عناصر التحويل) يقترح تحريجاً لباني الاشتغال ولما يسمى «لغة أكلوبي الراعيث»

فهي الاشتغال يعد الاسم المتقدم مرفوعاً كان أم منصوباً مسوقاً بأداة هو مفعول به مقدم لغرض التوكيد، والصمير العائد عليه هو توكيد له من قبيل لتوكيد اللطفي، واستبدال الاسم بالصمير، خلافاً للقول بأن الظاهر لا يؤكد بالمصمر

وفي صوء هذا الذي توصل إليه يقدم تحريجه للغة أكلوبي الراعيث، فالواو أصلاً هي الراعيث كررت ثانية وقدمت على المفعول لكونه صميراً، وكان تكرارها للتوكيد ليس غير^(١).

٣ - الحذف ويأخذ سده في قوله في هذا السد مما جاء عند كل من اس جي وعند القاهر الجرحاني، ويرى أن الحذف يكون في ركن رئيس في الحملة التوليدية فتتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية. ويكون تقدير الركن المحذوف لتكتسب الحملة التوسدة ويتحقق الحرء الرئيس في تعريفها «الحذف الأدبي من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه» ويكون الحذف للبلاغة في القول والإيجاز فيه، أو للعظيم أو التحقير

لح

ويرمز للركن المحذوف بالإشارة Ø التي ترمز إلى ركن محذوف وهو

عنصر تحويل

(١) مزيد من التفصيل في تحليل حمة الشرط وحمة القسم وحمة الداء وحمة الدح وندم، انظر السابق من ص ١٠٠ - ١٢٦

٤ - الحركة الإعرابية : ويرى أنها هنا تكون ذات قيمة دلالية كبيرة وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للأخبار وحركته حركة الرفع إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر وهذا يكون في جملة التحذير، والإعراء والاحتصاص والعمل أو الاسم المنصوبين على المعية وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستهامية محولا عن حركة الجر بعد كم الحصرية، فلا أثر للعامل ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المعنى والحركة الإعرابية وتبريرها، وإهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلاً له؛ يقول راداً على من يعيش وابن السراح والأشموي في قولهم في الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر يحله العامل في محل الإعراب^(١)؛

يقول «لهؤلاء نقول» إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي هوبيم في الكلمة له قيمة وأثر في الإفصاح والإيانة عما في النص من معنى، فيكون تعبيرها محققاً لما في نص المتكلم من معنى يريد الإيانة والإفصاح عنه، فإذا قال المتكلم الأسد (بالصحة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير ولكنه إن قال الأسد (بالمفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في دهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ولا يستطيع تغيير أي هوبيم في الكلمة غير هذا الهوبيم، فإنه أن غير هوبيم آخر في الكلمة، تغيرت الصورة الذهبية التي ترتبط بها الكلمة بسبب، فلا سبيل إذاً إلى التعبير إلا في هوبيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهبية جديدة ولكنها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التعبير في الحركة إلا نتيجة للتعبير في المعنى وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة^(٢)

٥ - التنعيم

يفرق الدكتور عمارة بين السر الصرفي الذي يرى أن العرسة لا تعبره اهتماماً، بمعنى أن السر فيها لا يقوم بأي دور في نقل المعنى الصرفي إلى معنى

(١) وانظر المص ١ ٤٢، وشرح الأشموي ١ ١٩٠

(٢) في نحو اللغة وتركيبها ص ١٥٦ - ١٥٧

صرفي أحر أو من باب إلى باب صرفي أحر، والسر الدلالي الذي يرى بأن العربية تشارك غيرها في الإعتماد عليه^(١)

ويرى أنه يمثل عصر تحويل رئيس ينقل الجملة التوليدية من معنى لإحداً إلى جملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستفهام أو تقرير أو تعجب أو تهكم والسحرنة أو الح

ولكن لما لم يكن للجملة الصوتية دور في الحركة الإعرابية على أواخر الكلام في الجملة، فإن السحاة العرب القدماء قد أهملوها إلى حد كبير

فيرى الدكتور عميرة إن هذه هي العناصر الرئيسة التي تنقل الجملة من توليدية فيها معنى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق، أم وحود لحركات الإعرابية - عده - على أواخر الكلام، فإن لم تكن عصر تحويل فهي قنصاء قياسي ليس غير

هذه أهم الآراء في فكرة العامل قديمًا وحديثًا بين مؤيد ورافض، وهناك آراء لعدد آخر من الباحثين ولكمهم لم يصنعوا بديلاً له، أو أنهم وضعوا بديلاً لا يظهر أثره في تحليل الظواهر النحوية بشكل عملي فأعرضوا عن شرح محاولاتهم في هذه الدراسة

والذي نراه، أن الحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لعوي جاء عن العرب الأول، ورصد السحاة القدماء له أنواعاً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تتغير الحركة لإعرابية قنصاء لعصر من عناصر التحويل كالريادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الحرية إلى معنى التحدير أو الأعرء أو الاحتصاص أو المعية أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الحرية والجملة

محمد مجتهد

إذا دخلت عليها (كان) مثلاً اقضت أن يكون الحر منصوباً محولاً إلى

(١) السابق ص ١٧٣ وما بعدها

الزمن الماضي في حين إذا دحت عليها (إن) مثلاً اقتضت أن يكون المستنداً منصوباً محولاً إلى حالة التوكيد، والحمل

لم يحصر خالد
لن يقرأ عليّ الصحيفة
لا تلعب وقت الدرس
لا رحل في البيت

فقد حصل تعبير في الحركة الإعرابية على الممثل الصرهي للباب النحوي في الجمل اقتضاء لعنصر التحويل بالريادة، فهي الأولى استقلت الحركة من الصمغ على الفعل المضارع إلى السكون فتصاء بالحرف (نـ) وتحويل الجملة في معناها إلى الزمن الماضي، في حين إن عنصر الريادة في الثالثة (لن) اقتضى فتحة وتحويل معنى الجملة إلى المستقبل، أما في الثالثة فاقضى عنصر الريادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النهي، وأما في الجملة الأخيرة فقد اقتضى عنصر الريادة (لا) الفتحة على المستند، ونقده عن موقعه الأصل (المؤخر) في الجملة الأصل في البيت رحل، واقتضى عنصر الريادة أيضاً نفي الخبر أما في الجمل

المروءة

الضلال

بحر العرب

لا تأكل سمكاً وتشرب لباً

سرت والنيل

كم كتاباً قرأت

فإن يرى أن كلاً منها محولة من أصل كانت فيه في حالة الرفع باستثناء الجملة الأخيرة التي جاءت محولة عن أصل كانت فيه في حالة الجر، فكانت الفتحة عنصر تحويل نقل الجمل من معنى الجملة الحرة إلى معنى الاعراء والتقدير والأخصاص والجمع أو المعية أو إلى معنى الاستمهام، وليست الكلمات المنصوبة فيها معمولات لعوامل محدوفة تارة حواراً، وأخرى وحباً

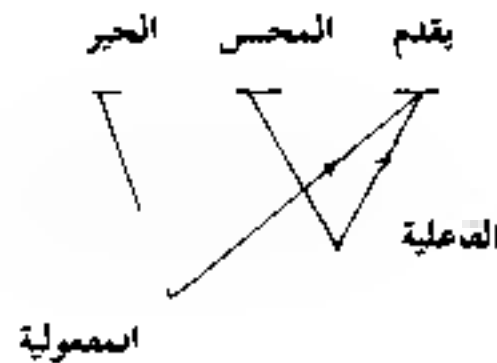
بإظهارها تنتقل الحملة من باب إلى باب آخر

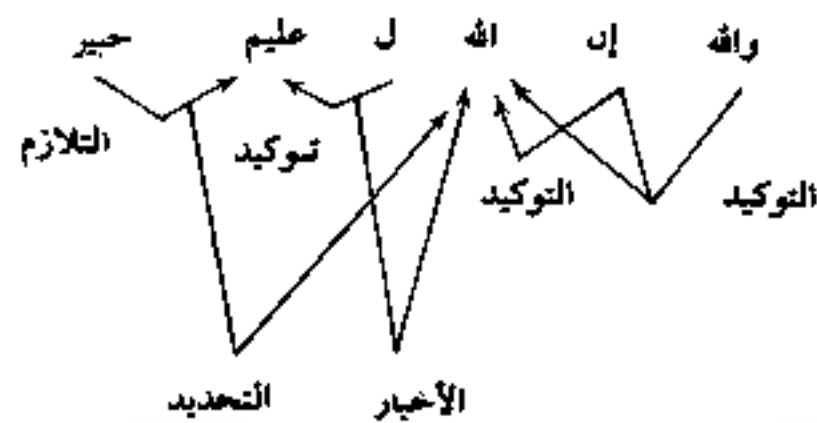
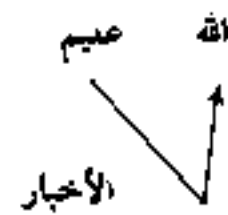
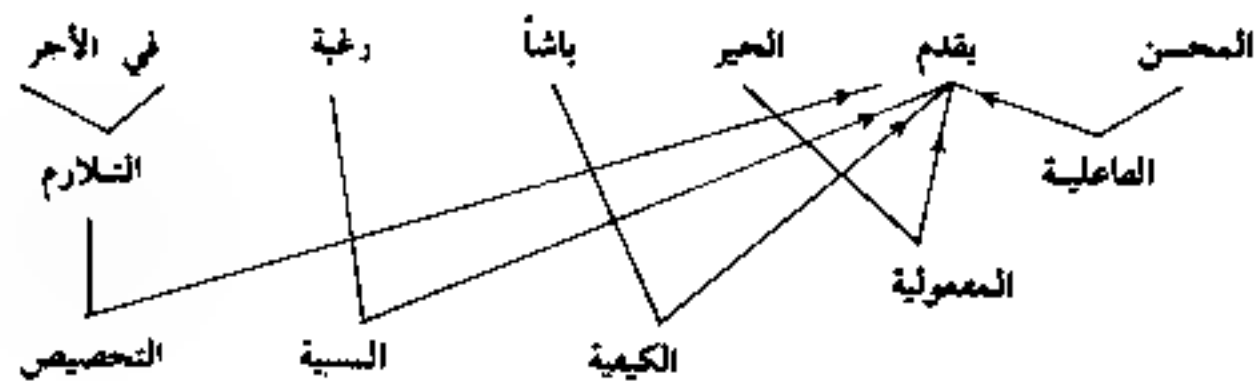
فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل اللفظ، بل هي حركة اقتضاء بمّا
تكلمه أو لحرف جاء ريبة على الحمله التوليدية كما في المبتدأ بعد (أَنْ) أو
الحر بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمعارضة والرجاء في مثل

أحد علي يدرس

حيث اقتضى تقدم المفعول على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ
فتحول إلى اسم آخر أو هي حركة اقتضاء لمعنى حدد تنصرف به حملة
تكاملها كما في التحدير والاعراء والاحتصاص والمعنى الح، وليست أثراً
لعامل صهر أو مفتر، وما كان تقدير الحاجة لمفعول، وهو فعل متعد، إلا تسيير
للحركة الإعرابية التي هي فتحة، ولو كانت الحركة صمه لكان الفعل المصدر
يحتاج إلى الاسم المرفوع فعلاً له، كما جاء في فوج عصد الدولة لأبي علي
المرسي، ما الذي نص (علياً) في قولهم جاء لقوم إلا علياً، فأجاب
المرسي استشى فقال عصد الدولة، لم لم يكن امتع فرغت

فإذا اتحدنا لكل جملة نؤرة ترتبط بها بقية الكلمات في الحملة أو
تنصل بها سبب من المعنى الذي ينرب عليه تعبير في المسمى، واتحد من
الفعل نؤرة للحملة التوليدية الفعلية، ومن لمتدأ نؤره للحملة التوليدية
الاسمية، فإن كلمات الحملة الأصل في الحملة التوليدية وكلمات لربده في
حملة التحويدية ترتبط بالنؤرة تقدمت عليها، أو تأخرت عنها، وهذا لا ربط
هو الذي يحدد المعنى الذي جاءت له الكلمة في الجملة، هكذا





وكما قد أوصحنا إن هناك كلمات تعامل في لغة كانه كلمة واحدة
فتكون العلاقة بينها علاقة تلازم، كما في: الفعل والفاعل
والحار والمجرور

والمصاف والمصاف إليه

والموصول والصلة

والنعت والمعوت^(١)

وتحديد العلاقة بين السورة وما يحيط بها ينضم المستوى الرابع من مستويات التحليل الدعوي، وهو المستوى الدلالي الذي يعبره لا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي للحملة. وبه يستطيع تحاور كثير من النعقات التي حرمها العامل وبطريقته، فنصف إلى المحظوظ لسان خط آخر يحدد المستوى الدلالي وما يتم فيه من علاقات مع سورة الحملة، كما يلي

لجنة إعرايه وحركتها	الرفع C انضمه، لألف انوار الح	الرفع C كاسبق	الصب C الفتحة، الألف الياء الح	الصب C كاسابق
الممثل الصرفي	يسحر، يقرأ يكتب الح	خالد، علي أنوك، الوالدان	الرسالة، الصحيفة الرحيل، المهندسين	عبء، قراءة أجراً الح
النا سحوي	العمل المصارع	لعاقل	لمفعول به	المفعول له أو لمفعول المطلق
العلاقة بين أبواب وارتباطها بالسورة		لعاقلية	لمفعوله	السببه

(١) انظر تفصيل القول في هذا في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو نعمة وتواكبه»

فيأخذ الممثل الصرفي من الباب الحوي الذي يمثله الحركة التي تعبر
عن الحالة التي هو فيها، وهما ينتهي دور المستوى التركيبي لبدأ دور
المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب
الحوي بسؤره الجملة وبصرف ها مثلين لتوضيح ما نرعي إليه



فتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع، الصمة،
لأن الباب الحوي الذي جاءت تملكه هو نائب الفاعل، ونائب الفاعل من
المرفوعات في الاستفراء والتفعيد، والممثل الصرفي ها مفرد، والحركة
الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا إن الممثل الصرفي جاء يمثل
نائب الفاعل، والفاعل من المرفوعات، فليمثل الصمة لأنه مفرد، وهذا عابه
ما يطلب من المستوى التركيبي فيما سمي بخط سلامة المسمى^(١)، فيتدخل
عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأولى مشيراً إلى أن هناك حذف في
الجملة والجملة تحويلية فعليه فعلها محذوف، ويبقى المفعول مفعولاً في
ارتباطه بسؤره الجملة، والفاعل عالٍ يحذف لدفعه به كما في الجملة الأولى
أو للعلم به ولتوضوحه تماماً كما في الجملة الثانية وما جاء من صرفها على
المط الأول مثل: خلقت السموات والأرض بالقسطاس

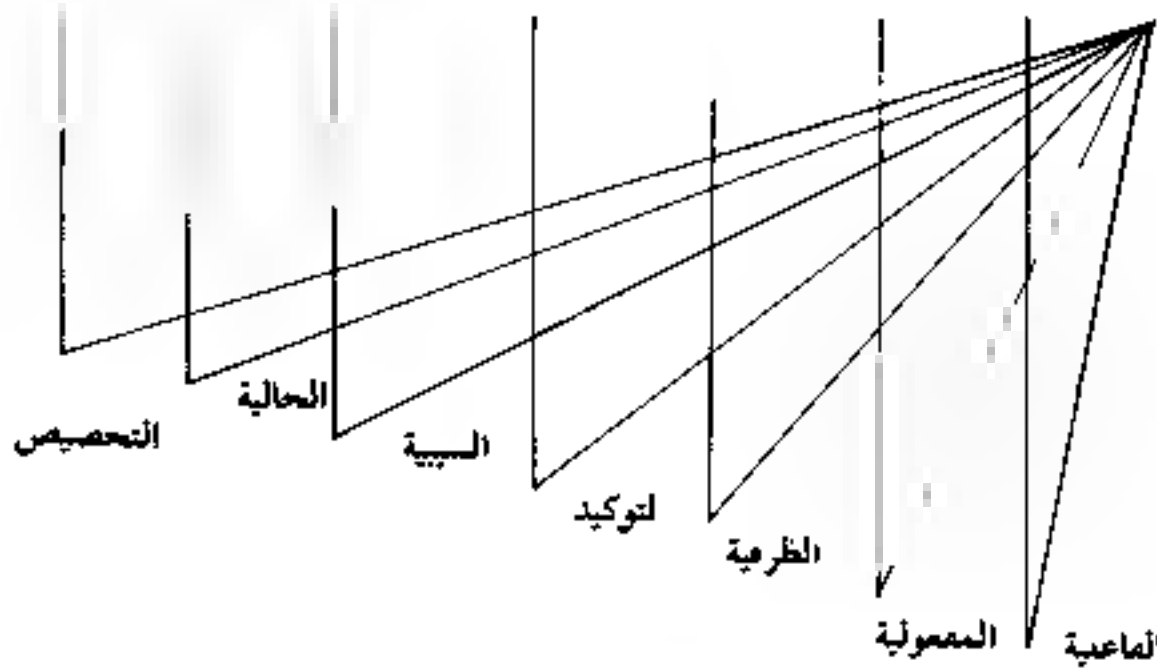
يبحث الإنسان يوم القيامة
بكفا المحسن على إحسانه
قطعت لشجرة نوح
أو من نصرت الثاني وعلى مطه مثل

(١) نظر فصل الثالث من مبحث في نحو النعم ومراكيبها

انتصر الحيش
وانهرم العدو.

والعلاقة بين (قتل) و(الرحل) هي علاقة المفعولية وأن كان نائب
الفاعل يأخذ الضمة أو حالة الرفع، وكذلك العلاقة بين (الرحل) و(مات) هي
علاقة المفعولية، وما أخذ الممثل حركة حالة الرفع إلا ليحقق سلامة المسمى
بأن يأخذ الفاعل علامة حالة الرفع، هكذا.

فعل مضارع الفاعل المفعول به المفعول فيه المفعول المطلق المفعول له الحال المجرور



فالكلمة التي تمثل الباب لحوي الأول تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل
باب الثاني تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثالث تأخذ علامة
النصب، وهكذا الحال في المسمى الذي يمثل الباب الرابع والخامس
والسادس، أما الذي يمثل الباب السابع فتأخذ علامة الجر، فأما علاقة
الأبواب بانثوره فتحدد الكلمات التي تأتي أسفل الحظ (حظ الباب
الحوي)، وهي كلمات معاد، فاعلية، مفعولية، مسية، كسفة، تحصيل،
حالية، ظرفية زمانية، ظرفية مكانية، الح

الكتاب الثاني
أنماط استلوجية
بين
المبنى والمعنى

لفصل الأول الاستفهام بين التركيب والذلال

إطلاقاً من تعريف الجملة الذي ارضيناه في ما سبق بأنها لحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه^(١) وبأن هذا التعريف يتضمن الجملة النواة أو التوليدية الاسمية والفعلية، ويتضمن كذلك الجملة التحويلية. الاسمية والفعلية، سواء كان فيها عنصر تحويل واحد أم كانت تتضمن غير واحد من عناصر التحويل سالفة الذكر^(٢) فإنا نرى إن جملة الاستفهام جملة تحويلية أصلها التوليدي كان بمعنى الأحبار فالاستفهام معنى من المعاني يطلب به المتكلم من السامع أن يعلمه بما لم يكن معلوماً عنده من قبل، يقول ابن منظور^(٣) : « وأفهمه الأمر وفهمه إياه جعله يفهمه، واستفهمه - سأله أن يفهمه، وقد استفهمني فافهمته وفهمته تفهماً »

ويقول ابن يعيش^(٤) : « الاستفهام والاستحار بمعنى واحد فالاستفهام مصدر استفهم أي طلبت الفهم، وهذه (السين) تعيد الطلب، وكذلك الاستعلام والاستحار مصدر استعلمت واستحرت وما يستحار عنه في جملة الاستفهام يتعلق بمفرد في بعض صيغة وفي صيغة الآخر يتعلق بسنة مشتهة أو مفعلة، ظنية أو يقينية، ولذا فإن الاستفهام يكون عن حذر ولا يكون عن إغراء أو طلب، فالاستفهام عن مفرد مثل

(١) ينظر المؤلف « في نحو النحوي وبراكيها »، فصل اثنت

(٢) وينظر المرجع السابق

(٣) سنن العرب مادة فهم

(٤) ابن يعيش شرح المفصل ٨ ١٥٠ - ١٥٥

أعني حضر، حيث تم الاستفهام عن الفرد الذي حضر، وأعلى أكرمت
حيث تم الاستفهام عن حصل له الأكرام
أفي المسجد قالت علياً. حيث الاستفهام عن المكان الذي تمت فيه
مقابلة علي.

أيوم الجمعة تذهب لزيارة صديقك؟

حيث تم الاستعلام عن الزمن الذي تذهب فيه للزيارة

أما السسة فيستفهم عنها سواء كانت عن حر قائم على يقين أم فيه تردد
أو شك، أي تحتل التصديق والتكذيب أو الشك واليقين، وبدء يحرج ما
يستفهم عنه أساليب الإشاء الطلبي وغير الطلبي وذلك لأن الأسلوب
الإشائي تتحقق فيه السسة تمام جملته في حين يكون الاستفهام عن سسة
يجهل المتكلم تحققها ويرجو العلم بها من المحاطب أو السامع، فالطلبي
كما في

الأمر فأقم وجهك للدين حيفاً^(١)

واللهي لا نسقي كأس الحياة بذله بل فاسقي بالعر كأس الحنظل
ولنمي باليت من يمع لمعروف يمع حتى يدوق رحال عت ما صعبوا
ولده با ناصر لدين أن رئت حائله لأست أكرم من روى ومن نصر

ولا يكون الاستفهام في صيغ الدعاء كما في عمر الله له، رحمه الله،
بارك الله فيه، حراك الله حيرا

والإشاء غير الطلبي كما في

التعجب القياسي «ما أفع»، «وأفع بـ»

أعز عني أب فقطان بال رث صرعب محدلاً
- حري الله ع والحرء بمصله ربيعة حير م عر وأكرم

(١) سورة الروم ٣١

- ما أكثر الناس لا بل ما أقلهم الله يعلم أسي لم أقل فدا

وفي المدح والدم نعم وشس وحدا ولا حدا

- نعم أمراً هرم لم تعر نائه

- بشس الفوارس يا سوار محاشع

- نعم الفوارس يوم حيش محرق

- حدا رجعها إليك يديها

إلا وكان لمرتاع به وررا

حورا يا اكلوا حريرا صعدعوا^(١)

لحقوا وهم يدعون يا صرار^(٢)

في يدي ذرعها نحل الإررا^(٣)

وفي القسم

- فأقسمت بالبيت الذي طاف حوله

- لعمري لقد شعلت الميا

رجال سوه من قريش وجرهم

بالأعادي، فكيف يطلن شعلا

وفي الرجاء

- فيما ليت ما بين وبين أحتي

- لعل عنك محمود عواقبه

من البعد ما بين وبين المصائب

وربما صحت الأحسم بالعدل

ولا يكون الاستفهام في صيغ العهود والمعاملات والمعاهدات كما

في

نعت وشتريت، وروجت وطلعت.

وقد ربط النحاة بين الاستفهام والأمر والجرأ، فيرى سيبويه أن

المتكلم أو السائل يريد سؤاله عن أمر ما معرفة شيء يدور في ذهنه، وقد

تتحقق معرفته بذلك وقد لا تتحقق كما هو الحال في الأمر الذي يريد به

المتكلم من المحاطب القيام بعمل معين قد يقوم الأمور بتفديده وقد لا

يقوم

كما ربطوا كذلك بين الاستفهام والجرأ، فهم يرون أن الاستفهام

(١) لسان العرب، مادة صعدع (٨ ٢٢٥)

(٢) لسان العرب، مادة كمل (١١ ٥٩٩)

(٣) لسان العرب، مادة دا (١٥ ٤٥٢) ومادة حب (١١ ٢٩١)

يحمل معنى الحزاء من حيث إن جوابه كجواب الحزاء في عدم تحققه ووجوبه، وفي إن ما بعد أداة الاستفهام حزاء مثل ما بعد الشرط حزاء يقول سيبويه. ألا ترى أنك إذا قلت أين عبد الله أنه؟ فكأنك قلت حيثما يكون أنه^(١)

وقد سار على منهج سيبويه في الربط بين الاستفهام والحزاء معظم النحاة من بعده يقول ابن الجاحظ وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما، يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك أيهم صررت؟ وأيهم تضرب أصرب فإن الاستفهام متعلق بمصموم الكلام، بد تعيين مصروب المحاطب مستفهم عنه، ومعنى الشرط موحود في الشرط والحزاء^(٢)

ويتم أسلوب الاستفهام بطرق منها ما هو أداة مذكورة، ومنها ما هو أداة غير مذكورة (وهذه في حقيقة الأمر تكون نعمة صوتية وليست أداة محدوفة) ومنها ما يتم الاستفهام فيها بطريقة غير مباشرة، حيث يفهم فيها الاستفهام من السياق.

وأما أدوات الاستفهام التي يؤدي بها الاستفهام فهي الهمزة، وهل، وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومتى، وأيان

والأصل في أدوات الاستفهام الهمزة فهي أم الباء، ويتم بها الاستفهام عن مفرد وعن نكرة^(٣)، ويأتي بعدها الاسم والفعل في حين يكون دحول غيرها على الأسماء من قبيل التوسع ومخالفة الأصل فإذا اجتمع الاسم والفعل في جملة استفهامية فإن الأصل أن يتم دحول عنصر الاستفهام على الفعل، وأن حدث عكس ذلك فإن سيبويه يحميه على أنه لغة فيجوز

(١) الكتاب ١ ٩٩

(٢) شرح الكافية ١ ١٢، وانظر في الربط بين الاستفهام والحزاء شرح حمل لاسن عصفور.

٣٦٨/١، ولطيلوسي في إصلاح الخلل الواقع في حمل ص ٢٧، وشرح المفصل ٨ ٢ - ٣

(٣) نظر كتاب سيبويه ٩٨/١ - ٩٩، أوضح المسالك ٢ ١٦٢، حاشية الصان ٢ ٧١ ٧٣

وغير جائزة إلا في الشعر يقول فإن قلت هل ريداً رأيت؟

وهل ريد ذهب؟ قبيح، ولم يحر إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والمفعول حملوه على الأصل فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت دعلاً «نقد» وبحوها^(١)

والعنة التي يسند إليها سبوه في أن الأصل في حروف الاستفهام أن تدخل على المفعول هي مصارعة الاستفهام أسلوب «جراء» وأدوات الجراء لا يديها إلا المفعول، فإن وليها الاسم كان على تقدير فعل قبل الاسم كما في «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره»^(٢) وفي مثل «إد السماء اشقت»^(٣) يقول بن عصفور

لحروف التي هي بالمفعول أولى أدوات الاستفهام وما ولا الدهيتير ، من قبل فلا شيء كنت بالمفعول أولى؟ فيقول تشبهها بأدوات الجراء وذلك أن الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات لجراء^(٤) وذهب الطيوسي مذهب سبويه في القول بأن وقوع الفعل بعد أداة الاستفهام أولى في حالة اجتماع الاسم والمفعول^(٥)

وقد عذ بعض «نحاة» هل مماثلة للهمزة في دخولها على الاسم والمفعول يقول ابن يعيش «وهذان الحرفان (هل والهمزة) يدخلان نارة على الأسماء وتارة على الأفعال، وذلك قولك في الاسم أريد فائم؟ وفي المفعول أقم ريد؟ وتقول في هل هل ريد فائم؟ وهل قام ريد؟»^(٦)

وسين إن الاستعمال اللعوي في لغة لسب العرب ليس على ما عليه القاعده النحوية وموضح أن عصر الاستفهام يدخل على جملة توليديه أو

(١) كتاب ١ ٩٨ - ٩٩

(٢) تنويه ٦

(٣) الإيضاح ١

(٤) شرح حمل ١ ٣٦٨

(٥) إصلاح الخلل بوضع في حمل ١٢٩

(٦) شرح لفصل ٨ ١٥٠

تحويلية، فعلية أو اسمية فيحول المعنى إلى معنى الاستفهام، وهذا يكون عن الحدث أو عن المكان أو الزمان الح.

١ - الاستفهام بالأدوات

١ - الهمزة .

عَدَّ النحاة الهمزة أم باب الاستفهام^(١) لأنها حرف الاستفهام الذي لا يرول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره^(٢) فالهمزة لا تعدل عن الاستفهام إلى باب آخر في حين إن باقي أدوات الاستفهام نشرك مع أبواب أخرى فتصرف إليها من الاستفهام أو تنصرف إلى الاستفهام منها، من الطرف أو الحراء الح ولأصل في الهمزة أن يطلب بها التصديق أو التصور، وهي بهذا تمتاز عن بقية أحواتها من أدوات الاستفهام^(٣) إذ إن هل يطلب بها التصديق في أرجح ما يراه النحاة - كما ذكرنا سابقاً - وبقية أدوات الاستفهام يراد بها التصور والهمزة وهل حرفان أما بقية عناصر استفهام فأسماء نقول.

ألكتاب مفيد؟

فوجد أن الهمزة قد دخلت على الاسم ونقول

أحصر زيد؟

وبرى أن الهمزة قد دخلت على الفعل، وفي كلا المثالين يطلب التصديق عن السؤال بإفادة الكتاب وبحضور زيد. ويكون ذلك نعم أو لا

وأما التصور بالهمزة فإن يسأل السائل عن تصور في دمه ليس بواضح له. فيعمد إلى السؤال طلباً لإزالة ما في دمه من شك نقول

أعني يتكلم؟

(١) ينظر معي النيب ص ١٩، حى الدي ص ٩٧، شرح حمل ٣٦٩، شرح المفصل

١٥١، ٨

(٢) الكتاب ١/٩٩

(٣) الكتاب ١ ٩٩

أريد قائم أم عمرو؟
أهي الجامعة قادت علينا؟

فتكون الإجابة عن كل من الأسئلة السابقة لأراد الشك المعلق
تصور بالكلام في المثال الأول حاصل والطلب لتعيين المكتم والقيام في
المثال الثاني حاصل ونكر الشك حول الماثم، وفي لمثال الثالث المعادلة
قد حصت، ونكر الشك حول المكان الذي تمت فيه

وللهمة - كما لغيرها من عناصر الاستفهام - صدر الحملة^(١) فأنها إن
حالت في حملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو ثم قدمت على العاطف تحقيقاً
لأصالتها في الوقوع في صدر الجملة، يقول تعالى

﴿أَو لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢)

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾^(٣)

﴿فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَذَابَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٤)

﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ امْتَمْتُمْ بِهِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾^(٥)

في حين يقول في غيرها كما في قوله تعالى

﴿فَأَيُّ نَعْمَةٍ﴾^(٦)

﴿فَأَيُّ نُفُوكُونَ﴾^(٧)

﴿فَأَيُّ الصَّرِيقِ أَحَقُّ دَلَامٍ مِنْ كُنْتُمْ نَعْمُونَ﴾^(٨)

فتقدم العاطف عليها ومما اعتمد عليه اسحاة في اب بهمه ثم الباب

(١) وانظر امراي الحى الذي ص ٣٠ ٣٢

(٢) الأعراف ١٨٥

(٣) لعل ١٤

(٤) يوسف ١١٩، عاقر ٨٢، محمد ١٠

(٥) يوسف ٥١

(٦) البكور ٢٦

(٧) الأنعام ٩٥، يوسف ٣٤، صاقر ٣، عاقر ٦٢

(٨) الأنعام ٨١

وأصل العاصر في الاستفهام أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي، وأنها
تحدد وتنتهي الحملة من باب الاستفهام فحولها على الإثبات

أحصر ريد؟

أفأثم عمرو؟

ودحولها على النفي

﴿ ثم شرح لك صدرك ﴾^(١)

إلا اصطبار سمي أم له حدد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

والمعنى أ + لا + اصطباري

ومن أمثلة حذفها

- هو الله ما أدري وإن كنت دارياً سجع رمي الجمر أم شمر؟

- طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا عاف مني ودو الشيب ينعف؟

- فإلو بحبها؟ فلب بهراً عدد الرمل والحصى والتراب

وقوله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك سعي مرصت

أرواحك ﴾^(٢)

وقد جاء على ساد يرهيم عليه السلام في قوله تعالى

﴿ وكذلك نرى إبراهيم منكوت سماء والأرض وليكور من

موقنين، فيما حن عليه أنيل رأى كوكباً، قال هذا ربي؟، فيما أفل قال

لا أحب لأفليس فيما أي لقمر درعاً قال هذا ربي؟، فيما أفل قال ش من

يهدي ربي لأكور من القوم، نصالين فلما رأى الشمس درعة قال هذا ربي؟

هذا أكرم علي أفل قال يا قوم إني نرى، عما تشركون ﴾^(٣)

وفي قوله تعالى ﴿ وبك نعمه سمع عني؟ ﴾^(٤)

لمعنى أو بك

١ - شرح ١

٢ - سحر ١

(٣) لأعم ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨

(٤) سحر ٢٢

وتحرج الهمرة من الاستفهام إلى معنى آخر يرى النحاة أنها تكون فيها للاستفهام إلا أنها خرجت إلى معنى آخر

والذي براه أن هذه الهمرة في أي من هذه المواضع لا تكون للاستفهام وإنما هي للمعنى الذي جاءت له في الجملة يدل السياق على هذا المعنى، والسياق عنصر رئيس من عناصر المعنى، وإذا ما قمنا بدراسة الأمثلة التي يرى النحاة أن الهمرة تحرج فيها إلى معنى آخر فأننا نجد أنها تناقض تعريف الاستفهام تماماً، أو قل تقف في نقطة تعاكسه ولا تلتقي معه في شيء. فالاستفهام يكون ممن يحهل لطلب العلم ممن يعلم، فالمتكلم في حملة الاستفهام جاهل بالموضوع الذي يستحضر عنه، ولسامع عالم به أو يفترض أن يكون هكذا. أما في الحمل التي تحرج فيها الهمرة إلى معنى آخر - فيما يرى النحاة - فإن المتكلم - في معظم هذه الأعراس - عالم بالأمر مطلع عليه متأكد منه وأهم هذه الأعراس

١ - لتسوية وهي الهمرة التي تدخل على حملة يصح أن يحل المصدر محلها

«سوء عليهم استعمرت بهم أم لم تستعمر لهم»^(١) واستقدير سوء عليهم الاستعمار لهم أو عدم الاستعمار

وتقع همرة التسوية بعد ليت شعري، ما أباي، ما أدري

٢ - الإنكار ويكون فيما بعدها إفاضة بأنه غير واقع وأن مدعيه كاذب.
«صطفى ليت على أسس»^(٢)

﴿أفأصفاكم ربكم بالسين واتحد من الملائكة بئثا﴾^(٣)

﴿أليس الله بكاف عبده﴾^(٤)

﴿أفسحر هذا﴾^(٥)

(١) أساقفون ٦

(٢) مصداق ١٥٣

(٣) الإسراء ٤٠

(٤) الرمز ٣٦

(٥) الطور ١٥

٣ - التوبيخ ويكون فيما بعدها إفاة بأنه واقع وإن من يقوم به يستحق التوبيخ والتقريع واللوم.

﴿أتعدون ما تحتون﴾^(١).

أطرب وأنت قسري والدهر بالإسمان داري

٤ - التقرير. ويكون لحمل المحاطب على الاعتراف بموضوع قد استقر عنده في شك المتكلم. ولذا يؤتى بذكر الشيء الذي يراد التقرير عنه أو به بعد الهمزة

﴿أأنت قلت للناس اتحنوني وأمي إلهين من دون الله﴾^(٢)

فالتقرير للمحاطب، لذا حيء بلفظة شيريه (أنت) بعد لهمزة أم في قولنا

أصريت ريذاً
أكرمت علياً

فإن موضع التبرير هو الفعل في كلتا الحملين

٥ - التهكم والسخرية، نحو قوله تعالى.

﴿قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن تترك ما بعد آؤنا﴾^(٣)

٦ - التعجب مثل ﴿ألم تر إلى ربك كيف مدّ الطل﴾^(٤)

٧ - الاستعطاء مثل ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تحشع قلوبهم لذكر

الله﴾^(٥)

(١) نصاات ٩٥

(٢) المائدة ١١٦

(٣) هود ٨٧

(٤) نمران ٤٥

(٥) الحديد ١٦

٨ - الأمر. مثل ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأمين أسلمتم؟﴾ ، فإن «سلموا فقد اهتدوا»^(١).

٩ - التنبيه مثل ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء﴾^(٢)

١٠ - التحقيق: كما في قول جرير:

أستم حير من ركب المطايا وأبدي العالميس بسطون راح
والذي براه أن جملة الاستفهام جملة تحويلية اسمية أو فعلية، لها
أصل توليدي يقصد به الأحرار ولكن يحذف منها أحد أركانها الرئيسة
(الفاعل أو المحرر) فتبقى جملة تحويلية بال حذف، ثم يدخل عليها عنصر
الاستفهام الذي هو دائماً أداة، ولا علاقة له بالاسمية كما لا علاقة له
بالفعلية، فالهمزة عنصر استفهام وكذلك هل، ومتى، وأين، وكيف، وأي،
والح ولكن لكل عنصر من هذه العناصر القدرة على تحويل الجملة
التحويلية إلى المعنى الذي يراد، فكيف، تحول جملة السؤال إلى معنى
الحال ومتى، إلى زمان وأين إلى المكان والح
وسعمل على تحليل جملة الاستفهام مع كل من عناصر الاستفهام
المختلفة

ننظر إلى المجموعتين من الحمل

A	B
١ - أكرم ريد حالداً	١ - بكرم ريد حالداً
٢ - أريد بكرم حالداً	٢ - بكرم ريد حالداً
٣ - أحوالداً بكرم ريد	٣ - بكرم ريد حالداً
٤ - أحوالداً بكرمه ريد	٤ - بكرم ريد حالداً
٥ - أمي المسحد قابل علي حالداً	٥ - قابل علي حالداً في المسحد

(١) ابن عمير ٢٠

(٢) صحيح ٦٣، فاطر ٢٧، الزمر ٢١

فوجد أن $A \# B$

وكذلك فإن $1/A \# 2/A \# 3/A \# 4/A$

وكذلك فإن $| \text{ — } \# \text{ — } |$

$$1 + 1/B = 1/A$$

فإذا كانت الجملة $1/B = 1/A$ ف $1 + 1/B = 1/A$

فإن الجملة $1/A = 1/A$ (ف + 1 + 1/A)

فتكون الهمة أ هي لمميز (A ح)

وتكون الجملة $2/A = 2/A$ (ف + 1 + 1/A + 1/A)

د ن لأصل فيها (الجملة لتويدية) ف + 1 + 1/A =
= بكرم زيد حالداً

فجرى عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الترتيب، وشرط التقديم
يكون للعناية ولاهتمام كما نرى لحة لقدماء وعلى رأسهم سيويه وأبو
حيب^(١)

ثم أراد لمنكم أن يستفهم عما يحفل وهو عنده موضع الاهتمام
فقال

أريد بكرم حالداً

أما لجملة $3/A$ فإنها $3/B \# 4/B \# 5/B$

فإذا كانت $3/B = 3/B$ ف $3/B = 3/B$

فإن $3/A = 3/A$ (ف + 1 + 1/A)

٤

فتكون لهمة في $3/A$ هي لمميز عن $3/B$ (A ح)

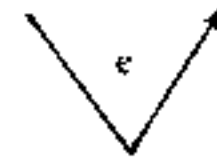
ويكون الترتيب في $3/A$ مميز عن $1/A$

(١) نهر العصب الثالث من مؤلف في بحر الفقه وتراكيها

$$\text{فتكون } ١/A = ٣/A + (\text{ح}) \\ (\text{ح} + \text{ح}) + ١/B =$$

أما الحملة ٤/A فأبها تتكون مما تتكون منه الحملة ٣/A وتزيد عليها بالصمير العائد على الاسم موضوع الاستسار، ويكون تحليلها كما يلي

$$أ (\text{مف} + \text{ف} + \text{ص} + \text{فا})^{(١)}$$



وهي تساوي ٤/B + الهمزة + تقديم المفعول + الصمير العائد

$$\text{أي أن } ٤/A = ٤/B + (\text{ح} + \text{ح} + \text{ح})$$

وفي الحملة ٥/A فإن موضوع السؤال قد حيء به بعد عصر الاستهم مباشرة (في المسجد) لذا فإن الجملة

$$٥/B \# ٥/A$$

فيذا كانت ٥/B = ف + فا + مف + (عصر المكان)

وتستق عن الحملة التوليدية قاس علي حالداً

$$= \text{ف} + \text{فا} + \text{مف}$$

فإن الجملة ٥/A تستق عن الحملة التوليدية ذاتها، ولكن المكان كان في هذه الحملة هو موضوع السؤال فقدم للعناية والاهتمام

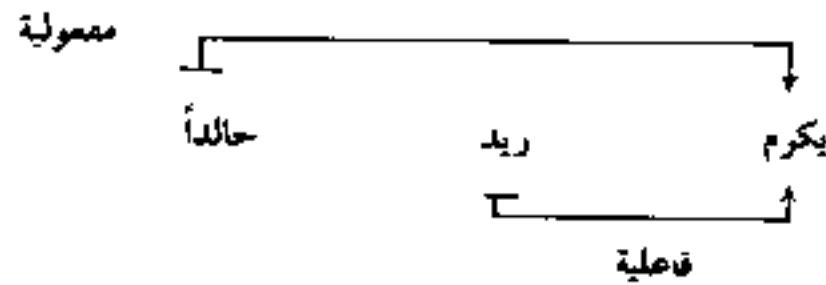
فمما هو واضح في الجمل السابقة في الفئة ١/A، ٢، ٣، ٤، ٥، أن موضوع السؤال هو الذي يلي همزة الاستهم وبذا يتم تحويل الحملة من جملة توليدية إلى جملة تحويلية فعلية تفيد الاستهم، وقد جرى فيها لتحويل بإضافة عنصر لاستهم الهمزة أو عنصر لاستهم (لدي هو عنصر زيادة لا يقتضي تعبيراً في الحركة الإعرابية في أي من كلمات الجملة التي

(١) √ = عائد للتوكيد

تدخل عليها) ونعصر الترتيب أو بهما معاً مصفاً إليهما عنصر زيادة آخر كما هي الجملة ٥/أ

والجملة ١/أ جملة تحويلية فعلية كان موضوع الاستفهام فيها هو الحدث أو الفعل ذاته (يكرم)، إذ إن هناك علاقة قائمة بين ريد وحالد في ذهن المتكلم، ولكنه أراد أن يحدد هذه العلاقة مستحضرً عنها فقال أكرم

وكذلك الجملة ٢/أ جملة تحويلية فعلية تشق - كما تشق بقية جمل هذه المجموعة باستثناء الجملة الأخيرة - عن الأصل التوليدي في لمجموعه ١/ب، ٢، ٣، ٤ ولا يعني تقدم الفاعل فيها أنها انتقلت إلى جملة سمية كما يرى نحاة البصرة في القاعدة التي تنص عندهم على إن الفاعل لا يتقدم فعله، فإن تقدم فهو مستداً، وفاعل لفعل صمير يعود على المستداً (على الاسم المتقدم)، والمتكلم يريد أن يعبر بهذه الجملة عن رغبته في الاستحار أو الاستفهام عن موضوع مهم في ذهنه، وبه علاقة بالفعل، فقدم موضع العناية جرياً على منهج العرب في تقديم موضع العناية ولاهتمام بالأصل في الجملة التوليدية ترابط كلماتها بالنزول - كما بينا سابقاً - كما يلي



أما الجملة التحويلية، فيكون تربط الكلمات فيها بالنزول كما يلي



وفي الجملة A/٣ قدم المفعول به على الفعل، فقيت الجملة عند الحاجة جملة فعلية، ونحن نرى كذلك أنها جملة فعلية، ولكنا نصيف أنها جملة فعلية تحويلية لشير إلى أن التحويل ما عير في اسم الجملة الذي كان لها عندما كانت توليدية، وأن التحويل يكون لمعنى يضاف إليها بتقديم المفعول به تحويل بالترتيب للأهمية والعناية، والتوكيد، والهمزة تحويل بالريادة، والريادة هنا لعرض الاستفهام أو الاستحسان.

أما الجملة A/٤ فإنها جملة تحويلية فعلية سواء كانت كلمة (حالد) في حال الرفع أم كانت في حال النصب، ولما كان موضع الاهتمام والعناية هو (حالد) فقد قدمه المتكلم ورايه عناية واهتماماً وتوكيداً بأن أعاد ذكره بضميره، والصمير هنا توكيد للمتقدم حلاً للقاعدة التي ترفض توكيد الظاهر بالمصمر، والجملة هنا فعلية المفعول به فيها هو خالد، فحالد، المتقدم، مفعول للفعل المذكور في الجملة وليس لفعل يفسره المذكور، والصمير توكيد له عائد عليه، وقد أثرنا إليه في التحليل بإشارة العائد للتوكيد^٤

أما عندما تدخل الهمزة على الجملة الاسمية، فإنها تغيرها من توليدية اسمية إلى تحويلية اسمية، فيبقى اسمها هو هو، أما الذي يتغير فهو معناها، فنقول:

A / ١ - أقائم علي

٢ - أقائم علي أم حانس

٣ - أكان علي مجتهداً

٤ - أفي البيت أحد

٥ - أليس علي مجتهد

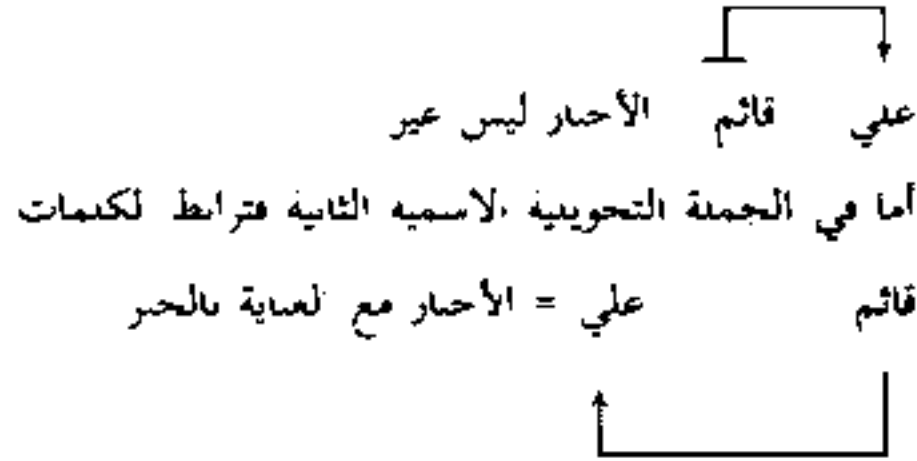
فالأصل التوليدي للجملة A/١ علي قائم

ولكن السائل لا يريد أن يسأل عن القائم، بل إنه على يقين من أن علياً هناك ولكنه لا يعلم عن الكيفية التي هو عليها، فقدم موضع العناية وموضوع السؤال، فأصبحت الجملة

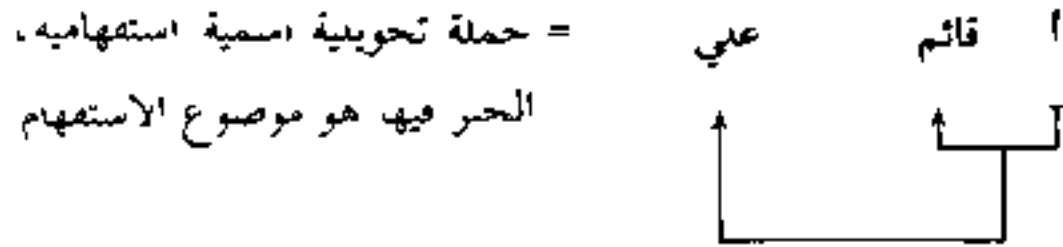
قائم علي

ثم أدخل عليها عنصر الاستفهام الهمزة فأصبحت
أقائم علي

وبدا يكون ترابط الكلمات في الجملة التوليدية



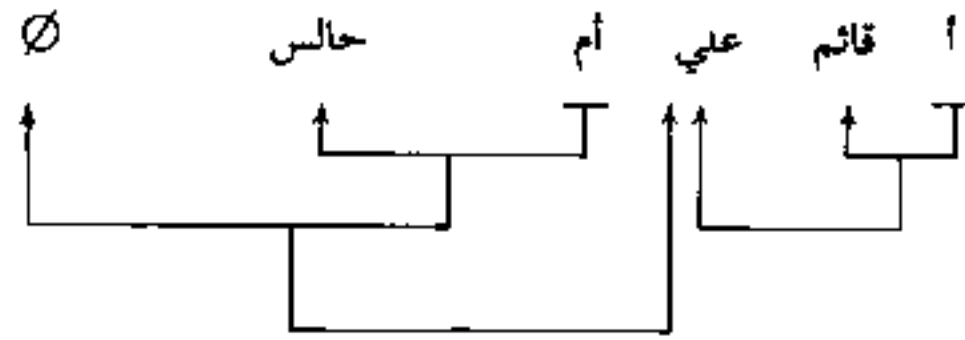
وفي التحويلية الاسميه الثانيه كما يلي



أما الحمله A/ ٢ فإن المتكلم به على علم بوجود علي، ولكنه لا يعلم
الكفيمه التي هو عليها، يد الأصل التوليدي في هذه الحمله حملتان

علي قائم
علي حالس

ولمّا لم يكن المتكلم على علم بأي الوصعين عليه علي، فإنه قد قدّم
الكلمه التي تشير إلى الوضع أو الحالة، ولم يقدم علياً، مع أن علياً هو المستدأ
في الحملتين، وحقه التقديم لأنه معرفه مع نكرة، لمّا لم يكن على علم فقد
ربط الحملتين في جملة واحدة مقدماً أحد الوصعين وهو الذي يتوقعه عليه،
فيكون ترابط الكلمات فيها كما يلي



وفي الحملة ٣/أ فإن الأصل في الحملة، أي الجملة التوليدية

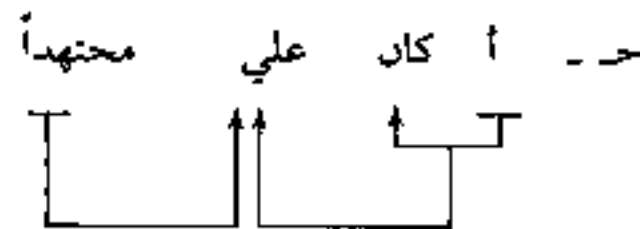
أ - علي مجتهد

م + ح = الإحار المحايد

ثم دخل عليها عنصر التحويل الذي كان يشير إلى عنصر الرمز
لماضي (كان)، فأصبحت الحملة حملة تحويلية «سمة»، وإن وحوود (كان في
صدرها:

ب - كان علي مجتهداً

لا يحرقها من أطر الحملة الاسمية، ولكن يحرقها من الإطار
التوليدي إلى الإطار التحويلي^(١) والتحويل يكون لعرض يتعلق بالمعنى ثم
أراد المسكلم أن يسأل عن اجتهد علي في الرمز الماضي فكانت الحملة



وبذا فإن الحملة أ # ب # ج

أ = م + ح

ب = عنصر رمائي (م + ح)

(١) فصل العرب في حركة لإعريه عن حر الحز في الفصل الثالث من كتاب في نحو سعة
«براكيها»

ج = عنصر استفهام + عنصر رماني (م + خ)

ب = أ + ج

ح = أ + ج + ج

أ = ب - ج

أ = ح - (ج + ج)

أما الحملة ٤/أ فإن الأصل التوليدي

في البيت رجل = ح (شبه حمه) + م بكره

ثم تحولت بعنصر الريادة فأصبحت حملة تحويلية ولكنها ممية تفيد معنى الاستفهام

أهي البيت رجل

وفي الحملة ٥/أ فإن الأصل التوليدي

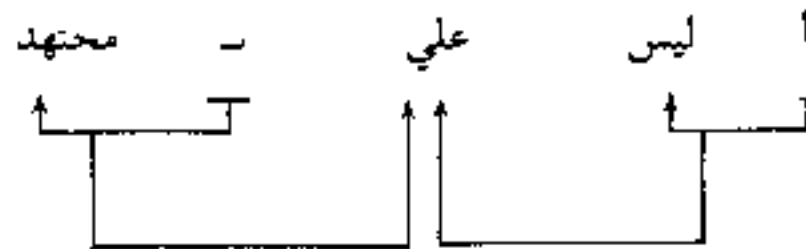
علي مجهد

ثم أراد المتكلم أن يعني ذلك فعمد إلى التحويل بعنصر الريادة فأصبحت الحملة

ليس علي مجهداً

ب (م + ح)

ثم أدخل الهمزة في صدر الجملة المنفية ذات الحزب المؤكد في النفي فأودت، سياقياً، أن المتكلم يعدّ عدياً مجهداً، ولكنه يريد أن يستفهم من السامع ليعرف رأيه في ذلك فقال



فالهمزة عنصر استفهام عندما يكون في تعبير يقصد به المتكلم معرفة أمر يحمله، أو لمعرفة رأي السامع في أمر يراه ويرى أنه على درجة من اليقين فيه. أما إن كانت الهمزة فيما يسمى بالجمل التي يحرح الاستفهام فيها إلى معنى أحر كالتعجب أو لسحرية أو انتهمك أو الملح فإن ذلك يتوقف على السياق الذي تقال فيه الجملة وتكون الهمزة حينئذ للمعنى الذي قبلت له ولا علاقة لها بالاستفهام

٢ - هل

حرف استفهام يقصد به طلب التصديق الإيجابي فيأتي لتحقيق الاستفهام عن النسبة سواء كان ذلك في جملة اسمية أم في جملة فعلية، فلا يصح الاستفهام به عن مجرد، أي لا يليه الاسم في جملة فعلية، فلا يقال.
هل ريداً أكرمت

لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة^(١)، وهذا معنى رائد لا يرمي إليه المتكلم، إذ إن التقديم يدل على معنى يريد على معنى النسبة، وهذا ما قد يقصد إليه المتكلم بعد تحقق الدرجة الأولى من الاستفهام. أي عن النسبة

ولا يقال . هل علي حاصر أم خالد

لأن هذا طلب تعيين لا تصديق، ولا يقال

هل لم يحصر علي

لأن هل لا يستفهم بها عن النسبة المنفية.

ولا تدخل هل على جملة فيها (إن)، لأن إن إذا دخلت على جملة أفادت التوكيد في حين إن أداة الاستفهام تكون لمعرفة ما هو مجهول ومثل ذلك لا تدخل هل على جملة بشرط لأن جملة الشرط، تقوم على حريين

(١) من هشام، معي اللبيب ٢ ٣٤٩ ونظر فوهم هل ريد صرف وعبره بما يتعلق هل في كتاب سيويه ٣ ١١٥، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢٨٩، ولعي ٢ ٣٥٠

يتعلق تحقق أحدهما على الآخر لذا لا يستفهم عنهما بهل ولا يستفهم بها عن حملة فيها قد مع الفعل الماضي، لأنه يكون مؤكداً الوقوع مفروعاً منه في حين يكون الاستفهام عن أمر بجهله المتكلم، فلا يكون الاستفهام عن محقق الوقوع

وتخرج هل عن معنى الاستفهام إلى معانٍ أخر منها^(١)

أن تكون بمعنى قد كما في «هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً»^(٢)

وتكون للأمر في مثل «هل أنتم متهون»^(٣)

وبمعنى إن في مثل «هل في ذلك قسم لدي حجر»^(٤)

وبمعنى ما كما في «هل يطرون إلا الساعة»^(٥) وفي

«هل جرا الإنسان إلا الإحسان»^(٦)

والذي يراه أن هل عصر استفهام يدخل على الحملة التوليدية الاسميه فتحولها إلى حملة تحويلية وتنقى اسمية، فتتقل المعنى إلى معنى حديد هو الحهر بالموضوع وطلب، يعلم به من «سامع قصور هل ريد حاصر

فتكون الحملة في أصلها التوليدي

ريد حاصر

م + ح = جملة حريه للإحار بمحدد

(١) ونظر في هذه أسانته حتى بداي ص ٣٤١ - ٣٤٦، وكتاب لأرميه في علم حروف ٢٠٨ - ٢١٠ ومعاني حروف برماني ص ١٠٢

(٢) الدهر ١

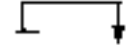
(٣) أمائه ٩١

(٤) حجر ٥

(٥) الحروف ٦٦

(٦) الرحمن ٦٠

ثم جرى عليها عنصر تحويل بالريادة، وكل ريادة في المسمى تفادها ريادة في المعنى، فأصبحت الجملة حملة تحويلية اسمية، إذ أدخلت «هل» الحملة في معنى الشك الذي يود المنكلم أن يزيله فأصبحت



عنصر استهزام (م + ح) حملة تحويلية اسمية استهزامية



أم إذا دخلت هل على حملة فيها فعل، فهي بالفعل أولى، وإن دخلت على الاسم فإن ذلك من باب محالفة الأصل^(١)، وذلك لأن الجملة التوليدية الفعلية يجب أن تنقى على نظامها الأصل

فعل + فعل

فعل + فاعل + مفعول به

فتتحول إلى حملة تحويلية في معانيها، تحويلية ريادة هل، ولريادة هل جاءت بطلب إزالة الإبهام في الجملة كلها، ولو تقدم جزء منها لكان ذلك إشارة إلى توكا المتقدم، لأن العرب إن أردت العناية بشيء قدمته، وهذه إشارة إلى أن الحملة الفعلية إن تقدم فاعلها أو مفعولها ففي المقدم فعلاً أو مفعولاً، ولا يتحول الفاعل إلى متبدأ ولا الجملة الفعلية إلى حملة اسمية، بل تنقى الحملة فعلية إلا أنها انتقلت من حملة توليدية فعلية إلى حملة تحويلية فعلية يقول مهدي المحرومي^(٢) «إن مقالة النحاة هذه (عدم دخول هل على اسم يديه فعل) تقدم لنا دليلاً آخر على أن الاسم لمقدم في نحو ريد بكرم صيفه، فاعل متبدأ، لأنه لو كان متبدأ لكانت الحملة اسمية، ولو كانت الجملة اسمية لكان الاسم في موضعه الطبيعي في الكلام، لأن نظام الحملة الاسمية يقوم على أن يتصدر المسند إليه ويديه المسند و(هل) يستهزم

(١) بظر نكتات ١ ٩٨-٩٩، شرح الفصل ٨ ١٥٠

(٢) مهدي المحرومي، «في نحو عربي، بغداد، مكتبة العصرية - بيروت ١٩٦٤ ص ٢٦٨

بها عن الجملة الفعلية نحو: هل يقوم زيد؟ وعن الجملة الاسمية نحو: هل زيد قائم؟ فلو كانت هذه الجملة أعنى جملة: زيد يقوم، اسمية كما رعموا، لما كان هناك ما يجمع الاستفهام عنها بهل ولكن عدم استعمال مثل هذا يدل دلالة واضحة على أن الاسم المرفوع المتقدم فاعل لا متدا، وتقدم للماعل هنا لم يحل الجملة إلى كونها اسمية، بعد أن كانت فعلية، لأن مع الاستفهام عنها بهل نص على أنها ما تزال فعلية وأن المتقدم المرفوع هو الماعل»

ويقول^(١): «إذن فجملة (زيد يكرم صبيته) جملة فعلية ترتبها الطبيعي المألوف هو يكرم زيد صبيته، ولكن (زيد) حصّ شيء من الاهتمام فقدم لا على أنه متدا، بل على أنه فاعل، لأن تحويله من كونه فاعلاً إلى كونه متداً يذهب بما طرأ عليه من معنى، هو تخصيصه ومسحه الاهتمام»

يحمل على الهمزة وهل في باب الاستفهام عناصر أخر يعدها النحاة أسماء وتستخدم للاستفهام عن المفرد وليس عن الجملة، أي ن الاستفهام بها يكون للتصور وليس للتصديق وهذه العناصر

٣ - ما

ذكر سيويه^(٢) أن (ما) الاستفهامية سمية وهي مهمة تقع على كل شيء وتسقط ألفها إذا سقت بحرف حر، فيقال علامة، وفيمة، وسمه، وحتامة، والهاء فيها أحود عند الوقف لأن بحذف من آخرها الألف فيصح آخرها كآخر أرمه وأعره، وإشائع فيم، وعلام، وسم، وحتام، ولم، وفل قوم سكون الميم

وعلى ما سار عليه سيويه سار غيره من النحاة من بعده، فعدوا ما وغيرها من عناصر الاستفهام المحمولة على الهمزة وهل من الأسماء، فقد عدّ

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المحرومي ص ٢٦٨

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٢٧، ٤، ١٦٤، ٢٢٨

الفراء^(١) ما اسماً بمعنى أي شيء، وقد عدها الزجاجي^(٢) اسماً تاماً بغير صلة، مع أن الأصل فيها أن تحتاج إلى ما يزيل إبهامها، ولكنها في الاستفهام تامة لا تحتاج إلى صلة والأصل في (ما) أن تكون لغير العاقل، وقد ذهب الفراء^(٣) وغيره إلى أن العرب قد جعلها في بعض المواضع بالنسب، ولكن ذلك ليس بكثير ولا شائع ويرى ابن الجاحظ^(٤) إن (ما) مهمة تقع على كل شيء فلا تحتصر بما لا يعقل عند الإبهام مع أن الأصل فيها أن لا تكون مهمة وعند ذلك تحتصر بغير النسب، وقد جاءت في التبريل على غير ما هو شائع ﴿إلا ما ملك أيمانكم﴾^(٥) ﴿أو ما ملك أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾^(٦)

وتخرج جملة ما من الاستفهام^(٧) إلى التحقير كما في

ما أنت وبك أهلك والمحر

والى معنى التعظيم كما في ﴿الحاقة ما الحاقة﴾^(٨)

ومعنى الإنكار كما في ﴿فيم أنت من ذكراها﴾^(٩)

وتكون ما - كما ذكرنا قبل قليل - للاستفهام عن غير عاقل وعن المهم، فلا يحور لك أن تقول ما زيد؟ مستهماً ذلك أن (زيد) هنا ليس مهماً وهو عاقل، فلا يحور أن تستهم (بما) إلا إذا كنت مستهماً عن صفة

(١) معاني الفراء ١ ٤٦ ٤٧

(٢) حصل في النحو ٣٦١

(٣) معاني الفراء ١ ١٠٢

(٤) لإبصار في شرح الفصل ١ ٤٨٧

ونظر الأسوي، نكوك الدرر ص ٢١٠ ٢١١

(٥) النساء ٢٤

(٦) المؤمن ٦، نادر ٣٠

(٧) ونظر شرح الكافية ٢ ٥٣، وأن حاله في إعراب ثلاثين سورة ص ٤٠

(٨) الحاقة ١ و٢

(٩) البقرة ٤٣

ريد، فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف على العموم جار أن تقع على ما يعقل^(١)، فإن ما تطلق على العاقل إذا كان مبهماً، فلا يحوز لك أن تقول ما ريد؟ مستهماً، لأن الذي سألته من أذاك؟ فقال ريد، فإن ريداً هذا إنسان تعلمه حق العلم والاستفهام يكون لشيء لا تعلمه، إذا كان مبهماً، وعدم يكون والشيء سوء في دخول ما عديها تقول ما ريد؟ فيجاب على السؤال طويلاً، قصيراً بالصفة، لأن ريداً ليس شيئاً حتى يجاب عن حقيقته، أما هذه الصفة فهي شيء من أشياء ريد تدل عليه وليس حقيقة ريد.

وهناك مسألتان أخريان تتعلقان بـ (ما) الاستفهامية أولاهما

إنها تدحل على الاسم وتدحل على الفعل ﴿وم أدرك ما الطارق﴾^(٢)

﴿وم أدراك ما يوم الدين﴾^(٣) ﴿ما لونها﴾^(٤) ﴿وما الحاقة﴾^(٥) ﴿يسين لما ما هي﴾^(٦) ﴿وما رب العالمين﴾^(٧)

والثانية أن يدحل عليها متقدماً حرف من حروف الجر فتحدف أنها فيقال.

ميم، مم، حتم، نم، علام، الام^(٨)، مثل

فتلك ولاية السوء قد طال مكنتهم فحتم حتام العناء المطول ومثل

(١) وانظر اميرد، مختص ٢ ٢٩٦ وانظر العكبري، عرب حديث سوي، تحقيق حسن موسى شاعر ص ٩٥

(٢) طاروق ٢

(٣) لأمطر ١٧، ١٨

(٤) القره ٦٩

(٥) الحاقة ٢

(٦) النمره ٦٨، ٧٠

(٧) شعراء ٢٣

(٨) وانظر شرح نكايه ٢ ٥٤، معي الديب ١ ٢٩٨، نكايه ٤ ١٦٤

با أبا الاسود لم حلمتني لهموم طارقات وذكر
فتتميز بذلك ما الاستهامية عن ما لحرية، وما جاء في الاستهامة وفيه
الألف من ذلك من الشاد كما في
على ما قام يشتمني لثيم كخسرير تمرع في دمان
وهي مثل.

ب. قتلنا مقتلات سراتكم أهل الدواء فمما يكثر القيل
ويتفرع عن المسألة الثانية هذه مسألة أخرى تنصل بما الاستهامة،
وهي التصاق (دا) بها فيقال

ماد ، لمادا، بمادا، إلى مادا الح

وللحاجة في مادا اعتبارات أهمها^(١)

- ١ - إن تكون ما استهامة و«دا» اسم إشارة في مثل «مادا ينفقود»
مادا الوقوف على نار وقد حمدت يا طالما أوقدت في الحرب نيران
٢ - أن تكون ما استهامة ودا موصولة في مثل
ألا تسألان المرء مادا يحاول .

أي ما الذي يحاول

- ٣ - أن تكون (مادا) اسم جرس بمعنى شيء أو اسماً موصولاً بمعنى
الذي في مثل:

دعي مادا علمت سائقه ولكن بالمعيب شيسي

- ٤ - أن تكون ما رائدة، وإذا اسم إشارة.

- ٥ - أن تكون ما استهامة ودا رائدة.

(١) و نظر معي الباب ٣٠٢/١، الكتاب ٢ ٤١٧

٦ - أن تكون ماذا بكاملها استفهامية، فهي كلمة واحدة، وأن تكن في الأصل مركبة من ما الاستفهامية ودا اسم الإشارة.

والذي يراه أن ما اسم استههام ليس بمختص ويدخل على الجملة التوليدية أو التحويلية الاسمية أو الفعلية، فإن دخل على الاسم كان هذا الاسم إما عاقلاً أو مهماً غير عاقل. فإن دخلت على الاسم غير العاقل فهي لتحديد موضع الاستههام وتخصيصه. ﴿ما لونها﴾ ﴿ما يوم الدين﴾. وعيرها وإذا دخلت على اسم عاقل فهي للاستههام عن عموم ذلك الاسم بقول: ما ريد؟ ويقصد أن ريداً إنسان ولكننا نريد مريداً من المعلومات حوله، هو طالب في جامعة كذا ويلدرس موضوعاً معيناً، وطوله كذا، وصفته كذا... ولو كان المتكلم يقصد نقطة معينة في ريد، لاسحرح عنها محده، فقال: ما صفة ريد أو ما لونه أو... الح أما أن دخلت على فعل فإنها تكون للاستفهام عن الحدث ذاته وعمل القول: إن ما تدخل على الخمسة التحويلية القائمة على الحدف عالة، ما ريد؟ ما لونها؟ ما هي؟ فإن كلاً من الكلمات ريد، لونها، هي متداً له حر مقدر في الدهن وليس له ممثل صرفي محدد، وقد أوضحنا من قل أن الفكرة في الدهن تكون في مجموعة من القوالب الذهنية أو الأبواب النحوية التي تجسد بكلمات صرفية وإذا عمد المتكلم إلى عدم تجسيد الباب النحوي بالممثل الصرفي فإنه لا يريد ذلك لغرض بلاغي، وليس للمحلل اللغوي أن يحاول تحسيده، فالحمه

ما لونها متداً + حر

أصلها التحويلي . م + Ø (Zero morpheme)

ثم جرى عليها تحويل آخر بالريادة، فأصبحت

عصر استههام (م + Ø) = حملة تحويلية اسمية استفهامية

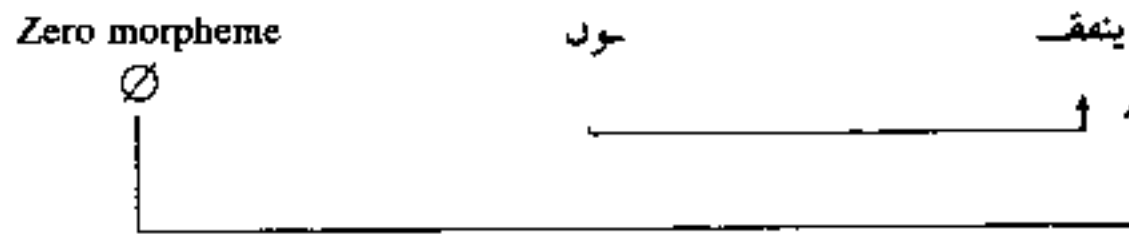
ويبقى إعراب لونها، هي، ريد، متداً حره محدوف، ولا حاجة إلى القول بتقديره () ولا علاقة لكلمة (ما) بالاسمية من قريب أو بعيد، إذ بها عصر استههام ليس غير، شأنها في هذا شأن الهمزة وهن، وكذا القول في



أحر المثال، يقول^(١) «قرأ أبو عمرو ﴿قل العفو﴾ بالرفع، وقرأ الساقون بالنصب. من جعل (ما) اسماً و(دا) خبرها وهي في موضع (الذي) ردّ العفو رفع، كأنه قال (ما الذي ينفقونه؟) فقال العفو، أي (الذي ينفقون العفو) فيخرج الجواب على معنى لفظ السؤال . ومن نصب «العفو» جعل «ماداء» اسماً واحداً بمعنى الاستفهام، أي (أي شيء ينفقون؟)

ردّ العفو عليه فينصب (أي شيء ينفقون)، فخرج الجواب على لفظ السؤال منصوباً. فمما هو واضح حلي أن الاضطراب في إعراب (ماد) كان من حائس، أحدهما أن النحاة عدوها اسماً فلا بد له من موقع من الإعراب، والثاني محاولة النحاة الجادة في تحريك الحركة الإعرابية على كلمة «العفو»، ونضيف أن هناك إعراباً آخر للكلمة (ماداء) إنها مكونة من «ما» وهي متداً و«دا» وهي حر

والذي نراه إن (ماداء) كتلة لعوية واحدة وليست ما + دا ولا علاقة لها بما الاستفهامية زيادة على أنهما من باب نحوي واحد، هو الاستفهام وأنها ليست باسم ولا علاقة لها بالاسمية، فهي عنصر استفهام ليس غير، يدخل على الجملة التوليدية، أو على التحويلية القائمة على التحويل بعصر الحدف كما يلي .



ثم جرى تحويل بالزيادة عن موضوع الجملة الذي هو مجهول أصلاً، فحاء عنصر التحويل (ماداء) لينقل الجملة من الأحاد إلى الاستفهام، فهو عنصر استفهام وليس بمتداً ولا هو بمفعول به

وقد يراد على (ماداء) البدء في أولها فتكون للاستفهام عن الوسيلة، أو

(١) حقه القراءات، تحقيق سعيد الأعرجي، مؤسسة الرسالة ط ٤، ١٩٨٢، ص ١٣٣

يراد عليها (اللام) فتحول إلى الاستفهام عن السببية، أو (من) . أو غيرها
فيتحول السؤال إلى المعنى الذي يقتضيه الحرف المتقدم.

٤ - من .^(١)

تأتي في العربية على أوجه لشرط، وبكرة موصولة، واسماً موصولاً
وللاستفهام، والذي يعينا هنا ورودها للاستفهام^(٢). فهي عند النحاة اسم
للاستفهام عن العاقل ﴿فمن ربكم يا موسى﴾^(٣)، ﴿من بعثنا من
مقعدنا﴾^(٤) ولم يكنت (من) للعاقل فلا يجوز أن يستفهم بها عن شيء ولا
يجوز أن تقع موقع الصفة ويستفهم بها عن الكثرة وعن المعرفة فيقول من
عند الله؟ من يريد؟ في المعرفة، ويقول لمن قال رأيت رحلين من؟ في
الكثرة وفي الاستفهام من في المعرفة لعنان

١ - لغة أهل الحجاز، وتحمل على الحكاية، فإنهم يقولون إذا قال
الرجل رأيت ريذاً، من ريذاً؟ وإذا قال مررت بريد قالوا من زيدا؟ وإذا
قال هذا عند الله قالوا من عند الله؟ يحملون الكلمة بعد (من) على
الحكاية كما قالها المتكلم في كلامه السابق على السؤال^(٥)

٢ - لغة تميم، ورفع تميم في كل حال وهذا أقيس القولين عند
سيبويه^(٦)، وقد عدّ المبرد لرأي الأول أقيس^(٧)، وأورد سيبويه أنه^(٨) عندما
يستفهم من عن بكثرة يقال في الجمع عند الوقف. (من)، في الرفع،
(ومن) في النصب، وفي المثنى (مان)، رفعاً و(مين) نصاً وورد في المبرد

(١) ونظر لكتاب ٢ ٤٠٨ ٤١٣، ٤ ٢٢٨ - ٢٣٣ من السراج، لأصول ٢ ٣٦٠، ٤١٨.
والمقتضب ٣٠٨/٢

(٢) من السراج، لأصول ٢ ٣٦٠

(٣) طه ٤٩

(٤) يس ٥٢

(٥) وانظر، لكتاب ٢ ٤١٣

(٦) السبب

(٧) المقتضب ٢ ٣٠٨

(٨) الكتاب ٢ ٤٠٨، وأصول من السراج ٢ ٤١٨

«مرفوع (من)، والمصوب (من) وللمؤنث (منه)، وهي مشى (منس) وهي الجمع (منات) ولا يكون ذلك في المعرفة وقد ترد من الاستهامية لمعنى الإنكار والنفى كما في قوله تعالى ﴿ومن ذا يعصر الذنوب إلا الله﴾^(١) وقوله ﴿من ذا الذي يشمع عنده إلا بإذنه﴾^(٢)

ويحور أن تأتي من ومعها د، وللتجاء فيها راء

١ - أن نكون كالحرف الواحد^(٣)

٢ - إن تكون من استهامية ودا موصولة^(٤)

٣ - إن تكون من استهامية ودا رائدة، وقد سب هذا الرأي^(٥) للكوفيين ومما هو واضح أن اضطراب السجاة في هذه المسألة مرده إلى أنهم يعدون من أسماً ويعدون ممد (من دا) مركباً من سمين، وكل اسم لا بد أن يكون له موقع من الإعراب فاحتجوا إلى القول بأن د، موصولة في مره ورائدة في أخرى وإشارة في ثالثة الخ

والذي براه إن (من) عصر استهام وكذلك (من دا) يستفهم بهما عن أمر عام يراد بهما توصيح مضمون ذلك الأمر المجهول بإجابة عامة تقر به من الإجابة أكثر مما تقر به من التحديد والتخصيص، مثل^(٦)

من جبريل؟ معنى أشتر هو أم منك أم

ومثل ﴿ومن ركبما يا موسى﴾؟ أي أملك هو أم شر أم جي أم ؟

وهي عصر استهام تدخل على الحملة التحويلية القائمة على عصر

(١) ال عمران ١٣٥

(٢) النور ٢٥٥

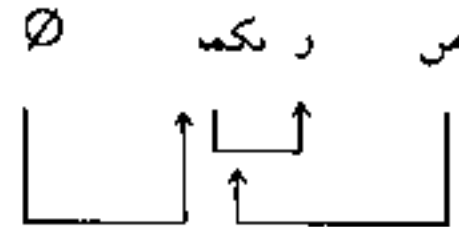
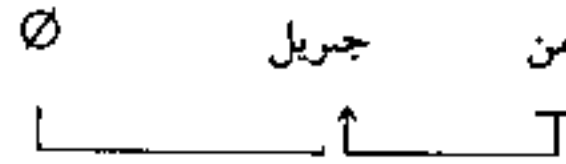
(٣) وانظر، معاني القرآن ٣ ١٣٢، معي السيب ١ ٢٢٧

(٤) وانظر، الكتاب ٢ ٤١٦، ومعني السيب ١ ٢٢٧

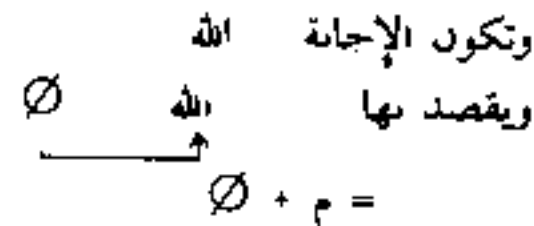
(٥) وانظر معني السيب ١ ٢٢٧

(٦) وانظر الفروبي، لإبصار في علوم اللغة ص ٢٣٢

الحذف لتقلها إلى معنى حديد هو معنى الاستفهام مثل



أي أن تحليلها يكون عنصر استفهام (م + Ø) = جملة تحويلية اسمية استفهامية



فهي عنصر استفهام ولا علاقة لها بالاسمية، ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من الإعراب، إذ إنها من أدوات المعاني فتقل الجملة إلى لمعنى الذي تحمله.

هـ - أي^(١).

تستعمل لعدة معاني للشرط، وصفة للمعرفة لتشير إلى معنى الكمال وللكرة لتصفها، وتكون اسماً موصولاً، وتكون ليتوصل بها لبدء م فيه (ال)، وتستعمل للاستفهام، وبهما هما أن يحدث عن (أي) التي تفيد معنى الاستفهام، فهي للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يشملهما، مثل ﴿أي المريقين خير مقاماً﴾^(٢) أي أحسن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أم.

(١) انظر في هذه سأنه حتى الداني ص ٢٣٤، نكتاب ١، ١٢٦، ٢، ٣٩٨، ٤٠٨، ٤١١، الكافية في البحر ص ٥٤ - ٦٠

(٢) مريم ٧٣

ومثل ﴿أَيْكُمْ يَأْتِي بِعَرْشِهَا﴾^(١) أي الاسي أم الحبي^(٢)

ويستهم بها عن العاقل كالأمثلة السابقة، وعن غير العاقل: ﴿فَأَيَّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) وهي عند سيويه تحري محرى (من) الاستهامية، فنقول.

أي القوم أفصل؟ كما يقال من أفصل القوم؟

والذي براه أن أي عصر ستهام يقصد به التحديد والتخصيص والاختيار بين فريقين، ولا دور لها في الجملة إلا أن تقوم بنقلها من معنى الاحتمار إلى معنى الاستهام، فهي ليست باسم ولا محل لها من الإعراب والأولى أن ينظر إليها على أنها من أدوات المعاني، وأما كونها تأخذ الفتحة تارة وأخرى تأخذ الضمة فلاها تنطق على لهجات الصائل وقد ورد ذلك في القرآن الكريم بقراءتين صحيحتين في آية واحدة

﴿ثُمَّ لَنُرَعر من كل شيعة أَيْهم أشد على الرحمن عينا﴾^(٤)

نصب أيهم ورفعه، مما أتاح فرصة لاختلاف الحدة في إعرابها فذهب الحليل والكوفيون إلى أن أيهم في مثل هذا الموضع معرفة مرفوعة على الانتداء، وما بعده حرها وهي هنا استفهامية وليست موصولة وقالوا هي في الآية متدا، حره (أشد)، ومن كل شيعة معمول (لرعر) ويقول يوس إن الفعل قبل أي معلق عن العمل فهي في حقيقة أمرها عصر تحويل يفيد الاستهام ليس غير

٦ - كم^(٥).

وتستعمل في اللة حرية واستهامية، وهي اسم لعدد مهم لحس

(١) المل ٣٨

(٢) وانظر العروبي الإصحاح في علوم اللعة ص ٢٣٢ ٢٣٣

(٣) لإعراف ١٨٥، المرسلات ٥٠

(٤) مريم ٦٩

(٥) انظر الحى اللب ص ٢٦١، الكتاب ٢ ٢٢٨، والكتاب ٢ ١٥٦ ١٦٢، الكافية

ص ٩٦-١٠٠

والمقدار. وقيل بأنها مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستهامية محذوفة الألف، وقد لحقها السكون لكثرة الاستعمال ولا اختلاف بين النحاة حول اسمية الاستهامية، أما الحرية فذهب بعضهم إلى أنها حرف، ويرى أن يورد هنا رأي عدد من النحاة في كم الحرية لتدو القيم الخلافية بين كم الاستهامية وكم الحرية وأنها ليست باسمين ولا علاقة لأي منهما بالاسم، وتمثل كل منهما عنصر تحويل تدخل على الجملة فنقلها أحدهما إلى معنى التكرير ونقلها الأخرى إلى معنى الاستهام، وببيهما نون واسع

يرى سيويه أن كم الحرية تكون بمرلة اسم تنصرف، في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا اسقط التنوين، بقول كم علام لك وهب، فعلام مجرورة من أو بالإضافة، وهي تماثل رُبَّ إلا أنها اسم ورت حرف، ومنهم من قال بأنها تعمل فيما بعدها كما تعمل كم الاستهامية، فيصون الحر بعدها.

كم عمّة لك يا جرير وحالة مدعاء قد حلت عليّ عشاري

ويرى صاحب الكافية أن كم الحرية تكون لعدد منهم عند المحاطب وربما يعرفه المتكلم خلافاً لكم الاستهامية التي يعلم معها السامع العدد منهم ويجهله المتكلم ويصب بعض العرب ميمكم الحرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستهامية على قرينة الحال وهي مجرورة من مقدرة، ولا يجوز أن يكون المحرور بدلاً من كم. ولكم الحرية صدر الكلام لما تتضمنه من المعنى الإنشائي في التكرير، كما أن رُبَّ لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وحب لها صدر الكلام

ويحوز تقديم الجار عليها كما يجوز تقديمه على الاستهامية، مع إن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجار عن محروره ممتنع لصعف عمله فجار تقديمه عليهما على أن يجعل الجار مع المحرور كالكلمة الواحدة كما أن كم الحرية والاستهامية واحدة لوحوب تكير الميم المصوب، ومع الحرية لأنها كناية عن عدد منهم ومعدود

أما الاستهامية^(١) فإنها اسم بمرلة كيف وأين، فإذا عملت فيما بعدها فهي بمرلة اسم يتصرف في الكلام موزون، وتعمل فيما بعدها، لأن ما بعدها ليس من صفتها ولا محمولاً على ما حملت عليه ويسأل بها عن العدد، فيقال

كم لك درهماً؟ أو كم درهماً لك؟ فوجب أن تقول عشرون درهماً أو ثلاثون درهماً وتكون كم عاملة فيما بعدها عمل العشرين فيه، وتكون (لك) مسية على كم، أي تعرب كم تعرب كم، لأن الأثر الذي يظهر على كم يظهر عليها

وبما يرى صاحب الكافية^(٢) فإن كم الاستهامية تدل على عدد ومعدود، والعدد منهم عند المتكلم معنوم في طه عند المحاطب، ومميزها مفرد منصوب حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد وحملت على المرتبة الوسطى لأن السائل في الأعلى لا يعرف أيهما الأعلى لكثرة أو القلة، وحملها على الدرجة المتوسطة والكثرة أولى وفصل المميز عن كم الاستهامية حائر في الاختيار نحو: كم لك علامة؟ ولا يجوز حر مميز لاستهاميته إلا إذا حرت هي بحرف البحر نكم قرش اشريت كتبت؟

وبرى بأن الأصل في الحملة الإحبار، والقائل كم كتاب قرأت، يقصد أن يحبر بكثرة الكتب التي قرأها، فهذه حمته حرية، ولكنه إن أراد أن يعبر عن معنى الاستهام فإن عليه أن يعبر عن معنى بحمله ليسأل عن عدد ومعدود يحملهما وبطل أن المحاطب بعدمها، ولا استطاع أن يعبر في (كم) لأنها عنصر مشترك بين الاستهام والإحبار، لذلك عليه أن يعبر في الحركة لإعرابية على لاسم الذي جاء بعده، فأصحت كم كتاب، بدلاً من كم كتاب وهذا يشير إلى أن الفتحة تحمل قيمة دلالة وصلة في فعل المعنى، صفة إلى عنصر التعميم الذي يكون عنه الحملة في المعنيين، فهي بعمه مستوية في الحرية صاعدة في الاستهامية فتكون كم في الحملة عنصر

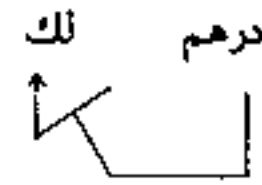
(١) الكتاب ١٥٦/٢ - ١٦٢

(٢) الكافية في البحر ص ٩٦ - ١٠٠

استفهام ليس غير ولا علاقة لها بالاسمية ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من الإعراب، نقول

كم درهماً لك؟

فالأصل في الجملة لك درهم، ولكن موضوع الإثبات هو عدد هذا الدرهم أو الدراهم التي هي لك، فقدم موضع العناية - خلافاً لما عليه نظام الجملة العربية في المستداً المكرة والخبر شبه الجملة - فأصبحت الجملة.



ثم دخلت عليها كم، ولكن احتمال اللبس قائم بين درهم مع كم الحرية وكم الاستفهامية، إذ ليس من المألوف أن يأتي الاسم مرفوعاً بعد (كم)، فتم نصب (درهم) لإزالة اللبس، فأصبحت الجملة:



عصر استفهام (م + ح) وينصح هذا في الجملة التالية
كم كتاباً قرأت

فأصل الجملة. قرأت كتاباً ⇐ تحولت إلى

كتاباً قرأت (والعرب إن أرادت لعناية شيء قدمته) ⇐ تحولت إلى
كم كتاباً قرأت جملة تحويلية فعلية استفهامية، فيها عنصراً تحويلياً أحدهما بالترتيب والآخر بالزيادة^(١)

(١) نظر تفصيل هذا في كتاب وفي نحو اللغة وبراكسها، الفصل الثالث

٧ - كيف (١)

تكون في الجملة لتفيد الشرط مثل ﴿يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾^(١) ولتفيد الاستفهام ويغلب أن يليها فيه فعل لأن الأصل في حروف الاستفهام أن يذكر بعدها الفعل (٢)، ولا تصلح (كيف) لاتنازع ما بعدها لما فيها، فتقول: ما مررت برجل سيء الخلق كيف رحل راعب في الشر

فحاء ما فيها محروراً، ولكن ما بعدها مرفوع فدم تجمع بينهما كيف على حركة واحدة وقد أجاز بعض الكوفيين ذلك وتكون كيف للسؤال عن الحال، حتى إن الحليل قد استفتح ورودها للشرط، إذ قل عندما سئل عن الجملة.

كيف تصنع أصنع، هي مستكرهة، وليست من حروف الجراء، لأن معانيها على أي حال تكن أكر ويقول ابن الحاحب كيف للحال استفهاماً، وعدت في الظروف لأنها بمعنى على أي حال، والجار والظرف متعديان، وكون كيف ظرفاً مذهب الأحفش؛ وهو عند سيويه اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو كيف أس؟ أضحج أم مقيم

وسوكت ظرفاً لإبدال منها الظروف نحو متى حنت؟ أيوم الست أم يوم الأحد وقال الأحفش يحور أبدل الحار والمحور منها، نحو: كيف ريد؟ أعلى الصخرة أم على حار

فكيف، عند سيويه اسم له موقعه، وهي وجوابها عند الأحفش منصوبان وتخرج الجملة مع كيف إلى معنى غير الاستفهام وعالماً ما يكون ذلك لتعجب مثل ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾ وقد نحف كيف كما جاء في قول الشاعر

(١) انظر في هذه أسئلة الكتاب ١ ٤٣٥، ٣ ٦٠، ١١٥، ٤ ٢٣٣، لإيضاح في علوم بلاغة

(٢) كتاب ١ ٤٣٥

كَيْ تَجْعَلُونِ إِلَى سَلَامٍ وَمَا تَثْرَثُ قَتْلَكُمْ وَلَطْفِي إِلَهِيحَاءَ تَصْطَرْمُ؟
ولما كانت كيف اسماً، فلا بد لها من محل من الإعراب ولما لم تكن الحركة الإعرابية تظهر عليها. فقد أعربها النحاة مسمية في محل رفع حر مقدم قبل ما يستغنى عنها، أي إذا كانت في جملة اسمية المبتدأ فيها موجود مثل كيف حالك؟ كيف أنت؟ وقبل طر وأعلم، مثل: كيف ظلت علياً؟ كيف أعلمته صديقك؟ أما إذا وردت مع ما يستغنى عنها، أي إذا كان ركناً الجملة قد ذكرنا فأنها تعرب حالاً مثل كيف جاء ريد؟

ويرى ابن هشام أن كيف يمكن أن تكون مفعولاً مطلقاً، كما في ﴿وَالْمُحِيلُ﴾ أي كيف فعل ربك بأصحاب القبلى، فالمقصود أي فعل فعل ربك بأصحاب القبلى، وأما عند سيويه فهي - كما ذكرنا - في موضع نصب دائماً على الحالية. وهي عند الأحفش والسيبراني في موضع رفع بالمتدأ^(١) والذي نراه في كيف - كما هو الحال في غيرها من عناصر الاستفهام - أن لا علاقة لها بالاسمية، وإن الذي جعل النحاة يحتفلون في إعرابها، فتارة هي حر، وأخرى هي حال، وثالثة مفعول مطلق، ورابعة أنهم عدوها من أصول الحملة التي ترد فيها، وليس الأمر كذلك، فهي عنصر تحويل ينقل الحملة من توليدية أو تحويلية بالحذف أو الريادة تميز الإحمار، إلى حملة تحويلية تعبر عن جهل المتكلم بأمر يرى أن المحاطب على علم به، أما إذا حُرحت إلى معنى آخر كالتعجب فإن ذلك يقوم على قرينة أخرى هي السياق، ولا يعني إن هذه الكلمة قد حُرحت من كونها أداة إلى القسم الثاني من أقسام الكلم، أي إلى الاسم نقول مثلاً

$$\text{حالك} = \text{م} + \emptyset \Leftarrow \text{عنصر استفهام (م} + \emptyset)$$

$$= \text{حملة تحويلية اسمية استفهامية}$$

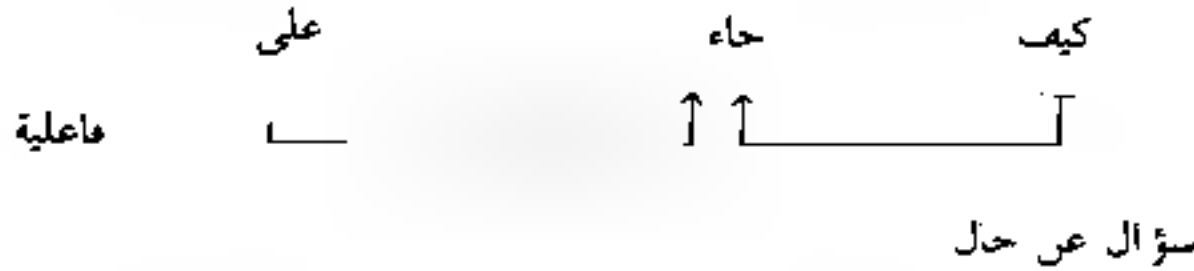
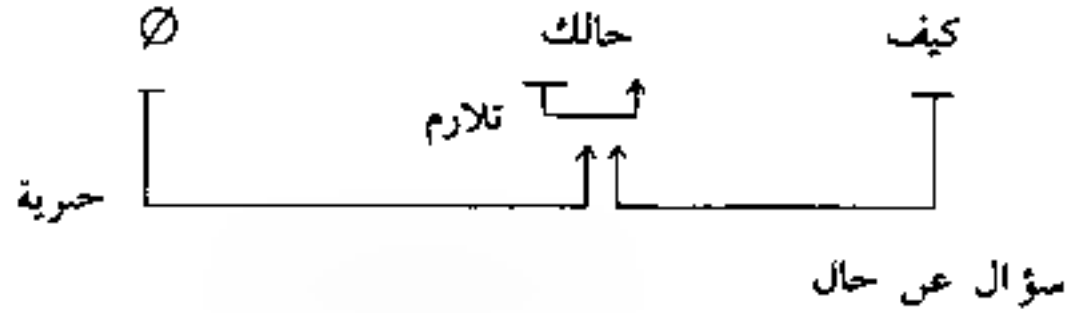
$$\text{ونقول حصر علي} = \text{ف} + \text{فا} \Leftarrow \text{عنصر استفهام (ف} + \text{فا)}$$

(١) وانظر معي ليل ١ ٢٠٦

= جملة تحويلية فعلية استفهامية

وبذا فإن (كيف) عنصر استفهام للسؤال عن الحال حيثما كانت، أو كما يرى سيويه بأنها بمعنى علي أي حال، وتكون الإجابة عنها بكلمة أو كلمات، أي بجملة بمعنى الحال أو في معناه مثل:

كيف أنت؟ عليل، سعيد، شقي، مسرور، . . . الح كيف جاء
علي؟ راكماً، مسروراً، عليلًا . . . الخ
كيف طست زيدا؟ كريماً . . . الخ
ويكون ترابط الكلمات في الحمل السامع مثلاً



٨ - أني

وتنحق بكيف في معناه في أحد استعمالاتها، فتقول ﴿أني يكون لي
علام وكانت امرأتي عاقراً﴾^(١) وفي استعمال آخر تعيد معنى من أين؟ مثل
﴿أني لك هدا﴾^(٢) وأصاف صاحب الكافية^(٣) أنها تعجيء بمعنى (متى) وأوز

(١) مريم ٨

(٢) ن عبود ٣٧

(٣) بكافية ٢ ١١٧

عليها قوله تعالى ﴿فَاتُوا حُرُوكُمْ أَيْ شَتَمُوا﴾^(١)

والذي يراه أن أني حقاً تلحق بكيف في معناه، فالأصل في أني لك هدا؟ هو هدا لك = جملة حرة (توليدية اسمية) = (م + ح)

حري عليها تحويل بتقديم موضع العناية فأصبحت

لك هدا = جملة تحويلية اسمية (ح + م) = الإحار مع توكيد المقدم ثم حري عليها تحويل بالربادة، فأصبحت

أني لك هدا = عنصر استفهام (ح + م)

= جملة تحويلية الحرة موضع عناية مجهول

= جملة تحويلية اسمية استفهامية

وتكون (أني) بمعنى كيف، بمعنى كف كان لك هدا، وكيف حصلت عليه وهكذا في ﴿أني يؤفكون﴾^(٢) بمعنى كيف يؤفكون، وكذلك في الآية موضع الخلاف ﴿أني شتم﴾، أي كيف شتم، أي في القبل من القبل، أو من الدر، وقصة ابن الخطيب عندما جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له حولت رحلي، تشير إلى هدا، وهي قصة معلومة معروفة

٩ و ١٠ - متى، آيات

نصر سيويه على أن (آيات) للسؤال عن الرمان، وهي بمعنى متى^(٣)، ويقول ابن الجاحظ آيات للرمان استهماً كمتى الاستهامية، إلا أن متى أكثر استعمالاً، وتكون آيات لعظام الأمور ﴿أيان مرساهها﴾^(٤) ﴿أيان يوم الدين﴾^(٥) ومما هو بين أن (آيات) تستعمل للاستهامة عن المستقل، أما متى

(١) الص ٢٢٣

(٢) المائة ٧٥، النوبة ٣٠، لمصون ٤

(٣) الكتاب ٢٣٥، ١، ٢١٧

(٤) لإعراف ١٨٧، الدرعاب ٤٢

(٥) الداربات ١٢

فهى للماصى كما هى للمستفل^(١)

والمشهور أن متى اسم من الظروف يرد بها السؤال عن الرمان دون السؤال عن العدد، ويجاب عليها بـ (اليوم، يوم كذا، أو شهر كذا، أو سنة كذا، أو الآن، أو حيث)، ولا يجوز القول متى ريد؟ لأن الرمان لا يكون حراً عن الجنة^(٢)، فهاتان أداتان تميزان معنى الاستفهام عن الرمان، يقول سيبويه^(٣) ألا ترى أن لو إساناً قال أيا، فقلت متى، كنت قد أوضحت، وإذا قال ما معنى متى قلت هي أي رمان.

وحقيقة هاتين الأداتين أنهما عنصران تحويليل يدخلان على الجملة فتحوّلان معناها إلى معنى الاستفهام عن الرمان ولا علاقة لهما بالاسمية ولا موقع لهما من الإعراب، إن هما إلا أداتان من أدوات المعاني.

متى السفر؟

متى حصرت؟

أيان يوم الدين؟

فإن كلا من الحمل السابقة تفيد الاستفهام عن زمن، وقد حذف من الجملة الأولى ركن رئيسي هو الحر، هكذا

السفر = Ø جملة تفيد الإحراق
↑

تحوّلت إلى - متى السفر Ø
↑↑
حرية
استفهام

(١) وانظر الكافية ٢، ١١٧، ولريد من تفصيل في متى انظر الحى الدي من ٥٠٥، والكتاب ٢١٧/١ - ٢١٨، ٥٩/٣، ٧٣، ٧٨، ٤، ٢٣٣

(٢) الكافية ص ٢١٦

(٣) الكتاب ٢٣٥/٤

= حملة تحويلية اسمية استهامية والاستههم فيها عن رمز

وأما في متى حصرت

استههم ———— ↑↑ فاعليه

فأصلها . حصرت = ف + ف

تحولت إلى عصر استههم (ف + ف)

= حملة تحويلية فعلية استهامية

وهي . متى يوم الدين ∅
 ———— ↑
 ———— ↑↑

= حملة تحويلية اسمية استهامية، والاستههم فيها عن رمز

١١ - أين^(١)

يستهم بها عن المكان، فيقال أين وحدته؟ فيكون الجواب أمام البيت، أو فوق أو حلف. أو تحت أو الح

وأين مية على الفتح، ولا تصح أين لاتناع ف قلها بما بعده بالحركة فلا يقال رأيت ريد، فأين عمراً؟ لأن أين يبدأ بها ولا يصمر بعده شيء

ويقول ابن الحاجب وسيت على الحركة للساكين، وعلى الفتح لاستهمال الصم والكسر بعد الياء وما قساه في الأدوات السابقة بقوله في (أين)، فهي أداة ولا علاقة لها بالاسمية فلا تحتاج إلى إعراب لا طاهر ولا محلي ولا مفرد، ولا هي عن أصل متحرك ولا عن ساكن متحرك لالتقاء ساكنين، فهي أداة استهم حدث هكذا، يستهم بها عن المكان فيقول

أين ريد ؟

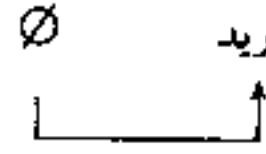
أين وحدت علياً؟

(١) وانظر الكتاب ٤ ٢٣٥، الكاف ٢/١١٧، لإصباح في علوم اللغة ٢٣٤

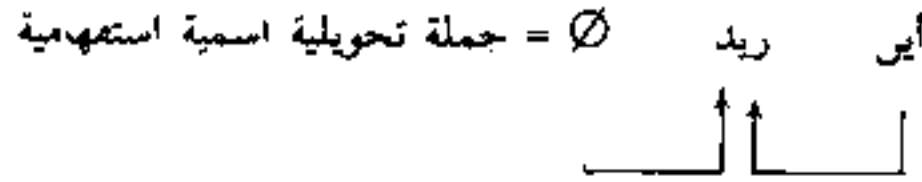
وقد يكون الجواب للسؤالين - هي المسجد

ولكن الحملة الأولى : أين ريد، حملة تحويلية دخلت عليها أين للتعبير عن السؤال عن المكان الذي يجهله المتكلم ويتوقع أن المحاطب يعلمه، أو هو حقاً يعلمه، فالحملة الأصل ريد موحود، أو ريد هي المسجد أو زيد....

وتحليلها كما يلي :

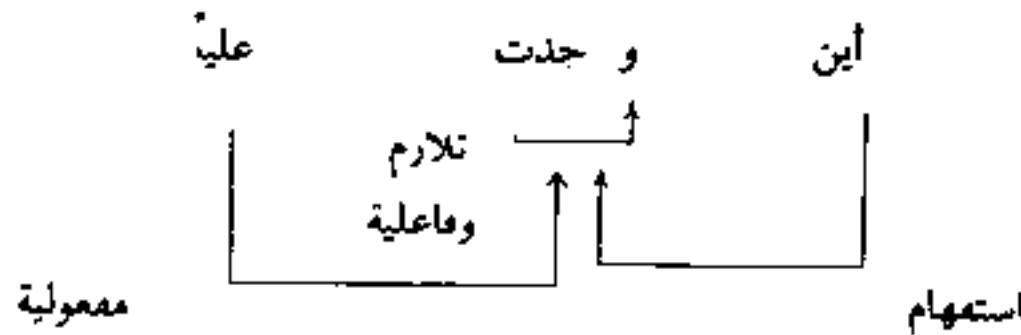


ثم دخل عليها عنصر من عناصر التحويل بالريادة (أين) لتفيد معنى الاستفهام، فأصبحت الجملة



ويكون الجواب، هي المسجد، والتقدير ريد هي المسجد، بالإشارة Ø في التحليل اللغوي، تشير هـ إلى أن المتكلم يصع في دمه باب الحبر، ولكنه لم يجسده بممثل صرفي، أما هي الحملة الثانية، فالأصل التولدي وجدت علياً = ف + هـ + مـ

= جملة توليدية فعلية = إخبار ثم تحولت إلى حملة تحويلية فعلية استفهامية = عنصر استفهام (ف + هـ + مـ)



وبد فإن أدوات الاستفهام أدوات تدخل على الجملة التوليدية الاسمية أو الفعلية فتحولها إلى معنى الاستفهام، أو تدخل على الجملة النحوية ويكون موضوع الاستفهام في صدرها فتتقدم عليه أداة الاستفهام لتحديد مكانه أو زمانه أو حاله أو داته الخ أو لتحديد النسبة بين ما يتقدم عليه أو يأتي بعده.

الاستفهام المسمى «محذوف الأداة»

يرى النحاة أن أداة الاستفهام الرئيسة، أو ما تسمى أم الناب، يمكن أن تحذف من الجملة اعتماداً على السياق، وتبقى الجملة جملة استفهامية، فتحذف الهمزة، اعتماداً على قرينه معينة كوجود (أم) في الجملة وعلى ذلك حَرَّح النحاة قول الشاعر

هو الله ما أدري وإن كنت دارياً سجع رمين الحمر أم شمر؟
أو على ما في الجملة من حوار، كما في بيت عمر بن أبي ربيعة
فألو تحبها؟ قلت هراً عدد الرمل والحصى والنراب
فوجود قالوا قلت، يشير إلى أنهم يسألونه وهو يحب، فقال
النحاة هناك همزة محدوفة والتقدير أتحبها؟

وقد حَرَّح النحاة بيت الكميت

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مي ودو الشيب يلعب؟
على أنه من الاستفهام محذوف الأداة استناداً إلى المقام أو السياق
الذي قيل فيه البيت

أما بقية أدوات الاستفهام فإنها لا تحذف، فلا تحذف هل حشية اللبس وعدم وضوح المراد بالسؤال عند حذفها، لأن لها معنى خاصاً في الجملة الاستفهامية (الاستفهام عن النسبة) وأما بقية أدوات الاستفهام فلأن ما يستفهم عنه بها هو المعنى الحقيقي الذي تنصرف له الجملة، أي تتحول

له، كالزمان أو المكان أو الحال أو . . الح

والذي نراه أن الاستفهام ناب من أبواب المعنى يؤدي بأداة ، ويؤدي بفعل ، ويؤدي بنعمة صوتية ، وكل من هذه العناصر يؤدي معناه ويقع في موقعه أصالة وليس نيابة عن غيره ، فهو في موقعه أصل ، فالنعمة الصوتية أصل في اللغة المنطوقة ، واللغة المنطوقة أصل اللغة وقد كان العربي القديم يعبر عن فكره وعمّا في نفسه سليفة دون معرفة بأي من المصطلحات الصوتية أو اللغوية التي نعرفها الآن ، والتي بدأت ندرتها الأولى في القرن الثاني الهجري ، وطورها النحاة ستة بعد ستة إلى يومنا هذا .

ولا شك أن كثيراً من اللغات المنطوقة ما تزال بلا صيغ مكتوبة ، ويعبر بها كل أفرادها عمّا في أنفسهم دون استناد إلى نحو بالمفهوم الذي نعرفه^(١) وكل لغات البشر قد بدأت منطوقة ثم جاءت الرموز المكتوبة للتعبير عنها بعد زمن يقصر أو يطول ، ويحتد من لغة إلى أخرى ، وهذا يعاثل ما عليه الإنسان في الوقت الحاضر ، فكل ما قد تعلم لطق قبل الكتابة يرمز طويل ، إذ إن الأطر الرئيسة للغة قد تأسست في أدهاسا قبل أن يذهب إلى المدرسة ، وعندما أخذنا نتعلم الكتابة ، فإننا أخذنا نتعلم كيفية كتابة رموز نحن نعرفها ، فإن كانت هناك أسقية فهي للوجه المنطوق من اللغة وليس لوحها المكتوب^(٢) ويصيف بالمير قائل^(٣) . . وأكثر من ذلك فإن اللغة المكتوبة في كثير من حواسها تمثل أداة نقل للاتصال في مجتمع أقل حودة من اللغة المنطوقة ، فإذا أخذنا عدد الحروف الهجائية المستعملة في لغة الإبحيرية فإن مسحد أنها ليست كافية للتعبير عن أوجه الطق فيها وهناك تقصير وصح في اللغة المكتوبة في نقل السعيم فلو فسا مثلاً

(هي حميلة جداً) سعمه صوتية صاعدة - هانطة في آخرها ، فإننا نعي بذلك جملة حصرية ولكن إذا قلنا نعمة هانطة - صاعده فإن المعنى

(١) انظر F Palmer Grammar p 26 ٧

(٢) انظر F Palmer Grammar p 27 28

وقد قمت بترجمة هذا الكتاب وبعده بنطباعه

(٣) السابق ٩١ p 29

يختلف مع أن الصيغة واحدة، وإن هذه المعاني لا يمكن تجسيدها في اللغة المكتوبة مع أن التنغيم يمثل جزءاً أساساً من اللغة وربما من النحو أيضاً. ومن الممكن مقابلة التنغيم في الجملة: ؟ She's pretty بالجملة البديلة "Is she pretty"، فإن في الجملة الثابتة أداة تؤدي إلى تعيير ترتيب الكلمات لتكوين صيغة السؤال والتنغيم يقوم بوظيفة مماثلة، وكثيراً ما يكون التنغيم مميزاً نحوياً. ولا يكون معه غموض في المعنى إذ إنه يكشف عن المعنى المقصود»

والعربية كغيرها من اللغات، تعتمد على التنغيم في نقل المعنى، أو كما سمي «عصر تحويل»^(١) يدخل على الجملة التوليدية أو التحويلية فيقلها من معنى إلى معنى آخر إلا أن النحاة العرب القدماء قد أهملوه لأن مهمتهم كانت في ساء نظرية العامل ترير الحركة الإعرابية، ولما لم يكن للحركة الإعرابية دور في ترير الحركة فقد أهملها النحاة.

ذكرنا أن الاستههام معنى من المعاني يؤدي بالأداة وبالمفعول وبالتنغيم، وما كان قول الله تعالى

﴿وَإِذْ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ نِكْمَاتٍ فَاتَمَّهِنَّ، قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي؟ قَالَ لَا يَبَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٢) إِلَّا مَثَلًا سَاطِعًا لَوْصُوحِ الْمَعْنَى اعْتِمَادًا عَلَى الْعَمَةِ الصَّوْتِيَّةِ ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي؟﴾ سَوَالُ جَوَابِهِ، ﴿لَا يَبَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ شَهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ؟﴾^(٣) سَوَالٌ مِمَّنْ يَجْهَلُ إِلَى مَنْ يَعْصِمُ أَوْ يَرْتَجِي مِنْهُ الْجَوَابَ، فَجَاءَتْ بَقِيَّةُ الْآيَةِ تَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ، تَتَّبِعِي مَرْصَاتٍ

(١) نظر مؤلف، «في نحو اللغة» و«ر كيه»، الفصل الثالث

(٢) البقرة ١٢٤

(٣) البقرة ٢١٧

أرواحك؟^(١) سؤال إنكاري يعتمد وصوح معناه على النعمة الصوتية التي يؤدي بها فالمبنى تام والمعنى واضح حلي ومن ذلك قول الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم «وإن ربي وإن سرق؟» كما جاء في صحيح البخاري ومسلم

وأجاب صلى الله عليه وسلم «وإن ربي وإن سرق» فكانت حملة الرجل بصفة صوتية صاعدة، في حين كانت إجابة الرسول بصفة صوتية مستوية، إجابة عن سؤال. وأمثلة أداء المعنى بالعمة الصوتية في الشعر كثيرة

فقول الشاعر واضح مع أنه لا أداة فيه

قالوا: تحها؟ قلت بهراً عدد الرمل والحصى والتراب
ومنه قول الشاعر:

أنقى عصاه وأرحى من عمامه وقال صعب، فملت الشيب؟ قل أجل
ومنه قول الشاعر

طربت وما شوقاً إلى البصر أطرب ولا لعماً مي ودو الشيب يلعب؟
فيستكر الشاعر هنا أن يلعب من عراه الشيب، وكان في سن الكهولة
ومنه قوله الشاعر

النسر ينقص والسقام يريد والدر دافية وأنت بعد
أشكوك أم أشكو إليك؟ فإنه لا يستطيع سواهما المحمود
فيعاتب الشاعر صديقه أو من يُحب، ويقول بأنه مختار لمن يوجه
شكواه، أشكوي لذلك الحبيب أم يشكوه؟

ومنه قول الأحنط

كدبتك عيث أم رأيت بواسط فليس الظلام من الرباب حبلاً

(١) التحريم ١

والتقدير. أكدتك عيك... .

ومنه قول ابن الرقيات:

رأب بي شيلة في الرأ من مني ما أعياها
فقلت أرى قيس دأ؟ وعير شيب يعحبها
ومنه قول الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدري وإن كنت درباً شعيت من سهم أم شعيت من مقر

ومنه قول المتنبي

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والين جار على صمعي وما عدلا
والمعنى فيما يرى ابن هشام^(١) وكيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل
عبري.

ومنه قول أبي فراس

أنظف حسرتي وتقر عيني ولم أوقد مع العارين ساراً؟
والأمثلة لهذا الباب كثيرة وقد قل الحاجة فيها كلها بأن هناك أداة
ستفهم محدوفة وقد مدروها همزة، لأن الهمزة أم باب الاستفهام وتصح
للتصور وللتصديق، وهذه محاولة منهم لتحسد معنى الاستفهام الذي كان
يهمهم من الشواهد السابقة ومما يماثلها في لغة لسان العرب، ولو لم تكن
يفهم لرده أساء لعربية بذاك. وعني عن الذكر أن الاستعمال المعاصر لغة
العربية في معظم نفاع أرض العرب بسير عني هذا اللفظ فيقولون حيث؟
ويقصدون أحيث؟ فهموا الدرس؟ ويقصدون أفهمتم الدرس

فالجملة الصوبية تمثل عنصر تحويل، ينقل الجملة من معنى إلى معنى
حر، وتقع في الجملة عنصر من عناصر أداء المعنى، شأنها شأن غيرها من
مورسمات الجملة وفرويماتها

(١) المعنى ص ٢٠

الاستفهام غير المباشر

ويقصد به تعبير المتكلم عن معنى الاستفهام بغير استعمال أداة من أدوات الاستفهام، وبغير تعميم، فيستعمل المتكلم لذلك فعلاً أو اسماً يعيد هذه المعنى، فيقول:

أسأل، أو يسأل، أو سألي، ! عن الرمن الذي مكثه

أو يقول استفهم، أو أي فعل مما يتصرف له هذا أمام الجملة الخبرية

يستفهم عن

وقد يستعمل اسماً يعيد ذلك المعنى فيقول سؤالي كان عن
ويبدو أن هذا نوع من الاستفهام غير كثير في عربه عصر الاحتجاج، وقد
وردت في القرآن الكريم متنوعة في بعضها نعمة صوتية في الجملة التي
تلتها

﴿يسألوك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾^(١)

وفي بعضها الآخر بلا نعمة ولا أداة مثل

﴿يسألوك عن الأهلة﴾^(٢)

﴿يسألوك عن الحمر﴾^(٣)

فقد أعاد الفعل معنى السؤال وإن لم يكن في الجملة عصر آخر من
العناصر المباشرة في أفادة الاستفهام

فمما هو واضح أن جملة الاستفهام تتكون من عدد من المصائب الصرفية
على سبيل الجملة التوليدية أو الجملة التحويلية، وكل منى من هذه المصائب

(١) البقرة ٢١٧

(٢) البقرة ١٨٩

(٣) البقرة ٢١٩

يتضمن جزءاً من اجراء المعنى ويمثل باباً نحوياً فيأخذ حركته الإعرابية، ويصلح هذا المبنى لأن يكون موضوعاً للسؤال، سواء كان مسدداً أم مسدداً إليه أم تكملة أو قيداً مما يلحق بالجملة الأصل. ويكون موضع الاستفهام أو السؤال تالياً لعنصر الاستفهام الذي يدخل على الجملة ليحولها إلى باب الاستفهام من باب آخر من أبواب المعنى. فأتيت إن قلت أريد أكرم حالداً، فصورة الأكرام عندك معلومة، وإنما الشك في من أوقعه، وهذا خلاف لقولك: أأكرم ريد حالداً، حيث الشك في عملية الأكرام ذاتها، وهذا يحالف كذلك أحالداً أكرم ريد، التي لا يشك المتكلم في وقوع الحدث، ولا في موقع الحدث وإنما الشك في من وقع له الحدث وهذا يبين شيئاً مما يدفعنا إلى القول بأن الجملة السابقة في تراكيبها الثلاثة حملة فعلية، تصدرها اسم أم فعل، فالاسم المتقدم (ريد) فاعل وهو موضع الاستفهام والشك ويكون الاستفهام عن حال أو عن زمان أو عن مكان أو الح أدوات لا علاقة لها بالاسمية وهي دحيلة على الجملة الأصل فتحولها إلى جملة تحويلية ذات معنى معين

الفصل الثاني الشيء ، مباني تركيبه ودلالاتها

الشيء باب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يحالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يصد ذلك، أو بصرف دهر السامع إلى ذلك الحكم عن طريق غير مباشرة من المقابلة أو ذكر لصد، أو تعبير يسود في مجتمع ما فيقرن بصد الإيجاب والإثبات

ما عليه كتب النحو في لراث العربي القديم، ومن سار على منهج القدماء في التأليف أن لا يكون لشيء باب مستقل واحد، ولكن البحث في هذه المصنفات بحد أن عناصر الشيء مشورة في أبواب مختلفة تلحق كل منها بالباب الذي تترك على أواخر الكلم التي نليها حركة مشتركة مع نقه أدوات ذلك الباب، ولا عرابة في ذلك، فقد قامت در ستهم على نظرية العامل - كما فصل سابقاً - ولعامل في حقيقة أمره بحث في ترير وجود لحركات الإعرابية على أواخر الكلم في الحمل، فجد مثلاً (لا) و(ما) و(إن) في المرفوعات أو في لمصنوعات، فإن نصب الاسم بعد (لا) نحقت بأن التي هي لتوكيد الإثبات، وإن رفع الحقت بلس التي هي في باب كان وأحواتها، وإن نصب الحز بعد (ما) الحقت بليس وهي الحجازية وإن لم ينصب نقت ما مهيمة بيمية غير عامدة، وأما (إن) فأنه جدد لقول فيها في باب إن المشددة التي تحقف فتشير أحياناً إلى معنى لشيء، وتلحق بليس التي تجمع في باب واحد مع كان وأحواتها التي منها ما تشير إلى الرمز الماضي ومنها إلى الحال ومنها ما يفيد التحول والتصيرورة الح، ولا رانط

بيها إلا أنها تترك أثراً إعرابياً متماثلاً على الحر^(١)، أما (ما) فأنها أن دخلت على اسم فأنثرت فيه فهي العاملة الملحقة بليس - كما ذكرنا - أما إن لم تترك أثراً فهي التي لا تعملها القبيلة التي تستعملها مع أنها ترمي بها إيصال معنى النفي، أما أن دخلت على الفعل فهي المهمة التي لا نجد عنها حديثاً مستقلاً في كتب التراث، في حين نجد الحديث عن (لم) و(لما) و(لام الأمر)، في باب واحد أبهر ما يجمع بيها أنها تترك السكون على الفعل المضارع، أو تنفيه بلا نون إن كان من الأفعال الخمسة، ويفصل بيها وبين (لن) التي تعيد معنى النفي لأن الحركة مع (لن) فتحة ومع (لم) سكون على الفعل المضارع.

وسعمل هنا على دراسة أساليب النفي بجمع فيه العناصر التي تعيد معنى النفي في باب واحد بصرف النظر عن الحركة لإعرابية التي يقتضيها هذا العنصر على أواخر الكلم في الجملة، ولا نهمل هذه الحركة مع أن قيمتها الدلالية ليست كبيرة، ولكن الاهتمام بها يكون لإقامة ما اسميه حط سلامة المسمى ثم ندرسه في ضوء تعدينا لنظرية التوليدية التحويلية، بجمع فيها عناصر النفي في إطار واحد ذي شقين في الحملة التحويلية الاسميه، وفي الحملة التحويلية الفعلية، وبدأ بالحملة التحويلية الاسميه

الجملة التحويلية الاسميه

ذكرنا سابقاً أن الجملة إن كانت طلقاً لأحد الأطر الرئيسة لساء الجملة الأصل أو النواة سميت توليدية، وأطلق عليها اسميه أو فعلية في ضوء هذا الإطار فتسمى توليدية اسميه أو فعلية، وإد طراً عليها عنصر من عناصر التحويل أصبحت حملة تحويلية ونقبت اسميه أو فعلية كما كانت، فالقول بالاسميه أو الفعلية تركيبى سائى، أما القول بالتحويل والتوليد، فإن ارتباطه يكون بالمعنى الأصل القريب أو التوليدي بالمعنى البعيد أو التحويلي

(١) قد بينا أن ما يسمى كان وأخواته هي عناصر تحويل بالترابيع، بعد كل عنصر معنى معين، وتكون الحركة حركة إقتضاء، ويسبب بعض عناصر، انظر الفصل الثالث من مؤلفنا في نحو اللغة وبراكسيه

ذكرنا أن أطر الجملة التوليدية الإسمية هي

م + ح (متدا معرفة + حرة نكرة) = مسد به + مسد

ح + م (حر شه جملة + متدا نكرة) مسد + مسد إليه

فتكون الجملة توليدية حرة مشتة، فإذا ما أراد المتكلم بهي الحر
أدخل على الجملة عنصراً من عناصر النفي وهي

١ - ليس^(١)

ذهب النحاة في ليس مذاهب عدة فمنهم من عدّها في الأفعال
الناقصة، وهم جمهور أهل الصرة ومنهم من عدّها حرف عطف، وهم
جمهور أهل الكوفة. ومنهم من عدّها من أدوات الاستثناء وفريق رابع عدّها
مهمة تعيد النفي ليس غير. فلا عمل لها عند هذا الفريق وحجتهم قول
العرب ليس الطيب إلا المسك

وقد اعتمد القائلون بفعليتها على اتصال الصمير بها، فنقول، لست
ليسوا، لسا، ليست كما تقول - كتبت، كتبوا، كتبا، كتبت . الح

والذي نراه أن هذه اللفظة - بصرف النظر عما قيل في أصلها وفي اللفظة
التي أسلت منها إلى العربية . عنصر هي ليس غير، ولا علاقة لها باسمية
ولا بفعلية، فإن كان الاسم ما يشير إلى مسمى، والفعل ما يشير إلى حدث
ورمى فإن (ليس) دال يفترق إلى مدلوله بين لمسميات! ولا يشير إلى حدث
ولا إلى رمى^(٢)، يدخل على الجملة التوليدية أو التحويلية الاسمية فيبقدها من

(١) في هذا الموضوع انظر الكتاب ١، ٥٧، ٢، ٣٧، ٣٤٧، وأصول من السراج ١، ٩٣، ولقنطص
٨٧/٤، ١٩٠، ٤٠٦، وشرح لفصل ١١١/٧، وحي الداني ٤٩٣، معي الديب ٣٨٧،
شرح التصريح ١، ١٨٦، الجمع ١، ١١٤، الفصل ٢٦٨، الأرميه ٢٠٤، وإيضاف مسألة
(١٨)

(٢) وقد قال بعض النحاة بأن ليس لمي الحال وذهب حرون إلى أنها هي الماضي ولهي
لحال فإذا استثبنا لأمثله القرآنية من إشارة إلى زمن لا إنها لا تصح أمثلة مع نحن
مصدده، وهي ذات إشارة وسعة لدلالة تربط أحياناً بالماضي والحاضر والمستقبل في ب
واحد كما هو الحال في كان مع الذات الإلهية - فإن نجد أنها ترتبط بالحال تشير إليه إشارة
صميه ليست صريحه

معنى الإثبات إلى معنى النفي وقد يراد في الحذف حرف الميم أو حرف من
ليعيداً مريداً من التوكيد للحذف المنهني، نقول

- ١ - ﴿لست كأحد من النساء﴾^(١)
- ٢ - ﴿لستم على شيء﴾^(٢)
- ٣ - ﴿ليسوا سواء﴾^(٣)
- ٤ - ﴿ليس ظلام للعبيد﴾^(٤)
- ٥ - ﴿ليست البصاري على شيء﴾^(٥)
- ٦ - ﴿ليس على الأعشى حرج﴾^(٦)
- ٧ - ﴿ليس بي سماءة﴾^(٧)

فهذه الحمل كلها جمل تحويلية اسمية، كان التحويل في بعضها
بإحذف والزيادة، وفي القسم الآخر كان التحويل فيها بالزيادة فالآية الأولى
أصلها التوليدي

أنت كأحد النساء

ثم كان التحويل بزيادة عنصر النفي (ليس) فأصبحت لست كأحد
النساء، ثم دخلت (من) لتفيد توكيد الحذف مفعلاً، ومثلها الآية رقم (٤)،
فأصلها التوليدي

هو ظلام

ثم كان فيها عنصر النفي ليس هو ظلام، ثم حذف المسد إليه لدلالة
السياق عليه

(١) سورة الأحزاب آية ٣٢

(٢) سورة بقره آية ٦٨

(٣) سورة ن عمر ن آية ١١٣

(٤) سورة ن عمر ن آية ١٨٢

(٥) سورة بقره آية ١١٣

(٦) سورة النور آية ٦١

(٧) سورة الأعراف آية ٦٧

ليس طلاماً، ثم أضيفت (للمعبد) للتحديد والتخصيص؛ وأخيراً
أُتصلت بها الباء لتوكيد الخير معيماً، فأحدث وضعها النهائي

أما الآيتان ٢ ، ٣ فالأصل فيهما.

أنتم على شيء = م + ح

هم سواء = م + ح

ولما كان المسند إليه (المستنداً) معرفة وحبره شبه جملة أو مفرداً نكرة،
فإنه قد أخذ موقعه في إطاره من الجملة التوليدية، ثم دخل عليهما عنصر
التحويل بالريادة، ولما كان المعنى المطلوب هو النفي، فقد كانت الزيادة
لإفادة النفي، فأصبحت كل واحدة في وضعها النهائي الذي هي عليه،
ومثلهما تماماً الآية رقم (٥)

وفي الآيتين ٦ ، ٧ فإن الجملة التوليدية قد كان ترتيب مورفيمات
المسي فيهما، طبقاً لإطاره في الجملة التوليدية. ح + م

على الأعمى حرج

بي سفاهة

والحبر شبه جملة والمستند نكرة، فتقدم الخبر على المسند تقدماً لازماً
سائياً وليس لمعنى بعده غير الجملة النواة، ثم دحنت عليهما (ليس) التي هي
لإفادة النفي، فتحوّلت الجملة إلى جملة تحويلية ولكنها بقيت جملة
اسمية، فأصبحت جملة تحويلية اسمية، والتحويل فيها بالريادة
لنفي، ومثلها ﴿وليس له من دونه أولياء﴾^(١)
﴿ليس عليه في الأميين سبيل﴾^(٢)

وتحليلهما ~ (ح + م) وهناك تركيبان آخران تأتي عليهما ليس في
الجملة التحويلية الاسمية نحو.

(١) سورة الأحقاف ، آية ٣٢

(٢) سورة آل عمران ، آية ٧٥

﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾^(١)

﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾^(٢).

وهي الأولى حصل تحويل بالترتيب، والريادة - وقد ذكرنا أن كل تحويل يكون لمرص يتعلق بالمعنى - فالأصل التوليدي: هو من أهلك = م + ح ثم جرى عليها تحويل بريادة (ليس) لنهي الإثبات فأصبحت ليس هو من أهلك = ~ (م + ح)

ثم جرى تحويل آخر بالترتيب فتقدم موضوع العناية والاهتمام، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فأصبحت

هو ليس من أهلك

م ~ خ
↔ √^ع

ثم عمد إلى تأكيد الحملة المنية، فريدت إن، فأصبحت الحملة:

(إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)

√ (م ~ ح) .

فإن كان النهي قد وقع على المتدا والحر، والتوكيد قد وقع على النهي، فإن النهي قد وقع عليه توكيد في المسد والمسد إليه √ ~ (م + ح)

وهي الآية الثانية، الأصل التوليدي

لهم طعام

شبه حملة + متدا نكرة = ح + م

(١) سورة هود، آية ٤٦

(٢) سورة العنكبوت، آية ٦

ثم أُصيف إليها الجار والمحرور للتحصيل (من صريع)، فأصبحت

لهم طعام من صريع

ولمّا أريد بالمعنى في وصول أي طعام لهم غير هذا الطعام (من صريع) فقد أُصيفت (ليس) للنفي و (إلا) لتوكيد التحصيل والمخصص، فأصبحت

ليس لهم طعام إلا من صريع

~ (ح + م + \sqrt{e} ت)

وهناك نمط آخر تأتي عليه (ليس) في الجملة الاسمية، فقد يأتي المتكلم بالحبر بعدها مباشرة، وفي هذا توكيد له وإبرار لأهميته، أو أن يأتي بالمتداً بعدها مباشرة فيقصد تسليط السمع على ما في الجملة من إثبات ليس غير، ويأتي لهدس المطيب نمط فرعي فيه اختلاف بين النحاة وهذان هما النمطان الرئيسان، تتبعهما بالنمط الفرع يقول تعالى

﴿ليس الّٰئر أن تولوا وحوهكم﴾^(١)

فقد قرأ حمزة وحفص نصب (الّٰئر) وقرأ به السعة بالرفع (الّٰئر)^(٢) فهاتان قراءتان لا ريب في أي منهما تأبها عن رسول الله الصادق الأمين في ما يحبر به عن ربه، والذي براه في توحيهما، أن من قرأ بالرفع فقد جعل المصدر المؤن هو بحر، والبر هي المتداً، ونصب السمع على الجملة في ترتيبها الأصل

~ (م + ح)

فيكون التقدير الّٰئر توليتكم وحوهكم

(١) لعمرة ١٧٧

(٢) حجة القراءات ص ١٢٣، وسبعة ص ١٧٥، وحجة ابن خنويه ص ٦٩، ومعاني القراء ١٠٣، وإعراب العرب ص ١٨٨

تحولت إلى ← ليس التبر توليتكم وحوهكم

ومثلها قوله تعالى ﴿وليس التبر بأن تأتوا البيوت من ظهورها﴾^(١)
رفع التبر وبإضافة الماء في الحر

أما من قرأ سبب (التبر) فقد أراد أن يكون المصدر هو المسد إليه أو
المتدا، ولكن الحر هو موضع العناية والاهتمام، فقدم، فأصبح الآية

التبر توليتكم وحوهكم

ح + م

ثم تحولت إلى ← ليس التبر توليتكم وحوهكم

~ (ح + م)

أما النمط الصرع فهو تقدم معمول ليس عليها، فقد قال فريق من أهل
البصرة بحوار تقديم معمولها عليها مستدلين بقوله تعالى

﴿ألا يوم يأتهم من مصرفاً عنهم﴾^(٢) حيث تقدم معمول الحر عليه
ويدعمون حجتهم بحوار تقديم معمول خبر كان عليها

﴿أهؤلاء أباكم كانوا يعدون﴾^(٣)، فأحاروا مثل قائماً ليس ريد

وقد رفض أصحاب الرأي في الكوفة مثل هذا التركيب معتمدين على
أن ليس فعل غير منصرف، فلا يجوز أن يكون له ما للمتنصرف وبهذا الرأي
أحد أبو حيان فقال

ليس في النهي (كما) و(ما) لا تعمل فكذلك ليس، ودلت أن ليس
مسلوبة الدلالة على الحدث والرمز . وليس إنما يدل على نهي
الحكم الحراري عن المحكوم عليه فقط ولم يسمع عن العرب

(١) سورة بقره، آيه ١٨٩

(٢) سورة هود، آيه ٨

(٣) سورة سبأ، آيه ٤٠

قائماً ليس ريد

ويبدو أن ما يقوله أبو حيان في العبارة الأخيرة في النص السابق تشير إلى دقة ما يأخذ به عالم اللغة المعاصر، وهو أن يصف الظاهرة الدعوية كما هي، وليس قياساً على ظاهرة يتوهم بأنها تماثلها ولا جامع بينهما في حقيقة الأمر، وقد رفض النحاة القدماء أنفسهم هذا النمط من لقياس، فقالوا رداً على من قاس على ﴿إلا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ بأن المعمول هـ طرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره^(١)

فلا يرى أن مثل هذا تركيب إلا من قبيل النرف المكري وانعكسه الكلامية في صرب الأمثال لكل ظاهرة تحظر بالنال وإن لم تكن هذه الأمثال مما قالته العرب، فإن كنا ندرس لغة العرب كما جاءت عنهم، فإن ذلك يقتضي أن ندرسها كما هي أو قياساً على ظاهرة جاءت فيها، فنقيس مثلاً تركيباً على تركيب مناظر في لغة لسان العرب أم أن نقتصر تركيباً لغوياً لا مثيل له في العربية، فإن ذلك يقودنا إلى البحث في غير طواهر للغة ويصرفها عن طواهرها، بل يصرفنا إلى وضع القواعد السجوية لتلك طواهر المقترصة، وإلا فما الجامع في القياس بين الآيات التالية

﴿إلا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾^(٢)

﴿أهؤلاء أياكم كانوا يعدون﴾^(٣)

﴿وانفسهم كانوا يظلمون﴾^(٤)

وقد تدخل الهمزة على ليس فتحول الجملة إلى معدي مختلفة، منها

الإنكار، والطلب، والإثبات المؤكد الذي يكون فيه المتكلم على علم بموضوع لسؤال، في حين يكون السامع أو المحاطب - على - على غير علم

هـ

(١) انظر الأشموني ١ ٣٥٥

(٢) هود ٨

(٣) ساء ٤٠

(٤) لاعراف ١٧٧

ولذا يكون الجواب عنها بما يفيد الإيجاب، يقول تعالى

﴿الست بربكم؟﴾ قالوا بلى ﴿^(١)

﴿اليس الصبح بقرب﴾ ^(٢)

﴿اليس في جهنم مثوى للكافرين﴾ ^(٣)

﴿اليس ذلك بقدر على أن يحيي الموتى﴾ ^(٤)، بلى

٢ - ما ^(٥)

تدخل (ما) على الجملة المفعلية ولا تترك أثراً على الفعل وتدخل على الجملة الاسمية فتحولها من الإثبات إلى النفي، وكانت بعض القبائل في الحجاز تغير حركة الحرف كما تغيره عند دخول (ليس) عليها، في حين أهملت تعميم هذه الحركة في لغتها وقد عدّ سيويه هذا القياس في اللغة ^(٦)، ولتماثل بين الحركة التي تقتضيها (ما) وتلك التي تقتضيها (ليس) على المسند، فقد الحقت ما بليس، ولم توضع معها في باب واحد في حين وضعت ليس مع كان وصار وأصبح وأضحى وما زال الح في باب واحد على الرغم مما بينها من اختلاف في المعنى، ويشترط النحاة لأعمال (ما) عمل ليس شروطاً أهمها

١ - أن يتقدم اسمها على حرها، فإن تقدم الخبر أهملت ولم تعد مما يلحق بليس

٢ - ألا يتقصص بهي الحرف بآلة

(١) سورة الأعراف، آية ١٧٢

(٢) سورة هود، آية ٨١

(٣) سورة العنكبوت، آية ٦٨

(٤) سورة القيامة، آية ١٠

(٥) مرید من التخصيص انظر الكتاب ١ ٥٧ - ١٢٢، انقضب ٤ ١٨٨، معاني خروف ٨٨،

لمفصل ٨٢، شرح لمفصل ١ ١٠٨، حتى بداي ٣٢٢، معاني التيسب ٣٩٩، شرح لتصريح

١ ١٩٦، الجمع ١ ١٢٣، معاني الصراء ١ ١٣٩، ٢ ٤٢، ٣ ١٣٩ معاني لأحفش

(٦) الكتاب ١ ٥٧

٣ - إلّا يفصل بينها وبين اسمها بأن الراجعة

٤ - إلّا يليها معمول الحبر

٥ - إلّا تكرر

٦ - إلّا يبدل من الحبر بدل مصحوب بالآ

ويتحدث النحاة عن دخول حرف الحبر (الاء) على حرها كما تدخل على حبر ليس وهم على أن ذلك قبيح، إذا تقدم الحبر على المتدا، وعلى عدم حوارها إذا انتقص الحبر بولاً وبورد هـ، عدداً من الشواهد ثم نقوم بتحليلها -

يقول تعالى - ﴿ما هذا بشراً﴾^(١)

فأصل هذه الجملة هذا بشر

م + ح

ولم تظهر على (هذا) حركة لأنه مضي، وعندما دخلت (ما) عليها اقتضى بأن يأخذ الحبر حركة النصب، اقتضاء لعصر النهي، فتحول مضي الجملة إلى (ما هذا بشراً). أما معناه فقد تحول من الإثبات إلى النهي

~ (م + ح)

ومثلها - ﴿ما من أمهاتهم﴾^(٢)

﴿ما هو من الكتاب﴾^(٣)

ويقول تعالى

﴿وما أنا بظارد المؤمنين﴾^(٤)

﴿وما هم بمؤمنين﴾^(٥)

(١) يوسف ٣١

(٢) المجادلة ٢

(٣) آل عمران ٧٨

(٤) الشعراء ١١٤

(٥) البقرة ٨

فدخل على الحرف توكيد (الهاء)، ليهيئ توكيد الحرف لمعني،
فالأصل

أنا طارد المؤمنين \Leftarrow ما أنا طارد المؤمنين

\Leftarrow $\sim (م + ح)$

\Leftarrow ما أنا بطارد المؤمنين

$= \sim (م + \hat{V} + ح)$

= حملة تحويلية اسمية الخبر فيها منفي مؤكد، ومثها

﴿ما أنت سعمه ربك بمحزون﴾^(١)

﴿ومد ذلك على الله بغير﴾^(٢)

﴿وما ربك بعاقل عما يعملون﴾^(٣)

وقد ريد الجار والمحرور في كل آية للتحديد والتخصص أو لتفيد
لمعنى وحصره في شيء معين، (سعمه ربك) في الأول، و(على الله) في
الثانية، و(عما يعملون) في الثالثة ومثها قوله تعالى

﴿ما عليك من حسابهم من شيء﴾^(٤)

﴿ما لها من فرار﴾^(٥)

ولكن التوكيد وقع هنا بحرف الحر (م)، وبذلك تماثل ما ليس في
دخول هذين الحرفين على الحرف معهما لتوكيده بعد أن كان قد تحول إلى
النهى

ويقول تعالى ﴿ما عندي ما تستعجلون به﴾^(٦)

(١) العلم ٢

(٢) إبراهيم ٢٠

(٣) الأنعام ١٣٢

(٤) الأنعام ٥٢

(٥) إبراهيم ٢٦

(٦) الأنعام ٥٧

فتكون (ما) مع صلتها المسد إليه^(١)، والحر (عدي) ثم دخلت عليها
(ما) لنقل الخبر من الإثبات إلى النفي ولا أثر لحركة اقتضاء على أي من
الكلمات بعدها لأن الحركة لا تظهر على كلمات هذه الآية، ولا حاجة إلى
تقديرها، إذ إن تقديرها، لا يفيد من توصيح المعنى ولا يقتضيه خط سلامة
المسى

ويقول تعالى
﴿وما محمد إلا رسول﴾^(٢)
﴿ما المسيح بن مريم إلا رسول﴾^(٣)
(ما على الرسول إلا البلاغ)^(٤).

فقد اقترن الحر في الآيتين الأولى والثانية بإلاً، في حين ارتبط المبتدأ
في الثالثة بإلاً، ومن المعلوم أن (إلا) تفيد التوكيد وحصر الخبر في غير عنه
مؤكداً منقياً. ففيها معنى من معاني الإثبات، وهو الذي يكتسب التوكيد بإلاً،
وفيها معنى النفي، فالقائل.

محمد رسول
المسيح بن مريم رسول

أثبت حراً في جملة توليدية اسمية مكونة من مبتدأ وحر ولما أراد أن
يلقي بالحر مؤكداً عمداً إلى نفي كون (محمد) و(المسيح بن مريم) في أي
صفة أخرى، ثم أضاف (إلا) ليحصر المبتدأ في صفة الحر وليس في غيرها،
فقال

﴿ما محمد إلا رسول﴾
و﴿ما المسيح بن مريم إلا رسول﴾

(١) نظر طاهرة سلام بين الموصوب واصله في مؤلفه في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث

(٢) آل عمران ١٤٤

(٣) المائدة ٧٥

(٤) لشمس ٩٩

فأصح الحبر مؤكداً بيلاً الحاصرة:

~ (م + V̇ خ)

وهذا يبين سبب عدم دخول الباء على الحبر في هذا النمط الجملي، لأن الباء تقوم بما تقوم به (إلاً) في هذه الآية وبين كذلك سبب قول الحجة بأن (ما) إذا دخلت الباء في حبرها لا تشبه بالفعل، وربما تشبهه في الموضع الذي تحس فيه الباء

٣ - لا (١)

يبدو أن هذه الأداة لتعدد الأنماط التي تأتي فيها، ولتنوع الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، جعلت الحجة يدرسونها في أكثر من موضع. فتارة يلحقونها (ليس)، وأخرى يلحقونها (بأن) وثالثة تدخل على الفعل ورابعة حرف جوب وحامسة حرف مهمل وسادسة حرف عطف

ولكن من ينظر في هذه الأداة يجد بأنها عنصر نفي ليس غير، ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم والذي سها فتارة تقتضي صمة وأخرى فتحه، بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أما المعنى فوحد تقريباً على الرغم مما يقوله الحجة في مصطلحاتهم، بأنها تكون مع الاسم المرفوع للوحدة ومع الاسم المنصوب للجس، ومعناها هو النفي المطلق، وقد وردت في القرآن الكريم مع الاسم المنصوب بكثرة ومع الاسم المرفوع في قراءة ثنية لبعض الآيات، يقول تعالى

﴿ لا يبيع فيه ولا حنة ولا شعاعة. ﴾ (٢)

فقد قرأ اس كثير وأبو عمرو (٣) بالنصب نغير توين فيها كنها، وقرأ

(١) نظر نكتات ٢ ٢٩٦، الفصل ٣٠، شرح لمفصل ١ ١٠٩، نفرت ١ ١٠٤، معاني الحروف بترماني ٨٣، حتى الداعي ٢٩٢، معاني السبب ٣١٥، الجمع ١ ١٢٥، شرح التصريح ١ ١٩٩، لمقتضب ٤ ٣٨٢

(٢) البقرة ٢٥٤

(٣) حجة العراءات ١٤١

الناقور بالرفع والتنوين، ولكن المعنى - هي ما نراه - واحد، هو مطلق النفي، ولعل ما يؤكد ذلك ويبيحه محاولة النحاة واللغويين وأصحاب حجج القراءات تحريج مثل هذه الآية برد كل شيء فيها إلى العمل والعامل، ثم توجه المعنى لخدمة العامل يقول أبو زرعة^(١) في حجة القراءات وأعلم إن (لا) إذا وقعت على نكرة جعلت هي والاسم الذي بعدها كاسم واحد، وبني ذلك على الفتح، فإذا كررت جار الرفع والنصب، وإذا لم تكرر فالوجه فيه الفتح، قال الله عز وجل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢) من رفع (بيع) خلة . شفاعة جعله جواباً لقول القائل: (هل فيه بيع؟ هل فيه حلة؟) ومن نصب جعله جواباً لقول القائل: (هل من بيع فيه؟ هل من حلة؟) فجوابه: (لا بيع فيه ولا حلة) لأن (من) لما كانت، عاملة جعلت (لا) عاملة، ولما كانت جواب (هل) لم تعملها إذ كانت هل غير عاملة.

فقد وحه أبو زرعة - شأن غيره من النحاة - المعنى لخدمة العامل، وقدر (هل) و(من) في حين لا يحتاج النصب إلى أي مهمل، ولكن تزيير وجود الحركة الإعرابية دفعه إلى تقديرهما، وراه في بداية النص يتبين حلياً أن القول بالرفع والنصب جائران

وقد قرأ بهما من لا يشك في سلسلة أخذه عن الصادق الأمين، فقد صرح أبو زرعة أن الرفع والنصب جائران إذا تكررت (لا) أما إن لم تكرر فإن الوجه فيها الفتح وهذا يشير إلى أنه أعمل القياس على اللغة السائدة بفتح الاسم النكرة بعدها وهو ما عليه كثير من الآيات في القرآن الكريم، بقول تعالى

﴿ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾^(٣)

﴿ لَا صَرِيحَ لَهُمْ ﴾^(٤)

(١) السابق ١٤١ ١٤٢

(٢) الفرق ٢

(٣) الأنعام ١٦٣

(٤) يس ٤٣

- ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾^(١)
- ﴿ فلا عدوان علي ﴾^(٢)
- ﴿ فلا عدوان إلا على الظالمين ﴾^(٣)
- ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾^(٤)
- ﴿ لا لعو فيها ولا تائيم ﴾^(٥)

والأمثلة لهذا النمط في القرآن الكريم كثيرة، وقد ورد عدد من الآيات بالرفع، يقول تعالى .

- ﴿ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾^(٦)
- ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ﴾^(٧)
- ﴿ لا هم تخل لهم ولا هم يحلون لهم ﴾^(٨)
- ﴿ ولا طعام إلا من غسلين ﴾^(٩)
- ﴿ لا فيها عول ولا هم منها يبرعون ﴾^(١٠)

وهي في النمطين تفيد معنى النهي المطلق ليس غير وما قيل في أنها تعمل عمل (أن) فتضي الحس بأكمله على التنصص بشروط أهمها أن تقدم، وأن يأتي اسمها وخبرها بكربين وألاً بمصل بينها وبين اسمها بمفصل، إلا لمحاولة تبرير حركة الفتحة على المستدأ عندما تدخل عليه (لا)، فقالوا

-
- (١) هود ٤٣
 - (٢) القصص ٢٨
 - (٣) القمر ١٩٣
 - (٤) القمر ١٩٧
 - (٥) الطور ٢٣
 - (٦) يونس ٦٢
 - (٧) يس ٤٠
 - (٨) الممتحنة ١٠
 - (٩) الحاقة ٣٦
 - (١٠) الصفات ٤٧

بأنها فتحة ساء، فيكون الاسم مسياً وهو مع لا في محل رفع، ويمكن العطف عليه بالرفع على هذا لتحريك^(١)

وحقيقة القون في هذه المسألة أن (لا) عنصر هي تدخل على الجملة فتحول معناها من الإثبات إلى النفي، ولا قيمة دلالية للحركة الإعرابية (بالرفع أو بالنصب) على المستند بعدها وقد جاءت في القرآن الكريم دالة على صحة ما نذهب إليه يقول تعالى

﴿فَلا رِفْثٌ وَلا فُسُوقٌ وَلا حَدٌّ فِي الْحَجِّ﴾^(٢)

قرأ اس كثير وأبو عمرو ﴿فَلا رِفْثٌ وَلا فُسُوقٌ﴾ رفع موزن «ولا حدال» نصاً، وقرأ باقيون جميع ذلك بالنصب^(٣)، وعلى لرعم مما ذهب إليه السام في تحريك هذه الآية بتقدير (هل) و(من) كما فعلوا في الآية التي عرصاها قبل قليل، ﴿لا بيع فيه ولا حلة ولا شعاعة﴾ إلا أن المعنى لا يحتمل إلا النفي المطلق، وأن من يقرأ قول القرء في محوله تحريك الرفع والنصب في هذه الآية يدرك الكنف في البحث عن العامل وتبرير العمل يقول «فالفراء على نصب ذلك كله بالترثة إلا مجاهد فإنه رفع الرفع والفسوق ونصب الحدال، وكل ذلك حائر، فمن نصب اتع احر الكلام أوله ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن الترتة فيها وجهان

الرفع بالنون والنصب بحدف النون ولو نصب الفسوق والحدال بالنون لحر ذلك في غير القرآن، لأن العرب إذا بدأت بالترثة فصبوها لم تنصب نون، فإذا عطفوا عليها فلا كان فيها وجهان، أن «شئت جعلت (لا) معلقة يحور حذفها فصبت على هذه الية بالنون، لأن (لا) في معنى صلة، وإن نويت بها الإنداء كانت كصاحبيتها، ولم تكن معلقة، فتصب بالنون»^(٤)

(١) انظر الكتاب ٢ ٢٧٥

(٢) الفراء ١٩٧

(٣) حجة الفراء اب ١٢٨ - ١٢٩

(٤) معاني الفراء ١ ١٢٠

ثم قال (١) «وَأَنْ شِئْتُ رَفَعْتُ بَعْضَ التَّرْتِيبِ وَبَعْضُ بَعْضًا، وَلَيْسَ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلَكِنَّ يَأْتِي فِي الْأَشْعَارِ، قَالَ أُمِيَّةٌ

فَلَا لَعَوْ وَلَا تَأْتِي فِيهَا وَمَا فَهَوَا بِهِ أَدَا مُصِيبٌ
وقال الآخر

داكم - وحدكم - الصغار بعينه لا أم لي إن كان داك ولا أت
ذكرنا بأن لا تدخل على الجملة المثنى فتحولها إلى جملة مفعلة، وقد
يكون المستأ الذي تدخل عليه (لا) معرفة كما في قوله تعالى ﴿لَا
الشمس﴾ وكما في قول الشاعر

انكرتها بعد أعوام مضى لها لا الدار داراً ولا الحيران حيران
وقول الآخر

وحنَّت سواد القلب لا أنا ساعياً سواها ولا عن حها متراحياً
أما الحبر في الجملة التي تدخل عليها (لا) فإنه غالب ما يكون شبه
جملة ظرفية أو من جار ومجرور وقد يهدف الحبر للعمل به أو للدلالة
السياق عليه، كما في قوله تعالى

﴿لَا صِيرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ (٢)
﴿قَالَ قَادِمٌ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ
مَوْعِدًا...﴾ (٣)

وقد يأتي الخبر محصوراً بإلاً، فتكون إلا لتؤكد الخبر المثنى في صفة
نفي عن المسد إليه أية صفة أخرى غيرها يقول تعالى

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (٤)

(١) السابق ١٢١/١

(٢) الشعراء ٥٠

(٣) طه ٩٧

(٤) الفقرة ١٦٣ الح

﴿ لا قوة إلا بالله ﴾^(١)

﴿ لا عدوان إلا على الظالمين ﴾^(٢)

وقد يعطف على الخبر تكرار لا، وللحاجة في لا الثانية وإعمالها أو إهمالها أقوال كثيرة، إلا أن الواقع المعلي للاستعانة اللعوي لا يقف عند الحد الذي يرتضيه جمهور النحاة، يقول الأحفش في تعديقه على الآية

﴿ لا لعو فيها ولا تأثيم ﴾

فالوجه فيه الرفع لأن المعطوف عليه لا يكون إلّا رفعاً ورفعه ليعطف الآخر عليه، وقد قرأها قوم بصاً جعلوا الآخر على الاندء ومثلها قوله تعالى:

﴿ وما يعرب عن ريث من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلّا في كتاب مبين ﴾^(٣)

قرأ حمزة (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) بالرفع فيهما، وقرأ الناقون (ولا أصغر ولا أكبر) بالفتح^(٤). مهتم النحاة كثيراً برصد شروط إعمالها وشروط إهمالها والحالة بينهما فتكون تارة مهملة وأخرى عاملة، ولو درسوها على أنها أداة نفي ولا قيمة للحركة الإعرابية بعدها في الدلالة لكان أيسر وأقرب إلى أدراك المعنى، الذي هو عاية ما يصو إليه المتكلم والمخاطب

٤ - لات^(٥)

لسا تصدد تفصيل القول في أصل (لات) ولا تصدد مناقشة أقول

(١) أنكهف ٣٩

(٢) البهره ١٩٣

(٣) يونس ٦١

(٤) حجه العراءات ٣٣٤

(٥) نظره في المسألة في الكتاب ١ ٥٧، الفصل ٨٢، شرح مفصل ٢ ١١٦، معي اللبيب

٣٣٥، شرح التصريح ١ ١٩٩، حكي الذي ٤٨٥، الجمع ١ ١٢٦، أنبهر لمحيط ٧ ٣٨٤،

بحار العراء ٢ ١٧٦، معاني العراء ٢ ٣٩٧

السحاة بهذا الصدد. فمنهم من قال بأن أصلها (لا) ريدت عليها تاء التانيث ومنهم من يرى أنها مرحلة من مراحل تطور (ليس) إذ قلت ياء هذه ألفاً وأبدلت السين تاء. ومنهم من يرى أن الأصل فيها هو (لا) وأن التاء متصلة بالكلمة التي بعدها هي الآية الوحيدة التي تقف شاهداً لهذه الأداة (ولات حين مناص)^(١)

ومنهم من يرى أن التاء جاءت رائدة عند الوقف، ولعل أرجح الآراء في ما يرى - ما أورده خالد الأزهرى في شرح التصريح، من أنها كلمة واحدة، ولكنه يرى بأنها فعل ماضٍ، ولو كان قد توقف عند القسم الأول من هذا الرأي لانسق ذلك مع المصحح الوصفي في النظر إلى التراكيب اللغوية

ولعل الذي جعل السحاة يذهبون هذه المذهب المتعددة في لات هو الحركة الإعرابية على الاسم الذي يديها، فتارة يكون منصوباً، فيحذفون حركة النصب على أنها حبر (لات) التي تعمل عمل ليس، وقيل هو معول به لفعل محذوف.

وإن كان بعد (لات) اسم مرفوع فهو مستداً حره محذوف وهي مدغاة، لا عمل لها، أما أن جاء الاسم بعدها مجروراً فإنه حمص على الإضافة - كما يرى المرء^(٢) - وقد أورد قول الشاعر

ولات ساعة مدم

وقول الشاعر

طلبوا صلحاً ولات أواري فأحسا أن لس حين نقاء^(٣)
ثم قال وأقف على (لات) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء^(٤)

(١) سورة ص ٣

(٢) وانظر البحر المحيط ٣٨٣/٧، معي النيب ٣٣٥، مجمع ١٢٦، وشرح التصريح ٢١٠

(٣) معاني المرء ٣٩٧/٢

(٤) السابق ٣٩٨، ٢

(٥) السابق

فالاسم بعدها تارة منصوب وأخرى محرور وثالثة في ما يرويه النحاة بأنه رأي للأحقش - مرفوع. وهذا يشير إلى أن الحركة لإعرابية ليست بدات قيمة دلالية في هذا التركيب وأن القيمة الدلالية لـ (لات) التي تنقل التركيب الجملي من الإثبات إلى النفي ولعل ورود الحركات المختلفة على آخر الاسم الذي يليها أمر يرجع إلى لهجات القبائل قديماً

ومما يبدو واضحاً أن (لات) وحدة لغوية واحدة وليست مركبة، كما ذكر النحاة، من جرثيين، وأن كان الأمر كذلك فإن هذا الأصل قد سي ولم يعد له ما يربط الكلمة به فأخذ المتكلم العربي يستعمل هذه اللفظة لنفي الرمن، وإن الشواهد الواردة من القرآن ومن الشعر تشير إلى أن معمولها - أو معموليها - اسمي زمان أحدهما محذوف

وحيث يرى ما يراه النحاة في النقطة السابقة، وبك محلل الحزمة على أنها قائمة على التحويل بالحذف قبل دخول (لات) عليها فالمتكلم - كما أوضحنا سابقاً - يفكر بأبواب محوية، ثم يحسد تلك الأبواب بممثلات صرفية، فإن لم تكن به حاجة لتحسيد باب محوي أو إن كان عدم تحسيده أكثر ملاءمة وبيناً فإنه لا يعطيه مسمى صرفياً وما مثل هذه لتراكيب

لات حين ماض

لات ساعة مدم

لات أوان

وهي مكونة من عنصر هي $\sim (م + \emptyset)$

أو $\sim (\emptyset + م)$

ومثلها في ذلك مثل (لا) في لتراكيب التالية

لا ريب

لا مساس

لا صير

وتحليلها $\sim (م + \emptyset)$ أو

$\sim (\emptyset + ح)$

فالمعنى بَيِّن واضح، ولو عمد المحلل اللعوي إلى تقدير كلمة لما راد
المبني إلا ثقلاً، والمعنى إلا بعداً عن سرعة الوصول إليه، ولتعددت
الكلمات المقترحة بتعدد المحللين اللعويين، فهذا الفراء وجمهور السحاة
يقدرونها ليس (لات) الحين بحين فرار، أو ليس (لات) الحين بحين
فرار. ومنهم من جعلها

ولات حِينُ ماضٍ، برفع حِينٍ وتقديره
ليس (لات) حِين فرار حِيناً لهم
هـ - إِنَّ (١)

لسا مصدد تحقيق القول في الأصل الذي جاءت منه (إن) ولا في
الصيغة التي تطورت عنها، فمن الباحثين من يرى أن أصل هذه الأداة هو
(ين) التي إن استعملت مكان (إن) أفادت درجة من النفي والإنكار كما في

إن الحكم إلا لله، تحولت عن
أين الحكم إلا لله؟

ومنهم من يرى أن هذه الأداة تحولت عن أن الشرطية وربما كان بهم
في الحوار الذي أورده أبو حيان (٢) في تفسير الآية

﴿قل إن كان للرحمن ولد فأول العابدين﴾ (٣) شيء من الاحتجاج

ويرى الأحفش وغيره أنها محففة من الثمينة فحولت لتفيد معنى النفي،
يقول الأحفش

وأما (إن) لخصيفة فتكون في معنى (ما) كقوله تعالى

(١) نظري هذه مسألة الكتاب ٣ ١٥٢، المختضب ٢ ٣٦٢، المعص ٣١٧، شرح المفصل
١١٢/٨، حتى له ٢٠٩، معاني الحروف الرماني - ٧٥، الجمع ١ ١٢٤، شرح نصريح
١ ٢١١، معاني النيب ٣٥، تنظير نحوي لغة عربية، بر خراسر ص ١٧١، ابن عميل
١ ٢٧٢ حراة الأدب ٢ ١٦٦

(٢) البحر ٨ ٢٩

(٣) الحروف، به ٨١

﴿إن الكافرون إلا في عرور﴾ أي ما الكافرون

ولعل أقرب النحاة إلى القول الفصل في هذه الأداة ما ذهب إليه الفراء والمارسي من بعده أنها لمطلق النهي^(١) وما يقوله الرماني من أن كل (إن) بعدها (إلا) فهي للنهي^(٢) فهي وحدة لغوية قائمة لمعنى دلالي معين، هذا ما دخلت على حملة معينة قامت بتحويل معناه من الإثبات إلى معنى النفي، أو لتوكيد معنى النفي

أما عمل (إن) فإنها تدخل على الجملة الاسمية فتعمل فيها عمل ليس وتهيد معناه في رأي المررد والكسائي ومن تبعهما، وحتهم في ذلك قراءة سعيد بن جبير

﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾

وهي عند سيويه والفراء ومن تبعهما، ليست عاملة

والذي براه في هذه الأداة أنها لمطلق النفي كما قال الفراء والمارسي، ندخل على الحملة المثبتة فتحول معناه إلى النفي، وقد يرد قبل لحر معها (إلا) فيكون لتوكيد النفي ريادة عما لو لم ترد معها (إلا)، وهي في هذا تماثل بناء مع الحر عند دخول ليس أو ما، على الحملة الاسمية أما أن جاء بعدها لمبدأ مرفوعاً والحر منصوباً نارة ومرفوعاً أخرى، فإن ذلك يرجع إلى لهجات القائل التي ترد عنها هذه الشوهد، وشواهد إعمالها قليلة، فلم ترد في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير الساقفة، ووردت في بيتي شعر يرددان في كتب النحاة السامعين جلها، وهم قو الشاعر

إن هو مسئولياً على أحد إلا على أصعب المحاسن
وقول الشاعر

إن المرء منأ فقصاء حياته ولكن بأن يقضى عليه فيحدلا

(١) ونظر معدي القر ٢٠ ٥٦، الكافي ٢ ٢٣١

(٢) معدي خروف - الرماني - ٧٥

أما التراكيب التي تأتي معها (إن) النافية، فأمثلتها:

﴿إِنْ أَمَّا إِلَّا نَذِيرٌ﴾^(١)

﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي صِلَالٍ مِيقٍ﴾^(٢)

﴿إِنْ الْحَكَمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٣)

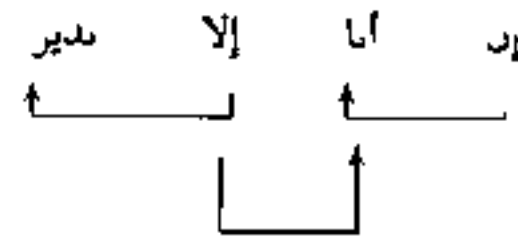
فالجملات التوليدية التي تحولت عنها هذه الشواهد.

أما نذير

أنتم في صلال ميق

الحكم لله

ومما هو واضح أن هذه الحمل عندما دخلت عليها (إن) النافية اقتضت (إلا) لتحصر الحر في المستدأ وبوكيله، فنفت (إن) كل صفة عن المستدأ ثم جاءت (إلا) لتحصر له صفة واحدة فيكون الحر محصوراً فيها مؤكداً لها، هكذا



وتحويلها كما يلي:

~ (م + ٧ ح)

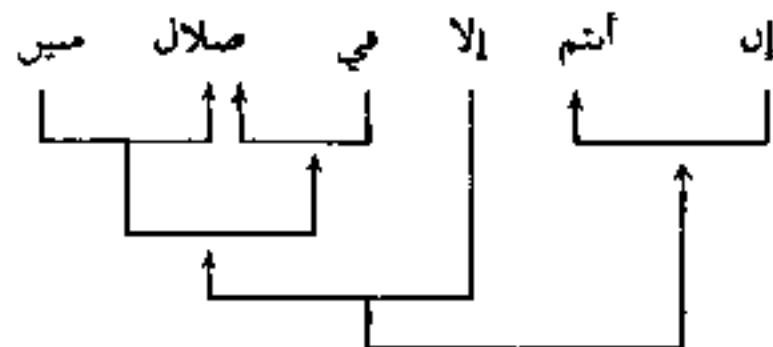
وفي الحملة الثانية، حصل ما حصل في الحملة الأولى، إلا أن الحر فيها شبه حملة، وقد اتصل به الهمزة (ميق) وهذا تحويل بالربادة نتج عنه معه في صوء ظهيرة التلارم، فتكون مع لكلمة السابقة عليها كالكلمة الواحدة

(١) لأعراف ١٨٨

(٢) يس ٤٧

(٣) لأسم ٥٧

من حيث التركيب أو المعنى وعلى أنها كلمة جديدة أصابت معنى حديثاً
من حيث المعنى



ومط آخر تأتي فيه (إن) الافة، مثل

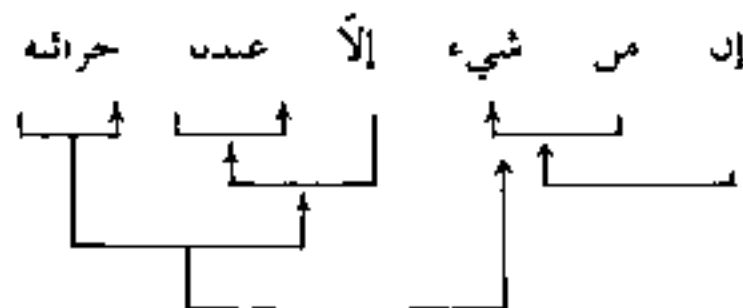
﴿إن من شيء إلا عندنا خزائنه﴾^(١)

خزائنه شيء عندنا ← عندنا خزائنه شيء

← شيء عندنا خزائنه

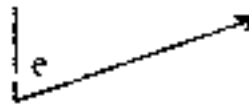
← إن شيء إلا عندنا خزائنه

فحصل التقديم في الخطوة الثانية من التحويل تقديم موضع الأهمية
والعبارة، والعرب إن أردت العبارة شيء قدمته ثم دخلت (من) على كلمة
شيء لتفيد مريداً من التوكيد، وهي التي يسميها النحاة (حرف حر رائد)،
وهي في حقيقة الأمر حرف توكيد، جاءت لتريد في توكيد موضوع العبارة
المؤكد بالتقدم وبالضمير العائد^(٢)



(١) سورة الحجر ٣١

(٢) انظر تفصيل نقول في توكيد انظار بضمير في موضوع اسمي بالاشتغال، في مؤلف في نحو
النوع وتراكيبه الفصل الثالث

$$\sim \check{V} (\check{V} + \check{H} + \check{S})$$


ومثل هذا قوله تعالى ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾^(١)

إلا إن (عندكم) وهي الحرة تقدمت لتلي عنصر لهي مباشرة ، ثم يأتي بعدها وقبل المستند ما يسمى بحرف الحر الزائد، وهو حرف التوكيد، يصبغ توكيد المستند بها وتوكيد الحر بتقدمه

وقد تساوب (إلا) و(لما) أمام بحر مع (إن) كما في قوله تعالى

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٢)

وقد عدّ الحاة (لما) في مثل هذا السياق مكونة من (اللام) وهي بمعنى (إلا) و(ما) (رائدة والتقدير عندهم

إن كل نفس لا عليها حافظ

قياساً على ما جاء عن سيويه^(٣) أقسمت عليك لما فعلت، والمعنى أقسمت عليك إلا فعلت ويشترطون لهذا أن تكون محممة

والذي براه أن (لما) في مثل هذا السياق تسد مسد (إلا) حقاً، وهي وحدة لغوية كما هي، وليست مكونة من اللام وما الرائدة، وإنما استعمالها بدلالة من (إلا) في الاستعمال اللغوي راجع إلى لهجات الفئات ليس غير، يقول المراء^(٤) «قرأه العوام لما (بالتشديد) وحفها بحصهم، الكسائي كان يحفها، ولا يعرف جهة التشكيل، ويرى أنها لغة في هديل، يحفون (إلا) مع

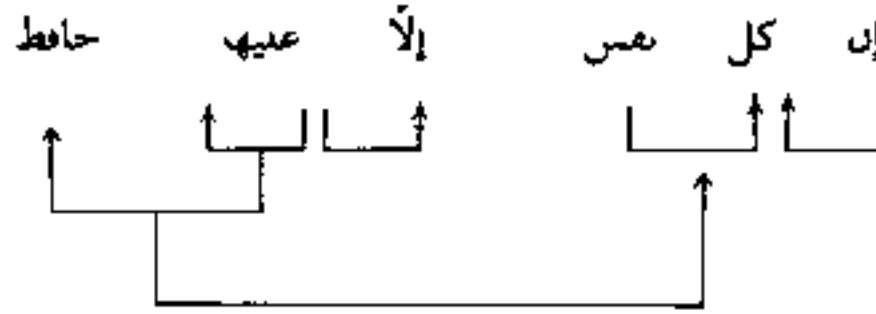
(١) يونس ، آية ٦٨

(٢) الطاري ٤

(٣) الكتاب ١٠٥/٣

(٤) معاني المراء ٢٥٤، ٣

((إن) المحققة (لَمَّا) ولا يجاورون ذلك، كأنه قال (ما كل نفس إلا عليها حافظ) فيكون تحليل الجملة



~ (م + ٧ ح)

الجملة التحويلية الفعلية.

ذكرنا بأن الجملة التوليدية المكونة من فعل وفاعل، أو من فعل وفاعل ومفعول به، أو من فعل ومفعول به ضمير وفعل، يكون هدفها الإخبار المثبت، فإذا ما أراد المتكلم نفي الحكم عن المحكوم في هذه لجمال عمد إلى استعمال عنصر الريادة من عناصر التحويل، فأدخل أداة من أدوات النفي، وقد تقتضي بعض هذه الأدوات حركة معينة على آخر الفعل الذي تسبقه، وبعضها لا يقتضي حركة معينة، فيبقى الفعل على ما هو عليه ويختلف الحكم على هذه الحركة باختلاف الحظ الذي ينظر إليها عليه، فهي ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في حظ تحقيق سلامة المعنى، ولا قيمة لها في حظ تحقيق المعنى، أما الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية فهي:

١ - لن (١)

تدرس لن عادة في نواصب الفعل المصارع، ونحن ندرسها هنا في

(١) ينظر في هذه المسألة لكتاب ١، ١٣٥، أصون ابن سراج ٢، ١٥٢، معاني حروف الرمازي ١٠٠، الجمع ٤/٢، المقتضب ٢، ٦، الخي الداني ٢٧٠، شرح لمفصل ١١١/٨، معاني اللبيب ٣٧٤، شرح التصريح ٢، ٢٢٩، المعص ٣٠٧.

باب النهي ، فهي تدخل على الفعل المضارع لتدخله في إطارين . الاستقلال والنهي ، ومن الناحية من عدّها لتأييد النهي^(١) ويبدو أن هذا هو القول السديد فيها ، فالأصل فيها إن كانت في جملة غير قيد رماني أن تكون للتأييد أو النهي المطلق رمائاً ، فالأصل في مثل ﴿لن أكلم اليوم أسياً﴾ ، أن تكون مطلقة في الرمن المستقل ، ولما أريد بحديثها رمياً حي ، بكلمه (اليوم) فأصحت ﴿لن أكلم اليوم أسياً﴾^(٢) - كما سوضح بعد قليل - ومثلها: ﴿لن تالوا النر حتى تنفقوا مما تحبون﴾^(٣) ، وهذا على غير ما جاءت عليه الآية ﴿لن يحلقوا دنائاً﴾^(٤) ، لا قيد فيها ، فهي لتأييد النهي ، ولمطلق الإشارة إلى الرمن المستقل ، أما إن وردت لجملة وفيها عنصر آخر يفيد التأييد ﴿لن يتموه أنداء﴾ ، فإن هذا العنصر يكون من قبيل التوكيد ، وليس كما حثج به بعض النحاة لقولهم بأن لن لا تفيد التأييد في النهي

إن دراسته المادح التي ترد فيها (لن) تشير بوضوح إلى أنها تنصص - بالإضافة إلى الاستقلال والنهي - عنصر التوكيد فيكون معناها - هي الاستقلال المؤكد ، وتشير كذلك إلى أنها وحدة لغوية وحدة يتم بها تحويل المعنى المشت إلى النهي ، وليست كما ذهب بعض النحاة^(٥) إلى أنها مكونة من (لا) و(إن) وحدوث الهمزة للتحصيف والألف لالتقاء الساكنين ، بدليل أنها تستعمل على حد سواء مع كل من (لا) و(إن) كما سنبين بعد قليل ، أما أمثلة المادح التي تكون فيها لن فمثله

﴿لن أكلم ليوم أسياً﴾^(٦)

وأصلها أكلم أسياً
ف + Ø + مف

(١) ونظر مجمع ٢ ٤ ، الكشف ١/٢٤٨

(٢) مريم ٢٦

(٣) آل عمران ٩٢

(٤) الحج ٧٣

(٥) الكتاب ٣ ٥ ، المقتضب ٢ ٨ ، معي نيب ص ٣٧٣ ، مجمع ٢ ٢

(٦) مريم ٢٦

أما المعامل فلم يظهر قياماً على ما جاء عن العرب في مثل هذه الصيغة (إسناد الفعل إلى المتكلم)، ثم دخلت عليها (لن) فأفادت معنى النهي المطلق، واقتضت فتحة على الفعل (اكنم) بدلاً من الضمة، ولا قيمة لهذه الحركة إلا للتطابق مع ما قالت العرب - أي لإقامة حط سلامة المنى ولم أر يد تحديد رمز النهي في خط المستقل حتى نكلمة (اليوم) فكانت محدداً رمزياً يهيى رمز النهي الذي أفادت لن إطلاقه ومثلها تمام قوله تعالى ﴿لن تسألوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ حيث جاءت (حتى) لتحديد الرمز وقطع تأكيد النهي في الحكم، وهذا أمر مذكور في آيات القرآن التي يراد بها تقييد الرمز في مقابله الآيات التي يراد بها طلاقه، وهذا يبدو واضحاً في المجموعتين التاليتين من الآيات.

أ - ﴿لن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها﴾^(١)

﴿لن كلم اليوم اسياً﴾

﴿لن تسألوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾

﴿لن ينفعكم اليوم إلا ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾^(٢)

ب - ﴿لن يبال الله لحومها﴾^(٣)

﴿لن يصبر على طعام واحد﴾^(٤)

﴿لن تجد له سبيلاً﴾^(٥)

﴿وقالوا لن نمسا النار﴾^(٦)

﴿لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم﴾^(٧)

فيكون تحليل امثله

(١) الماعن ١١

(٢) الرحر ٣٩

(٣) الحج ٣٧

(٤) البقرة ٦١

(٥) نساء ٨٨

(٦) البقرة ٨٠

(٧) المتحة ٣

﴿وقالوا لن نمسا النار﴾

﴿فلن نحد له سبيلاً﴾

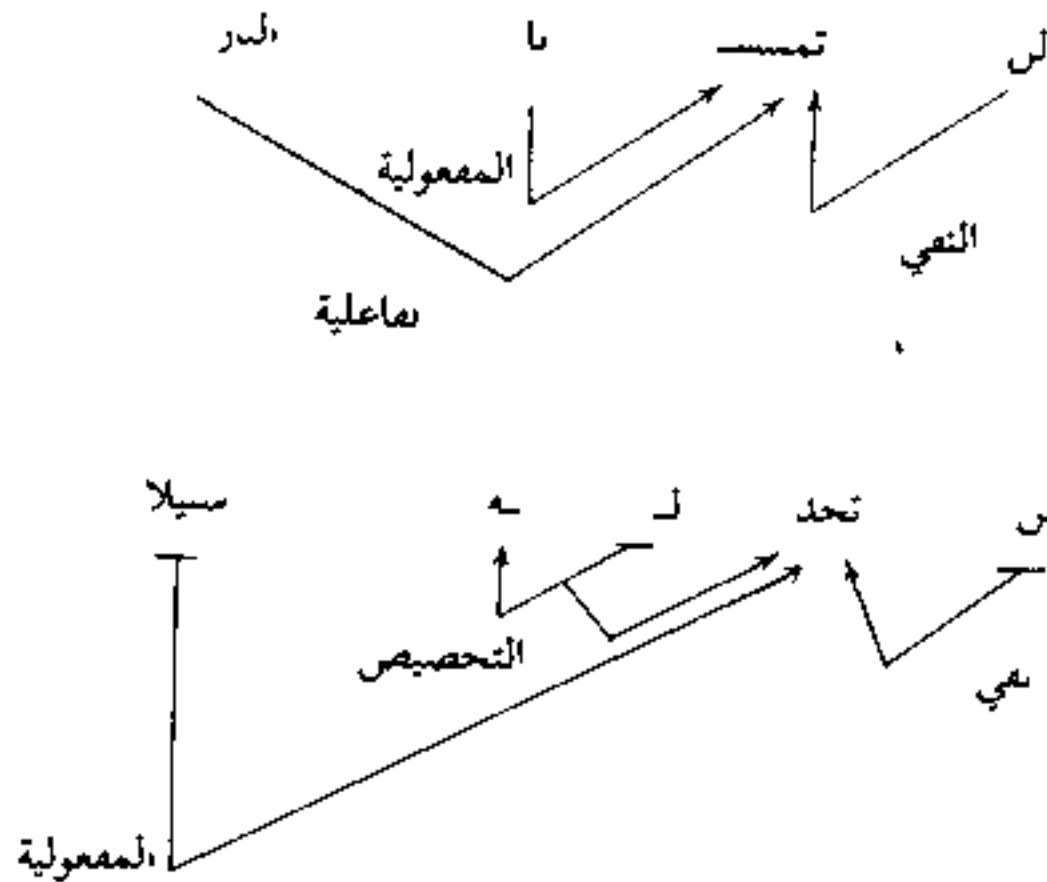
وهي الآية الأولى كان قول فئة من الناس عن أنفسهم أو هذه أمانيهم
لأنفسهم ، لن نمسا ناراً ، وأصحبها

تمس النار إيانا ← تمسا النار

ف + و + مف ← ف + مف + و
ص

فأراد المتكلمون إن يعبروا عن مطلق النفي وتأيدته بعدم وقوعهم في
النار فقالوا لن نمسا النار ومثل هذا ليعول في مطلق النفي وتأيدته يقال
في الآية الثانية ، وأما الفاعل فيها ومحذوف على عادة لعرب في حذفه في
مثل هذه الصيغة وتقديره (أنت Ø) ثم أصيب القيد المحصص بالجار
والمحرور (له)

ويكون توضيح علاقة الكلمات في الحملتين سؤرتيهما كما يلي



ومثله (لن يأل الله لحومها)
وأصلها يأل لحومها الله
ف + فا + مف

ثم تقدم المفعول به للعناية والاهتمام، فأصبحت الجملة
يأل الله لحومها
ف + مف + و

ثم أريد لهذا الحكم معاً مطلقاً مؤيداً، فجاء بعصر هي المستقل
المؤيد (لن) فأصبحت لن يأل الله لحومها

فالحركة على الفعل المصارع حركة اقتضاء، وتقديم المفعول (الله)
للعناية والاهتمام، والفاعل مكون من كلمتين كالكلمة الواحدة تحقيقاً لظاهرة
التلارم بين المصاف والمصوف إليه، فيكون تحليل الجملة كما يلي

~ (ف + مف + فا) جملة تحويلية فعلية معية معية مطلقاً
٧٤٠ إد لا قيد في الجملة، والمفعول به مؤكد بالتقديم

ومثله

﴿وقالوا لن يدخل الجنة من كان يهوداً أو نصارى﴾^(١)

يفترون القيد بإلا، فالحمه من غير قيد تشير إلى مطلق النهي في
المستقل ويستطيع المتكلم بها في غير القرآن أن يجعل لفاعل لفعل
(يدخل) أحد، ويوحود (إلا) وما بعدها قيد، لفاعل، فعلم أن أحد سيدخل
الجنة، وهم لا أحد إلا اليهود والنصارى - في رعمهم - فتقدم المفعول به
للعناية والاهتمام وحصر الفاعل مقيداً، للتوكيد، وهي كل من سواه عن القيام
بالحدث، والأمثلة من هذا النمط كثيرة، منها

(١) سورة ١١١

- ﴿لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ آمَنَ﴾^(١)
 ﴿وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾^(٢)
 ﴿وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا إِلَّا بَلَاعًا مِنْ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾^(٣)
 ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا﴾^(٤)
 ﴿لَنْ يُؤْخِرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾^(٥)

ومن أمثلته أيضاً

- ﴿وَلَنْ تَغْيِي عَنْكُمْ فَتَكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾^(٦)

فذكر الفعل والفاعل والمفعول والفيد المحصص، ثم جاءت (لو) وبعدها فعل يعود فاعله على فعل الفعل الرئيس في الحكم لمضي والجملة في أصلها مشتة مطلقة

نعني فتكم شيئاً ← تحولت إلى مشتة محصصة

← نعني عنكم فتكم شيئاً

← تحولت إلى جملة مفعلة مطلقة في دلالتها على

المستقل بدخول عنصر الهي (لن)

← لن نعني عنكم فتكم شيئاً

← ثم جيء بـ لو وما بعدها لمريد من توكيد الفاعل

بإعادة ذكره محصصاً بصفة - أو تأهم صفة له في ميدان الحدث في الجملة (ولو كثرت) فأفادت توكيد الفاعل المذكور سابقاً ومثلها قوله تعالى

- ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْبَيْنِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾^(٧)

(١) هود ٣٦

(٢) النساء ١٤٥ - ١٤٦

(٣) الحن ٢٢ ٢٣

(٤) مريم ٢٦

(٥) المنافقون ١١

(٦) الأفعال ١٩

(٧) الباء ١٢٩

أما ما يحري من تغيير الحركة الإعرابية من الصمة إلى الفتحة، أو حذف النون من الأفعال الخمسة، فإن ذلك يدخل - كما ذكرنا سابقاً - في حط تحقيق سلامة المعنى ولا علاقة له بالمعنى من قريب أو بعيد، فلا قيمة دلالية للفتحة على آخر العمل الذي يلي (لن)، ومن هنا فقد روى بعض النحاة أن من العرب من يجعل السكون على آخر المصارع بعد (لن) (١)، ولكنها ليست لغة القياس الدعوي القائم على شيوع لهجة الاحتجاج

وقد يدخل على لن همزة الاستفهام فتحول الجملة إلى معنى الإنكار الذي يعيد الإثبات والطلب، أو الطلب المشت ومن أمثلة ذلك

﴿الر يكفكم أن يمدكم ربكم ثلاثة آلاف من الملائكة مُرسلين﴾ (٢)

أما ما قال به بعض النحاة من أن الجملة التي تدخل عليها (لن) قد تحرح إلى معنى الدعاء فإنما يرى أن في ذلك تكلفاً ومحاولة لتحميل البصر المعنى السياقي للجملة المطبوعة، ويسوفون لذلك مثلاً قوله تعالى

﴿رَبِّ مَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمَجْرُمِينَ﴾ (٣)

يقول الصراء (٤) «وقد تكون (لن أكون) على هذا بمعنى دعاء من موسى، اللهم لن أكون لهم ظهيراً، فيكون دعاء» ولكن معنى الصي المطلق في الآية بين واضح، إذ يقول موسى عليه السلام واعد ربه بأنه لن يكون ظهيراً للمجرمين مقابل نعمته عليه، أو بعد أن كان قد أنعم عليه بنعمة كبيرة أما معنى الدعاء الذي يذهب إليه النحاة (٥) فإنه من قِيل رعبتهم في القول بأن موسى لا يستطيع القطع على ربه بأنه لن يكون ظهيراً للمجرمين إلا إذا مكه ربه من ذلك؛ لذا فإنه يصرع إلى ربه أن يجعله كذلك

(١) الحى الدب ٢٧٢، معى اللبب ٣٧٥، امع ٢ ٤

(٢) ن عمر ١٢٤

(٣) القصص ١٧

(٤) معاني القرآن ٢ ٣٠٤، و نظر معى اللبب ٣٧٤، امع ٢ ٤

(٥) وانظر البحر المحيط ٧ ١١٠

٢ - لم . (١)

يرى بعض النحاة أن (لم) في أصلها مكونة من اللام والميم، هي حين يرى قسم آخر منهم أن أصلها (لا) ثم أبدلت الألف ميماً وهي تدخل على الفعل المصارع فتترك أثراً في المسمى وهو السكون (علامة الحزم) على آخره. وآخر في المسمى، نص النحاة على أنه يكون تارة متصلاً بالحال وأخرى منقطعاً وثالثة مستمراً، ويستشهدون لدمتصل بقوله تعالى

﴿وَلَمْ أَكُ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٢). وللمنقطع بقوله تعالى

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾^(٣)، وللمستمر بقوله تعالى. ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٤)

وجمهور النحاة على أن (لم) في استعمالها في كثير من شواهد العربية حرف حرم وهي وقت، تنهي المصارع وتحرمه وتقلبه إلى معنى الماضي على خلاف (إن) الشرطية التي تحول الماضي إلى المستقبل

والذي براه أن (لم) أداة لمهي الحكم المثلث وقلبه إلى معنى الزمن الماضي طبقاً لما قاله السلف الصالح من النحاة القدماء، وعالم ما تكون للمهي المطلق في الماضي إلا إذا دخل في الحزمة قيد يصرفها إليه، وسعمل هنا على مناقشة هذه الأداة في أنماط من التراكيب التي تكون فيها، يقول تعالى

﴿هَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ لَمْ يَلِدْ﴾^(٥)

فهدف الماعل من الحزمة لأنه عديم من السياق، أو لأنه مذكور في

(١) انظر في هذه المسألة الكتاب ١ ١٣٦، ٤ ٢٢٠، الفصل ٣١٦، المقتضب ١ ٤٦، معاني الحروف لبرماني ١٠٠، الخي البدائي ٢٦٧، معني النيب ٣٦٥، شرح التصريح ٢ ٢٤٧، رصف الباني ص ٢٨٠، انقرب ١ ٢٧١، مجمع ٢ ٥٦

(٢) مريم، آية ٤

(٣) إنسان، يه ١

(٤) لإخلاص، يه ٣، ٤

(٥) الإخلاص ٣

لجملة الساقطة، وأما المفعول فإنه قد حذف حرياً على استعمال العرب لهذا الفعل فهو

يلد ∅ ∅

ثم دخلت عليه لم لتقله رمزاً إلى الماضي، ومعنى إلى هي الحكم عن الموضوع، أما المسمى فقد أحد علامة الحرم (السكون) اقتضاء لدخول لم من غير أن يكون لها أثر في المعنى بقول تعالى ﴿. ولم يمسي شر﴾^(١)

فالأصل في الفعل أن يليه فاعله في النمط التوحيدي، ثم يلي الفاعل المفعول به، أما إن كان المفعول به ضميراً، فإن العربية تفصل أن يلتصق الضمير بالفعل من غير أن يكون ذلك لتعير في المعنى، فالحملة في أصلها هكذا.

يمسي شر إياي ← بمسي إياي شر
← يمسي شر^(٢)

ثم دخل عليها عنصر التحويل بالزيادة (لم) لإفادة الهي المطلق، في الرمز الماضي، فأصبحت لم يمسي شر، ومثله قوله تعالى ﴿. لم يره أحد﴾^(٣)

ويقول تعالى ﴿. لم يجعل لهم من دونهما ستر﴾^(٤)

فلم يذكر فيها الفاعل لأنه قد علم من السياق ويشير إليه المسمى (يجعل)، وذكر المفعول لحاجة الفعل له وبدا تكون الجملة مشتة مطلقة الدلالة (يجعل ستر)، فحيء بعيد محصص يشير إلى مَنْ يكون به الستر (لهم)، وحيء بعيد آخر يشير إلى مكان الستر (من دونهما)، فأحاج الفعل إلى

(١) ال عمران ٤٧

(٢) واليون تنوفاً كما يقول النحاة القدماء، وهو تخريج صوب دقيق

(٣) البقرة ٧

(٤) الكهف ٩٠

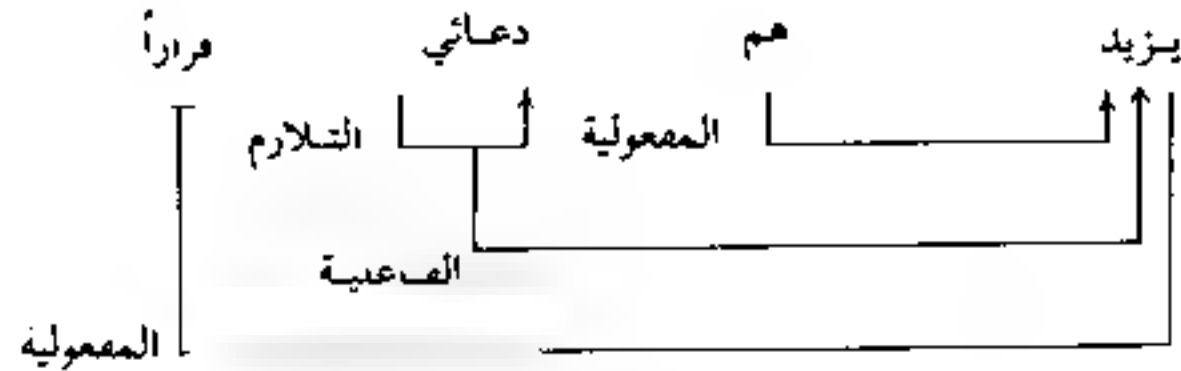
مفعول واحد وليس إلى مفعولين واحتاح إلى قيدين محصنين لحاجة المعنى إلى ذلك، ثم دخل على الجملة عنصر التحويل، (لم) لنقل لحكم من الإثبات إلى النفي من غير أن يكون للحركة الإعرابية أثر في المعنى ومثلها قوله تعالى .

﴿ولم يجدوا عنها مصرفاً﴾^(١)

﴿فلم يعيا عنهما من الله شيئاً﴾^(٢)

ويقول تعالى : ﴿فلم يزدكم دعائي إلا فراراً﴾^(٣)

فالمعل (يريد) يحتاح من حيث المعنى إلى مفعولين، أحدهما لصمير (هم) والثاني (فراراً)، وأما تفاعل فهو (دعائي) وهو قائم على ظاهرة التلازم بين المصاف والمصاف إليه المحصن له كأنهما كلمة واحدة، هكذا



ثم أدخلت عليه (لم) وهي عنصر تحويل للنفي ولقلب المصارع إلى الماضي في المعنى، ثم أصبحت (إلا) أمام الكلمة التي يراد توكيدها وحصر المعنى فيها فكانت (. إلا فراراً)، فثبت أن تصرف الريادة لهم، أي احتمال غير احتمال واحد هو (فراراً)، فالنفي ليس لكلمة (فراراً) وإنما هو لكلمة (يردهم) وما يمكن أن يصرف الدهر إليه معها، أم كلمة (فراراً) فهي مشتة مؤكدة

(١) الكهف ٥٣

(٢) التحريم ١٠

(٣) موح ٦

ويقول تعالى ﴿ لم يرد الله أن يطهر قلوبهم ﴾^(١)

فجاءت لم مع الفعل والفاعل والمفعول به لنفي الحكم المشت ولكر
المفعول به في هذا الشاهد كان مصدراً يتم تكوينه من معنى الحملة التي نلي
(أن) تكاملها كما يلي لم يرد الله تطهير قلوبهم تحقّقاً لفكرة التلارم في
اللة بين المصاف والمصاف إليه

ويقول تعالى ﴿ التي لم يحلو مثلها في لبلاد ﴾^(٢)

حيث بي الفعل للمجهول فما بقوله اللة ولكه في حقيقة أمره -
حدث قائم على فكرة التحويل بالحدف، والحدف ها لعدم بالفاعل،
ويقتضي البيان حدف ما هو معلوم لا يحق على دي لب^(٣)، ثم حيء
بالمفعول به مع إهدار القرية التي بأحدها المفعول به، وذلك لأن المفعول
قد أصبح في المستوى التركيبي فعلاً، فأحد حركته، ولكه في مستوى
الدلالي بقي مفعولاً به ثم ألحق به القند (في البلاد) للتحصيل المكبي
ويقول تعالى ﴿ لم يكن الدين كفروا من أهل الكتاب والمشركين
منهكين حتى تأتيهم البسة ﴾^(٤)

فالأصل في هذه الحملة بها اسمية وليست فعلية، وأصلها التوليدي

الدين كفروا منهكون ⇨ تحولت بالريدة المحصصة إلى

الدين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منهكون ⇨ تحولت إلى

يكون الدين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منهكين، لتحديد الرمن
والإشارة إليه، ثم دخل عليها عنصر التحويل للهي والقد، ثم دخل عليها
قيد الرمن (حتى) الذي يعبره يبقى الرمن مطلقاً في إسناد الحكم

(١) المائة ٤١

(٢) المائة ٤١

(٣) وانظر في الحذف والإصمار والإيجاز نهاية لإيجاز في دراية الإعجاز، بصر الراي

ص ١٧٧-١٧٨

(٤) البسة ١

(منفكبين) إلى المسد إليه (الذين)، ويبدو أن مثل هذا النمط من التراكيب (الذي يرتبط بالقييد حتى)، ينتقل فيه رمز الفعل إلى المستقبل، فتشير (لم) إلى الماضي، وتشير حتى إلى المستقبل، فيتصل الماضي بالمستقبل، فهم قد كانوا على حال وسيقون عليها إلى أن يحصل (في المستقبل) ما يقطع هذه الحال وهذه الحالة تماثل تحويل الرمز في (لم) والمصارغ الذي تدخل عليه من الماضي إلى المستقبل، تماثل دخول في الشرطية عليها، كما في

﴿كلا لئن لم ينته لسمعنا بالناصية﴾^١

وهذا ما التمت إليه الأنباري واس يعيش وغيرهما من النحاة القدماء مع أن حديثهم عن ذلك في عرصهم لفكرة العمل والعامل، يقول ابن يعيش^(٢):
«وإنما وحب أن تعمل الحزم لاحتصاصها بالفعل، وذلك لأن (لم) لما كانت تدخل على الفعل المصارغ فتنتقله إلى معنى الماضي، كما أن (إن) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنتقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الحزم وكذلك ما أشبهه» فإذا احتمعتا تحولت الجملة إلى معنى المستقبل، بقول

إن لم تحصر لم أحصر

ويستطيع إضافة قيد الرمز إلى الجملة مشيراً إلى المستقبل، بقول

إن لم تحصر عدأ لم أحصر

أما الحركة الإعرابية على الفعل (تحضر) وهي علامة الجرم، فلا أثر لها في المعنى فينتقل رمز الفعل من المصارغ إلى الماضي ثم يتحول إلى المستقبل، ولا دور للحركة في أي من هذه المعاني، فلا الصمة تشير إلى الحال ولا السكون تشير إلى الماضي والمستقبل، ويبدو أن هذا يرجع إلى عادات لغوية عند بعض القبائل، فقد ورد في المحتسب في شواذ القراءات -

(١) العلق ١٥

(٢) وانظر شرح المفصل ١٠٩/٨، وانظر أسرار العربية ص ٣٣٣

لاس حي^(١) - أن بعض العرب نصب به كفراءه بعضهم ﴿ألم شرح لك
صدرك﴾ مفتوح شرح وورد قول الشاعر

لولا الفوارس من دُفِرَ وأسرَتهم يوم الصدياء لم يوقون سانحار^(٢)
نصب (يوقون)

وقون الشاعر

في أي يومي من الموت أفرُّ أيوم لم يُقَدَّر أم يوم قُدِّرُ
نصب (يُقَدَّر)

ولو كان لتحركة الإعرابية قيمه دلالية في مثل هذه التركيب ما كان لها
أن تنصرف مرة إلى الفتحة وأخرى إلى الصمة وثانته إلى السكون إلا أن
الذي عليه العربية العالية في الاستعمال، أن يكون الفعل بعدها محروماً،
وهذا ما يحب أن يكون عليه القياس اللغوي، ولا يحور بحال الانصراف عنه
إلى القليل أو النادر

ومن أنماط استعمال (لم) إن يأتي بعدها (يكن) ثم حرف التحقيق قد
وبعده فعل ماضٍ هكذا

لم + يكن + قد + فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به

فتنقّى فيها (لم) تؤدي دورها الوظيفي بنقل الحدث إلى الماضي، ولما
لم يكن لها أن تدخل على الفعل لماضي جيء معها بـ (يكن) لتمكيها من
أداء دورها الوظيفي، فالجمله أصلاً

فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به

ثم دخلت عليها قد لتفيد تحقيق الحدث وتوكيد نسته إلى المسد
إليه، فأصبحت

(١) نظر لمجست ٣٦٦/١

(٢) انظر معي اللب ١، ٢٧٧، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاعدي رقم ١٢٣٤

قد (فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به)

ولمّا قصد نهي سبة الحدث إلى صاحبه نهياً مؤكداً فقد أتى بلم مع
عصر الزمن يكر. فأصبحت

لم يكر قد (فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به)

وهذه الصيغة يمكن أن تكون غير (قد) فتعيد الحر في رمة الماضي
من غير تأكيد

لم يكر (فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به)

٣ - لمّا ^(١)

يرى بعض النحاة أن أصل هذه الأداة هو (لم) ريدت عليها (ما) فصارت
معنى (إن) التي للمجحد^(٢)، وهذا ما عيه جمهور النحاة القدماء، ومنهم من
فصل لقول في فائدة هذه الزيادة على (لم)، فيرى سيويه إن (م) في لمّا
معيّرة لها عن حال (لم) كما عيّرت (لو) إذا قلت (لوما) ونحوها، ألا ترى
أنك تقول (لمّا) ولا تشعها شيئاً، ولا تقول ذلك في (لم)، وقيل بها
بسيطة^(٣)

ويقول صاحب الكافية في النحو^(٤) أعلم أن (لمّا) كما قالوا كان في
لأصل (لم) ريدت عليها (ما) كما ردت في أمّا الشرطية، وإنما حنّصت
بسبب هذه الزيادة بأشياء، أحدها أن فيها معنى التوقع كقد في إنباح
الماضي، فهو يستعمل في الأعلى في نهي الأمر بموقع، كما يحذر بعد في
الأعلى عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب

(١) في هذه مسألة انظر معني اللب ٣٦٧، الأرميه ٢٠٦، صف اباني ٢٨١، المعنى الذي

٥٩٢، معاني الخروف، للرمي ١٣٢، الكتاب ٣ ٨، المعص ٣٠٦، شرح التصريح ٢٤٧/٢،

المعص ٢ ٤٤، الأصول في نحو ٢ ١٦٢، الكافية ٢ ٢٥١

٢ و نظر معني الغراء ١٣٢/١، ٣ ٢٣٨

(٣) الكتاب ٤ ٢٢٣

(٤) بكافه ٢ ٢٥١

الأمير. أو لما يركب، وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً، نحو. بدم ولما ينفعه الدم، واختصت (لما) أيضاً بامتداد مفعولها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو. بدم ولما ينفعه الدم، وعدم النفع متصل بحال المتكلم. وقد أورد حلّ المحجة القدماء قول سيويه السابق «وقيل إنها بسيطة» من غير ميل له، إذ أنهم على أنها مركبة

والذي براه أن (لما) أداة قائمة برأسها وليست مركبة من أداتين، وصحت لتفيد معنى آخر غير المعنى الذي تفيد (لم)، «إذا مثل الإنسان عن فعل فاعل، أو كان يتوقع أن يحزنه، قيل له: قد فعل، وإذا كان المحزن مستدثاً قلت: فعل فلان كذا، وإذا أردت أن تنهي والمحدث يتوقع إحاراك عن ذلك الفعل قلت: لما يفعل، وهو يقصص (قد فعل)، وإذا ابتدأت قلت لم يفعل^(١)، فيتم بها نقل الفعل في معناه إلى الزمن الماضي غير المقطع، وهذا أهم فرق بينها وبين (لم) التي تنقله إلى الماضي المقطع، وهذا يبدو واضحاً إذا ما قارنا بين المثليين التاليين

لم يحصر = لم يحصر وقد انقطع الرجاء في حصوره
لما يحصر = لم يحصر وما يزال الرجاء قائماً

وسنعمل هنا على دراسة التراكيب التي تأتي فيها (لما)، سيجر دلالتها اسماً إلى بعض آيات القرآن الكريم يقول تعالى

- ﴿لما يقص ما أمره﴾^(٢)
- ﴿لما يدوقوا عذاب﴾^(٣)
- ﴿لما يأتيهم تأويله﴾^(٤)
- ﴿ولما يعلم الله الذين جاهلواكم﴾^(٥)

ر وانظر الكتاب ٢٢٣/٤

(٢) عبس ٢٣

(٣) ص ٨

(٤) يوسف ٣٩

(٥) التوبة ١٦

﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾^(١)

فمما هو واضح من الآيات السابقة كلها أن الحدث تعود بدايته إلى الرمن الماصي بدحول (لم) عليه، فهو، أصلاً، فعل مضارع يشير إلى الحال، ولما دخلت عليه (لم) حولته إلى الماصي غير المنقطع، خلافاً لمعنى الماصي الذي أفادته (لم)، ويهيم المحاطب أو السامع منها أن ما قد نهي وقوعه، ما يزال احتمال وقوعه كبيراً، ويعبر عن ذلك عادة بكلمة (بعد)

لما يدوقوا العذاب بعد - وقد يدوقوه

لما يقص ما أمره بعد - وقد يقصي

وهذا ما عثر عنه كل من الأشموني وابن هشام^(٢) في التعليق على

الآية

(بل لما يدوقوا عذاب) ومعناه أنهم لم يدوقوه إلى الآن، وأن دوقهم له متوقع، والزمحشري في التعليق على الآية ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾، (ما) في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد أموا فيما بعد، وهذا التوقع غالب وليس بلام

وقد يدخل على (لم) و(لما) عصر لاستفهام فيحول الجملة تحويلاً آخر، بأن يصرفها عما فيها من معنى النفي إلى معنى طلب التصريح بأمر معلوم أو للإقرار به أو إلى معنى التوبيخ، أو إلى الإنكار وغير ذلك من المعاني^(٣) التي يكون السياق فيها هو العصر لرئيس، يقول تعالى

﴿ألم نشرح لك صدرك﴾^(٤)

﴿ألم يجدك يتيماً فاوياً﴾^(٥)

﴿ألم يعلم بأن الله يرى﴾^(٦)

(١) احزاب ١٤

(٢) وانظر معي النيب ١ ٢٧٩، شرح الأشموني ٥٧٧/٣

(٣) وانظر رصف الماصي ٢٨٠

(٤) الأنشراح ١

(٥) النحي ٦

(٦) العلى ١٤

﴿ألم برئت فيا وليدا﴾^(١)

وهي في القرآن كثيرة

أما (لما) مسبوقة بالهمزة فتشاهد من الشعر، لأنها لم ترد في القرآن الكريم يقول الشاعر:

إليكم يا سي بكر إليكم ألما تعلموا ما اليقيا^(٢)
ويقول آخر

على حين عانت المشيب على الصا وقلت ألما أصبح والشيب ورع^(٣)
٤ - ما^(٤)

لم تحط هذه الأداة وأحواتها اللاتي لا أثر لهن في تعبير الحركة الإعرابية على أواخر الفعل المضارع الذي يلي آياً منها بكثير من اهتمام النحاة، وقد عدوها من الحروف الهوامل؛ لأنها ليست عاملة، وأما هذه الحروف في هذا السياق فهي ما ولا وإن النافية

أما (ما) فهي حرف نهي يدخل على الاسم في الجملة لاسمية ويدلحى بليس - كما أوضحنا سابقاً - ويدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي ودات المضارع ولا عمل لها إلا لتحديد الزمن كما يقول النحاة، فهي عند جمهورهم لنهي لدحل يقول سيويه «(ما) نهي لقوله هو يفعل إذ كان في حال الفعل، فتقول ما يفعل»^(٥) وهذا ما عليه المبرد حيث يقول «إنهم رأوه في معنى ليس تقع مسدأه، ونهي ما يكون في الحال، وما لم يفعل»^(٦)،

(١) الشعر ١٨

(٢) انكافيه ٢ ٢٥١، ونظر معجم شواهد النحو شعرية (٢٩٦٦)

(٣) شرح لأشعري ٣ ٥٧٨، ونظر معجم شواهد النحو شعرية (١٥٧٧)

(٤) ينظر في هذه المسألة، انفص ٣٠٦، شرح انفص ٨ ١١٧، الخي ادبي ٣٢٩، معني نسب

٣٩٩، المقنص ٤ ١٨٨، شرح الكافيه ١ ٢٦٧، ٢ ٢٣١

(٥) لكتاب ٤ ٢٢١

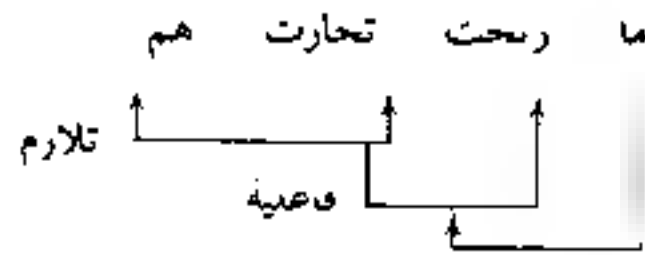
(٦) المقنص ٤ ١٨٨

ومن السحاة من يرى بأن (ما) تكون لشيء الحال والمستقل، ومهم من يرى أنها إذا دخلت على الفعل لماضي بقي على ما هو عليه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال وعلى فله للاستقلال

والذي لا خلاف بين السحاة عليه أن ما نهي الفعل الذي تدخل عليه، وهذا ما نراه، فهي عنصر تحويل تدخل على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية، لتقوم بتحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية أو فعلية، من غير أن يكون لها حركة اقتضاء، وقد يدخل عليها قيد آخر، أو عنصر تحويل آخر، لتقييد الرمز وتوجيهه يقول تعالى

﴿فما رحمت تجارتهم﴾^(١)

فأفادت (ما) هي الحكم المشت في رحمت تجارتهم، ليكون تحليلها كما يلي



~ (ف + ما) = جملة تحويلية اسمية مفعلة، ولهي فيها مطلق من حيث هو في الرمز الماضي

ومثلها

﴿وما قتلوه وما صلبوه﴾^(٢)

﴿وما راع البصر وما طعم﴾^(٣)

ويقول تعالى

﴿وما امت قلبهم من قرية﴾^(٤)

(١) البقرة، آية ١٦

(٢) النساء ١٥٧

(٣) النجم ١٧

(٤) الأنبياء ٦

والأصل التوليدي لهذه الحملة هو:

آمنت قرية، ثم أصيب إليها قيد رمي (قلهم) ثم أصيب عصير تحويل
اخترلتوكيد الفاعل (من) ثم دخل عليها عصير التحويل ما لنهي الحدث
المشت.

آمنت قرية ← آمنت قبلهم قرية
← آمنت قبلهم من قرية
← ما آمنت قبلهم من قرية

ويقول تعالى: ﴿ما أرسلنا عليك القرآن لتشقى﴾^(١)

حيث جاء في هذه الآية عدد من القيود أولها (عليك) فحدد حدث،
لمن كان ولمن حصل، وثانيها (لتشقى) ليس السب الذي من أحده كان
الحدث، وثالثها (ما) لنهي الإثبات في الحكم الذي حصل بالقيد لثاني

ويقول تعالى: ﴿ما يكفر بها إلا الفاسقون﴾^(٢)

وهذه أكثر الأنماط شيوعاً في الاستعمال الدعوي، حيث تأتي فيه (إلا)
مع (ما) لحصر ما يأتي بعدها، وبقي أية صفة أخرى غيرها تتعلق به يقول
تعالى:

﴿ما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾^(٣)

﴿وما أسانية إلا الشيطان﴾^(٤)

﴿وما احتلف فيه إلا الدين أوئوه من بعد﴾^(٥)

وهناك نمط آخر يكثر فيه دخول ما على أحد الأفعال الناقصة أو أفعال
الشروع أو المقارنة، ويحكم عليه الحاجة بأنه نمط من أنماط الحملة المعية،

(١) طه ٢

(٢) البقرة ٩٩

(٣) الأنعام ٣٥

(٤) الكهف ٦٣

(٥) الفرقه ٢١٣

ويحس برى أن هذا النمط يمكن أن يكون اسمياً أو فعلياً، بحسب الأصل الذي كان عليه قبل دخول عنصرى النفي والرمس عليه، يقول تعالى

﴿ما كنو، مهتدين﴾^(١)

﴿ما كنأ عاثين﴾^(٢)

﴿ما كان محمد أنا أحد من رجالكم﴾^(٣)

فأصل هذه لحمل، سمية، وهي كذلك في وضعها الحالي هم مهتدون، يحس عاثون، محمد أبو أحد من رجالكم، ثم دحلت عليها (ما) لنقل الحس إلى النفي، ولكن لما كان المراد هو النفي في رمس معين دحلت عليها كان لتي تفيد لرمس الماصي

ويقول تعالى

﴿وما كادوا يفعلون﴾^(٤)

﴿وما ظنتم أن نحرقوا﴾^(٥)

﴿وما كان الله ليعذبهم﴾^(٦)

فأصل هذه حمل توليدية فعلية، يفعلون، يحرقون، يعذبهم الله، فدحلت عليها عنصر النفي وقيد الرمس كادوا، ظنتم، كان، لنقل الحس من الإثبات إلى النفي في رمس محدد أو لافدة هي فتراب وقوعه أو طس حدوثه وقد حدث في الآية الأخيرة أن تقدم الماعل على الفعل للأهمية والعناية، حرياً على عادة لعرب في أسنوب من أساليب لتوكيد في لعنتهم^(٧)

(١) البقرة ١٦

(٢) الأعراف ٧

(٣) الأحراب ٤٠

(٤) البقرة ٧١

(٥) الحشر ٢

(٦) الأعراف ٣٣

(٧) وانظر في هذا الموضوع فصل تقديم والتأخير في النفي، وفصل التقديم والتأخير في الخبر
سمعي، من كذب وبهذه الإلحاح في دربه لإعجازه - معجزة الر ي

وهذا يبدو واضحاً في قوله تعالى : ﴿وما الله يريد ظلماً للعالمين﴾^(١)

وفي قوله : ﴿وما أنت تهدي العمي عن صلاتهم﴾^(٢)

يقول الصحر الرازي^(٣) «لنهي إذا أدخلته على الفعل قلت ما صربت زيداً، كنت نصيت فعلاً لم يثبت له مفعول، لأنك نصيت عن نصيت صرباً واقعاً بريد، وذلك لا يقتضي كونه مصروباً، بل ربما لا يكون مصروباً أصلاً، وإذا أدخلته على الاسم كقولك ما أنت صربت زيداً لم نقله إلا وريد مصروب وكان المقصد أن تنهي أن تكون أنت الصارب»

ويقول: « . وهذا الفرق بعينه يحيى في تقديم المفعول وتأخير، فإذا قلت ما صربت زيداً، فقدمت الفعل كان المعنى أنك نصيت أن يكون قد وقع صرب منك من غير تعرض لبيان كونك صارباً لغيره، وإذا قلت ما زيدا صربت، كان المعنى أن صرباً منك وقع على إنسان فطر أن ذلك الإنسان هو زيدا فنصيت أن يكون إياه والذي يريده وصوحاً أن لك أن تقول ما صربت زيداً ولا أحداً من الناس، وليس لك ذلك في الوحة الثاني، فلو قلت ما زيدا صربت ولا أحداً من الناس، كان فاسداً على ما مضى في الفاعل»^(٤)

فقد قدم الفاعل (الله على الفعل والمفعول والقيد (يريد + ظلماً + للعالمين) وذلك لنهي إمكان سمة مثل هذا الحدث إلى رب العالمين، وهي بلا ريب أبلغ بكثير من القول ما يريد الله ظلماً للعالمين

أما في الآية الثانية فإن العناية كانت بالفاعل (أنت) لنهي سمة هذا الحدث إليه، وهي بلا ريب تختلف في درجة التوكيد في النهي من التعبير

(وما تهدي (أنت) العمي عن صلاتهم)

(١) آل عمران ١٠٨

(٢) النمل ٨١ وانظر كتاب السبعة من ٤٨٦، البحر المحيط ٧ ٩٦، معاني القرآن ٢٠٠/٢

(٣) نهاية الإيجاز من ١٥٤ - ١٥٥

(٤) السابق من ١٥٥

٥ - لا (١)

وهو عند النحاة من الحروف الهوامل كما ذكرنا سابقاً، لأنه لا تترك أثراً على آخر الفعل الذي يأتي بعده، ويدخل على الماضي وعلى المضارع، وجمهور النحاة على أنه ليس المستقل، يقول سيبويه «لا هي لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول لا يفعل»، ومبهم من يرى أنه ليس الحان والنهي لمستقل، ويهي بها الماضي كما في قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ (٢)

والذي يراه هو ما يراه نهر من نحاها، أن (لا) لمطلق النفي إلا إذا ورد في الجملة ما يفيد الرمن أو يوحى، وليس بالضرورة أن تكون في تركيبها مكررة خلافاً لما عليه جمهور النحاة، فهم على أنها إن دخلت على الماضي وجب أن تكرر، ويبدو أن كثرة الاستعمال سكرار (لا) هو الذي دفع النحاة إلى هذا الرأي، يقول ثوراء (٣) «ولم يصم إلى قوله (فلا اقتحم) كلام آخر فيه (لا) لأن العرب لا تكاد تمرد (لا) في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر، كما قال عز وجل ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ وقوله ﴿لَا حُوفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٤)، وهو مما كان في آخره معناه، فاكتمى بواحدة من أخرى، ألا ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بشيئين فقال: ﴿فَكَ رَقَبَهُ أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمِ دِي مَسْعَاهُ﴾ (٥) ثم كان من الذين أموا مفسرها بثلاثة أشياء، فكأنه كان في أول الكلام، فلا فعل دا ولا دا ولا دا، ولكن ليس هذا هو واقع القيس اللغوي في الاستعمال، فقد جاء قوله تعالى

﴿لَا يَدْرِي عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (٥)

وقال تعالى

(١) انظر في هذه المسألة الكتاب ٢٢٢/٤، المقتضب ٤٧١/١، ٣٣٥، ٢، لفصل ٣٠٦، شرح المفصل ١٠٧/٨، الأرمية ١٥٩، معي اللب ٣٢٢، وصف الثاني ٢٥٨

(٢) القيامة ٨٧

(٣) معاني القرآن ٢٦٤/٣

(٤) يونس ٦٢

(٥) البقرة ١٢٤

﴿لا تجري نفس عن نفس شيئاً﴾^(١)

﴿لا ينفع نفساً إيمانها﴾^(٢)

﴿لا أعد ما تعدون﴾^(٣)

﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾^(٤)

فإن تكررت (لا) ، فإن ذلك من قبيل التوكيد ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ ، أو من قبيل عطف الحملة المنفية على الحملة المنفية

أما الأنماط التركيبية التي ترد فيها (لا) فإنها لا تختلف كثيراً عن تلك التي ترد فيها (ما) ، ولذا فإن القول فيها يطابق ما ذكرناه ههنا ويكفي أن نضع عدداً من الشواهد القرآنية لأنماط التركيب الجملي لـ (لا) السابقة ، يقول تعالى

﴿لا أعد ما تعدون﴾

﴿لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا محمصة﴾^(٥)

﴿ولا يهديهم طريقاً﴾^(٦)

﴿لا يقلل منها شدعة﴾^(٧)

فالنهي مطلق ، ويقول تعالى

﴿لا تستوي الحسنة ولا السيئة﴾^(٨)

﴿لا صدق ولا صلى﴾

﴿فلا يستطيعون ردّها ولا هم يظفرون﴾^(٩)

(١) القرء ٤٨

(٢) الأعم ١٥٨

(٣) الكافرون ٢

(٤) البقرة ٢٥٥

(٥) النور ١٢٠

(٦) النساء ١٦٨

(٧) البقرة ٤٨

(٨) قصص ٣٤

(٩) الأبيات ٤٠

والنفي هنا مؤكد بالتكرار، ويقول تعالى :
﴿لَا تَكْلَفْ إِلَّا نَفْسَكَ﴾^(١)

والنفي مؤكد ما هو محصور فيه بالآ . ويقول تعالى :
﴿وَلَا يَكَادُونَ يَمْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(٢)
﴿وَلَا يَكَادُ يَسِيغُهُ﴾^(٣)

﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٤)

فالنفي فيها محدد بزمان يقيد به قيد، كما في (حتى . .) أو هو
للمقارنة كما في الآيتين الأخريين
٦ - إِنَّ^(٥)

وهي عند النحاة أيضاً من الحروف الهوامل - كما ذكرنا في الحديث
عن ما - ؛ لأنها لا تغير حركة المضارع بعدها، وهي نفي المطلق أو لمطلق
لنفي، إلا إذا ورد في التركيب الجملي ما يقيد هذا الإطلاق أو يحدده أما
الأنماط التي ترد فيها إن فمعظمها في الاستقبال اللعوي مقترنة بالآ وتكون
هذه الأداة (إلا) لحصر الحرر شيئاً في ما جاء بعدها بعد نفي كل صفة عنه إلا
ما جاء فيه محصوراً بها

ومما جاءت مؤكدة بالآ، وهو النمط الشائع في الاستعمال اللعوي،
قوله تعالى :

﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٦)

﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(٧)

(١) النساء ٨٤

(٢) الباء ٧٨

(٣) إبراهيم ١٧

(٤) الشعراء ٢٠١

(٥) وانظر الفصل ٣٠٧، شرح لمصنوع ٨ ١١٢

(٦) الأنعام ١١٦

(٧) الكهف ٥

﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾^(١)

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ﴾^(٢)

﴿بَلْ إِنْ يَحْسَبُونَ الظَّالِمِينَ نِعْمَهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾^(٣)

﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا﴾^(٤)

﴿إِنْ لَشِئْمٌ إِلَّا إِعْشَارًا﴾^(٥)

ومما جاءت فيه أن مع القيد كان أو ظن قوله تعالى:

﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾^(٦) وهي جملة تحويلية اسمية.

﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٧)

﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٨) وهذه جملة تحويلية اسمية

ومما جاءت فيه مع أم ولعل وعالماً ما يكون هذان اللفطان بعد

(أدري) أو مشتقاتها ومعه قوله تعالى:

﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ﴾^(٩)

﴿إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوَعَّدُونَ﴾^(١٠)

ومما يبدو واضحاً من الأمثلة في القرآن الكريم أن (إن) اللاحقة تدخل

على تركيب جملي يمكن أن يكون الفاعل أو المفعول قد تقدم للنعية

والاهتمام وهذا لا يخرج الحمدة من السط المعني، يقول تعالى

(١) البقرة ١١٧

(٢) هود ٨٨

(٣) فاطر ٤١

(٤) النساء ٦٢

(٥) طه ١٠٣

(٦) يس ٢٩

(٧) بقره ٢٣٠

(٨) الأنبياء ١٧

(٩) الأنبياء ١١١

(١٠) الأنبياء ١٠٩

﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾^(١)

﴿إِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْحَ بِحَمْدِهِ﴾^(٢)

فالأصل المثنى الذي تحولت عنه الآية الأولى هو: كَذَّبَ كُلُّ الرُّسُلِ،

ثم تحولت إلى

كُلُّ كَذَّبَ الرُّسُلِ، للعناية بالمقدم وللاهتمام به، ولما كان المقام للنهي
وتوكيد، فقد أُدخلت (ان) لتعبد النفي، و(لا) لتعبد الحصر وتوكيد، فيكون
تحليل الجملة كما يلي: $\sim (فَا + \overset{e}{V}) (ف + مَف)$

أما الآية الثانية، فالأصل المثنى فيها: يَسْحَ شَيْءٌ بِحَمْدِهِ، ثم تحولت
لتوكيد الفاعل بتقديمه إلى: شَيْءٌ يَسْحَ بِحَمْدِهِ، ومن ثم نهيت وحصر الحر
فيها، فأصبحت

أَنْ شَيْءٌ إِلَّا يَسْحَ بِحَمْدِهِ،

ولما كان المقام مقدم توكيد الفاعل بالتقدم وحصر لحدث فيه بدلاً،
أصبحت إليه (من) التي سميها السحاه حرف جر رثدة، لتعبد التوكيد، توكيد
لفاعل، فأصبحت الآية: ﴿إِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْحَ بِحَمْدِهِ﴾^(٣)! ويكون
تحليلها لغوياً كما يلي: $\sim (\overset{e}{V} + \overset{e}{V}) (ف + مَف)$

فتكون الأيتان من قبيل الحمل الحويلية الفعلية، ولتحويل فيهما
سريضة، واشترتب ويكون كل تحويل لعرض يعنى بالمعنى، والترتيب لمعدية
ولاهتمام، والريادة للنفي، ولحصر والتوكيد، ولا يحرح أي عنصر من عناصر
التحويل المحملة من إطارها الاسمي أو لفعلي، ولكنه يحرحها من إطارها
لتوليدي إلى الإطار الحويلي، لأن الإطارين الاسمي والفعلي بنمقتان
بمستوى التراكيب، أما إطارا التوليد والتحويل ورتباطهما بمستوى الدلالة

(١) ص ١٤

(٢) لإسراء ٤٤

(٣) يتم التعامل مع حار وحرور وانصاف إليه على أنها كلمة وحدة طعناً لظهوره التلام، وعلى
أنها معنوية، به للفعل يسبح أو سادس منه

يرى بعض النحاة أن (كلا) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية، وربما كان التشديد على اللام لتقوية معنى النفي وندفع توهم بقاء معنى ما بينها، ويرى غيرهم أنها بسيطة غير مركبة، تفيد النفي، وفريق ثالث على أنها بمعنى (لا لا يكون)، وغيرهم على أنها بمعنى (إلا لا)، وريدت لكاف فيها عوضاً عن الهمزة ثم حدثت الألف من إلا، فالتقى متحركان من جنس واحد فأسكت الأولى وأدعمت في لثانية بغير تنوين.

والذي براه أن (كلا) وحدة لعوية واحدة، أي أنها أداة بسيطة وليست مركبة، ولم تمر بأي من المراحل التي ذكرها النحاة أنها، وهي تفيد معنى النفي في مواقع، وقد يضاف إليها معنى آخر بالإضافة إلى معنى النفي، فتتصرف إليه استناداً إلى السياق الذي يكون الدليل عليه، فقد ترد للردع والرحم، وتكون للاستشاف بالإضافة إلى النفي، وتكون بمعنى حقاً، وتكون لنفي كلام سابق وتسيه السامع لكلام مستأنف يليها وما براه في (كلا)، من حيث دورها الدلالي، أنها عنصر تحويل يأتي عائلاً في آخر جملة فيحولها من الإثبات إلى الرد والرفض والنفي يقول تعالى

﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَ مَالاً وَوَلَدًا، أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا، كَلَّا سَكَتَ مَا يَقُولُ وَتَمَدَّدَ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدَدًا وَبَرَثَهُ مَا يَقُولُ﴾ (٢)

فاندي أريد رده ورفضه هو ما جاء في ما قبل (كلا)، أما ما جاء بعده فهو كلام جديد يحمل معنى ويقرر حكماً حر لا دور لكلمة (كلا) فيه ويقول الشاعر:

فقالوا بكيت، فقلت كلا وهل يبكي من الطرب الجليل

(١) ينظر فيها معي اللب ١/١٨٨، اصمغ ٢/٧٤، حروف المعاني للرحاحي - ١١

المفصل، ٣٢٥، معاني الحروف برماني ١٢٢

(٢) مريم ٧٧-٨١

وقد ترد - قليلاً - في أول الجملة ، فتفيد الصي و لردع و لرحر ، يقول الشاعر
 كلا رعمتم بأنا لا نقاتلكم إنا لأمثالكم يا قومًا قتل
 فإن وردت (كلاً) في نهاية الجملة التي يرد فيها ، كان الوقف عليها
 أفضل ، ليكون ما بعدها جملة استئنافية جديدة ، ترتبط بالساق ارتباطاً بشير
 إلى أن المتكلم أراد صي الساق وتوكيد التالي ،

(جملة) صي ————— كلاً ————— توكيد (جملة)

يقول تعالى

﴿ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ، ليوم عظيم ، يوم يقوم الناس لربّ
 العالمين ، كلا إن كتاب الفجار لفي سجين﴾^(١)

فالقوم المحاطون يرفضون الاعتراف بأنهم سيبعثون ، ليوم عظيم .
 لذا جاءت كلمة (كلاً) لردعهم وزجرهم وصي ما هم عليه ، ولتوكيد ما جاء
 بعدها ﴿إن كتاب الفجار لفي سجين﴾ صهي - علاوة على ما اكتسته من توكيد
 بكلا بعد المنفي - جاءت مؤكدة بأن وباللام في الخبر (لفي) ومثلها
 قوله تعالى

﴿ . . . كلا إن الإنسان ليطغى﴾^(٢)

﴿ . . . كلا أنها تذكرة﴾^(٣)

وقد يأتي بعدها في صدر الجملة عنصر صهي يؤكد صهي ما سبق ، يقول تعالى

﴿ . . . كلاً لا تطعه واسجد واقترب﴾^(٤)

﴿ . . . كلاً لما يقص ما أمره﴾^(٥)

ويقول الشاعر

(١) المظهير ٧ - ٤

(٢) العلق ٦

(٣) عس ١١

(٤) العلق ١٩

(٥) عس ٢٣

أردت بأن مرضى ويتفق الهوى على الشرك كلا لا تطي كذلك
ويقول آخر

أليس قليلاً بطرة إن نظرتها إليكِ وكلاً ليس منك قليل
وقد يأتي بعدها في صدر الحملة حرف (ل) ليبيد بوكيد الحملة
اللاحقة بعد الردع عما يكون في الحملة السابقة ولطخ فيها، يقول تعالى
﴿يا أيها الإنسان ما عرّك ربك الكريم، الذي خلقك فسواك فعدلت،
في أي صورة ما شاء ركبك، كلا بل تكذبون بالدين﴾^(١)، فالإنسان،
المخاطب، محدوع بقدرة فتجرى على ربه الكريم، شك في قدرته على
حذفه على صورته لني هو عليها، فاستحق لذلك الردع والرجز، ثم جاءت
الحملة بعده (بعد كلا) معطوفة عليها مؤكدة لمعناها متصمة له، أي لم لا
يكون منك - أيها الإنسان - ذلك، وأنت مكذب بيوم الدين الذي فيه يسأل
الإنسان عما كان قد خلق من أحله، فمما هو واضح أن (كلا) تنصن درجة
من النفي والردع والرجز المؤكد مما لا تنصمه (لا) ولا (ما) ولا غيرها من
أدوات النفي وهي ليست من الأدوات المختصة بالدحول على الفعل أو
على الاسم، وإذا دخلت على الفعل فلا تغير في حركته الإعرابية

هذا ما اعترفا درسته من تراكب لنفي التي يكون فيها أدوات نحويل
من لإثبات إلى النفي، أما النفي الضمني، ولنفي سببي، والنفي المنطقي
فلم تعرض له هنا لأن يرى أن بوجه البحث لدراسة الأدوات ودلالاتها^(٢)

(١) الإسفار ٦ - ٩

(٢) قدم أحد باحثي بحث بأن به درجة تماخيسير في لغة العربية بمراد في جامعة اليرموك،
تضمن بحث تحليل لغوي كان موضوع تقدير بحثه بمناقشة، ورغم كان بصرف هذا بحث
إلى بحث في أساليب لنفي والبحث حر بإشراف أيضا إلى بحثه في أساليب التوكيد، وقد بان
به درجة التماخيسير في لغة العربية، رغم بان بعد فهم إلى هذين بحثين بوجه من،
السبب الذي أرحا يظهر هذا التكتاب إلى يومنا هذا، فقد ودد أن يكون السائح بهما وأن
يوصلا إلى ما يوصلا إليه من غير تأثير كبير من عندهم، وينمو بوجه بحث للبحث في الأطر
برئيسه ولا يلاحظ التي تأتي عليها حملة هي، وحملة بوكيد كما سير في بحث عن أساليب
بوكيد

لفصل الثالث التوكيد : مراكيبه ودلالاتها

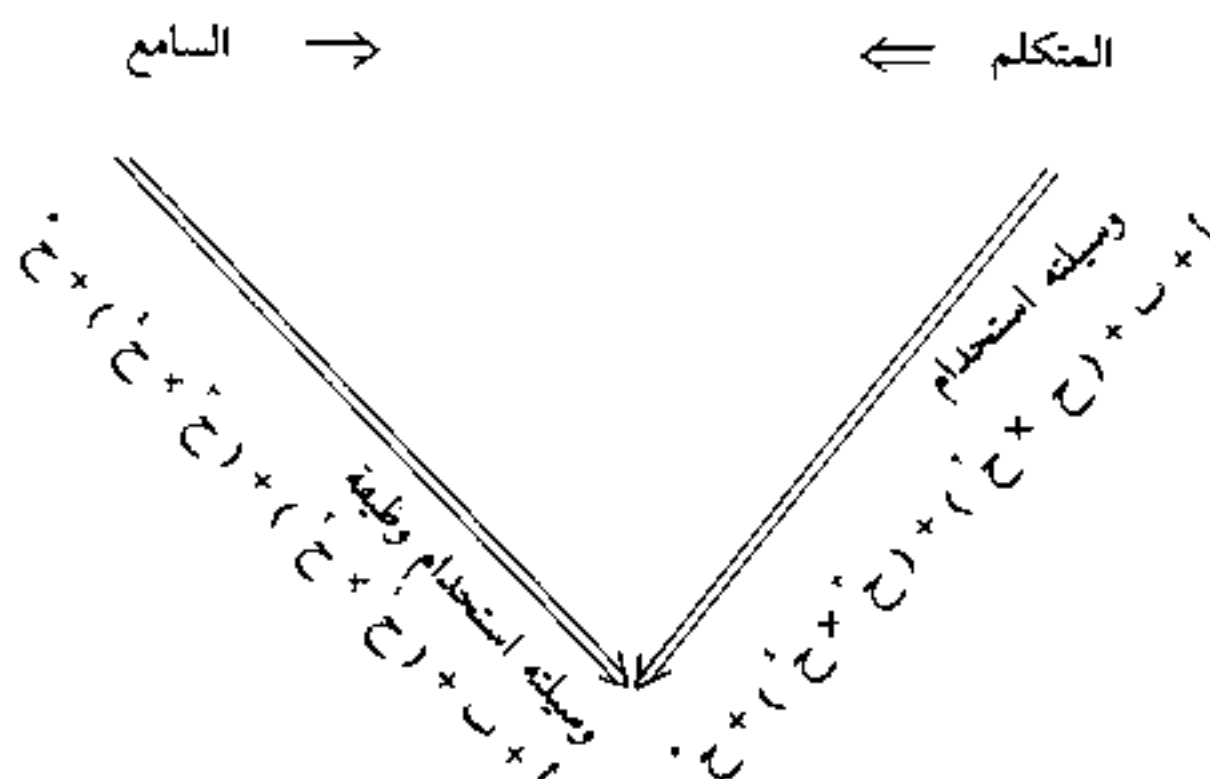
إن ما يجري في تحليل الدعوي عند الباحثين في اللغة العربية هو أن يخلطوا بين مستويات التحلل بعامة، ومسويي التحليل التراكيب والدلالة بحاصة، فتحتلط المصطلحات ويتحجج تصنيف الأبواب النحوية اتحافاً بعمد في تسميته على المعنى، أو على المستوى الدلالي، في حين تكون الغاية فيه الوصول إلى وصف ظاهرة معينة في التراكيب، ظاهرة لا تريد في حقيقة أمرها على أن تكون وسيلة للوصول بالتركيب إلى المستوى الدلالي الذي يريد المتكلم وبفهمه السامع أو المحاطب، فإذا كان

المستوى الصوتي = أ
والمستوى الصرفي = ب
والمستوى التركيبي = ح
والعلاقات بين الكلمات = (ح × ح')
والأبواب النحوية التي تمثلها الماني الصرفية = (ح × ح')
والحركة الإعرابية = ح'
والمستوى الدلالي = د

فإن $ب = أ + أ + أ$ (مجموعة من أ بحسب حاجة المبني الصرفي)

$$\begin{aligned} ج &= أ + ب + (ح \times ح') + (ح' \times ح) + (ح \times ح') + (ح' \times ح) \\ ح &= أ + ب + (ح \times ح') + (ح' \times ح) + (ح \times ح') + (ح' \times ح) \Rightarrow د \end{aligned}$$

فيكون المستوى د هدف كل من المتكلم ولسامع أو المحاطب
هكذا



ولكن التحليل المعوي السحوي - في م براه - يجعل (ح) بدلاً من
(د) وإذا كانت (ح) = وسيلة تركيبية

و = (د) = عاية تتعلق بالمعنى فإن (د) تحتوي وباحتوائها يحتوي
المعنى أو قسم كبير منه، ونصح الوسيلة التركيبية هي العاية التي بصرف
المستويات السابقة لخدمتها

فإذا ما درسنا التوكيد في صوء م ذكرنا فيما سجد أنه في كتب سحر
يقتصر على ما كانت الحركة الإعرابية فيه العاية، فالتوكيد عند الحاجة تابع في
الإعراب للمؤكد، يقول ابن مالك «يتبع في الإعراب الأسماء الأول، بعث
وتوكيد وعطف وبدل» فهو لفظ يشارك ما قبله إعرابه لفظاً أو محلاً أو تقديرًا،
فاقتصروا على ما يسمى بالتوكيد اللفظي وهو ما يتكرر فيه اللفظ لتثبيت المعنى
في النفس، والتوكيد المعوي، وهو ما كان باللفظ بعينها نص عليها السحويون
واللغويون في مصنفاتهم، (نفس وعين، وجميع، وكل) وتآخذ اللفظة

الثانية في التوكيد اللفظي واللفظة الخاصة الواردة عن العرب في ما يسمى بالتوكيد المعنوي حركة اللفظة السابقة عليها لفظاً أو محلاً أو تقديرًا.

ولا يرى أنا بحاجة إلى بحث هذين القسمين من أقسام التوكيد، فقد بحثهما الحاة والبلاغيون بحثاً يعنى عن الإعادة والتكرار. ولكننا نرى أن تشير إلى أن الحركة الإعرابية في هذين القسمين لا تحمل قيمة دلالية. وهي وحدة من وحدات المعنى، يحتاجها التركيب ولا يقتضيها المعنى، وهي أساس لا يجوز تجاوزه لتحقيق سلامة المبنى، إن كانت الكلمة الثانية (كلمة التوكيد) مما تظهر عليه الحركة أما إن كانت الحركة لا تظهر عليه فيصح من العث تقديرها أو اعتبار الجملة التي ترد توكيداً في محل المهرد لتكون الحركة حركة محل

ويرى أن يصرف إلى أقسام التوكيد الأخر، في معالجته على أنه باب من أبواب المعنى وليس من أبواب التراكيب، يؤدي هذا المعنى بأحد عناصر التحويل في الجملة التوليدية، وعادة ما يكون هذا العنصر هو عنصر الريادة، وإن كان يؤدي أحياناً بالتعظيم أو بالحدف أو بالترتيب يقول ابن مسطور^(١) أكدته ووكدته أي شدته، وقال أبو العباس التوكيد دخل في لكلام لإخراج الشك. ويقال ما زال ذلك وكدي أي مرادي وهمي

أما علماء البلاغة فقد اهتموا بالتوكيد من حيث بمعنى شأنهم في ذلك شأنهم في غيره من القضايا التي يهتمون فيها بالمعنى، فوضعوه في أصرب الحبر إشتاداً إلى حال المحاطب حين اللقاء الحبر، فإذا كان المحاطب حالي الدهس القى إليه الحبر انتدائياً غير مؤكد، وإن كان متردداً القى إليه الحبر طلبياً مؤكداً بأحد عناصر التوكيد وفي درجة من درجاته، أما إذا كان المحاطب منكراً جاحداً القى إليه الحبر مؤكداً بأكثر من مؤكد وكلما زادت درجة الإنكار رادت عناصر التوكيد أو رادت درجاته

أما أماط التوكيد بالإضافة إلى المعطين السابقين - التي سوجه

(١) بيان العرب مادة وكد

البحث لها فهي : التوكيد بالترتيب(*)

علم إن الشيء إذا قدم على غيره إما أن يكون في الية مؤحراً وهو كخبر المتداً إذا قدم عليه، والمفعول إذا قدم على الفاعل، وإما أن لا يكون على نية التأخير ولكن على أن ينقل الشيء من حكم إلى حكم آخر مثل أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون متداً ويكون لأخر حر له، فتقدم مرة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا مثل ما تصنعه يزيد والمنطلق حيث تقول تارة: زيد المنطلق، وأخرى المنطلق ريد^(١)

وقال سيويه عندما ذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم سيانه أعى وإن كانا جميعاً بهمهاتهم ويعياناتهم. والحاة مثلوا ذلك بأن الناس إذا تعلق عرصهم بقتل إنسان حارحي ولم يتعلق غرضهم بصدوره عن شخص معين، فإذا قتل ثم أراد أحد أن يحصر عن ذلك فإنه يقدم ذكر المقتول الحارحي، فيقول: قتل الحارحي ريد، ولا يقول قتل ريد الحارحي، لأن الغرض متعلق بإضافة القتل إلى الحارحي لا بصدوره عن ريد، وأما إذا كان رجل يعد في الاعتقاد إقدامه على القتل، فإذا صدر عنه القتل وأراد المحر أن يحصر بذلك، قدم ذكر القاتل، لأن موضع التعجب صدور القتل من ذلك الشخص لا وقوعه على المفعول، فهذا جملي في فائدة التقديم والتأخير^(٢)

فالتقديم في التركيب الجملي في اللغة العربية لا يكون إلا عندما يقصد المتكلم المدرك لأساليب هذه اللغة أن يؤكد موضع الاهتمام والعناية، أو كما يقول سيويه والعرب إن أرادت العناية شيء قدمته وللوصول إلى المعنى الذي يكمن في تقديم وحدة من وحدات المسمى، أو في تقديم ممثل صرفي إشارة إلى تقديم الدب الحوي في الدهن لعرض كمن في الدهن ويقف

(*) لن نطيل حديث في هذا السب فقد فصص العرب فيه في الفصل ثالث من كتاب في نحو اللغة وبركيها، وقد تمحلاً بمدح لغوه هناك

(١) هابه الإيجاز ص ١٥١

(٢) السابق

هذا التقديم رمزاً له، يقول الجرجاني^(١): «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوحي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوحي الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك» فالمعاني الصرفية - كما ذكرنا - وحدات تمثل الأبواب السحوية التي يتم بها تجسيد المعنى الذي يكون في الذهن قبل النطق به، يقول الجرجاني في موضع آخر^(٢): «وأعلم أن ليس النظم إلا أن تصع كلماتك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قواعبه وأصوله، وتعرف مآهجه التي بهجت فلا تريغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تحل شيء منها، وذلك أما لا تعلم شيئاً يتبعه النظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه» ويقول في موضع آخر^(*): «واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويعمض المسلك في توحي المعاني التي عرفت أن تتحد أجراء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وصعاً واحداً وأن يكون حالك فيها حال السابى» ويقول^(**): «بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم» ويقول^(***): «في موضع آخر ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو... وأعلم أي لست أقول أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكي أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوحيها فيها» ولنعرف المعنى يجب أن نعرف الأسس التي يقوم عليها التقديم إذ إن منه ما يكون واحداً ومنه ما يكون حائراً، فلا أثر بقيمة معنى التوكيد في ما كان فيه التقديم واجباً أو هو نمط من أنماط حرت عليها العربية في سائرها

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٣

(٢) السابق ص ٦٤

(*) السابق ص ٧٣

(**) السابق ص ٦٩

(***) دلائل الإعجاز ص ٣١٤

فالمفعول أولاً، يليه الفاعل ثم المفعول به في الجملة الفعلية ذات الفعل لمتعدي^(١)، أما إن كان المفعول ضميراً فمط الساء أن يلتصق بالمفعول بالفعل وأن يليهما الفاعل أما في الجملة التوليدية الاسمية فالأصل أن يتقدم المستند المعرفة أو الخبر شبه الجملة فإن كانت على غير الأنماط السابقة الاسمية أو الفعلية فإن ذلك يبقى الجملة على تسميتها ويحولها إلى تأكيد المتقدم، يقول الفخر الرازي^(٢) «إذا قدمت الاسم فقلت: زيد قد فعل، وأنا فعلت، اقتضى أن يكون القصد الفاعل، وقولي: القصد إلى الفاعل يقتضي وجهين الأول أن يكن العرص تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: أنا كتبت في معنى الأمر الفلاني، وأنا شفيت في بابه، والمراد أن تدعي الإنفراد بذلك، وترد على من رعم أنه كان ذلك من غيرك

والثاني أن لا يكون المقصود هو التخصيص بل لأجل أن يتقدم ذكر المحدث عنه بحديث أكد لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم هو يعطي الجريل، فلا تريد الحصر، بل أن تحقق على السامع أن إعطاء الجريل ذاته، وتمكن هذا الحديث في نفس المستمع وتقرره عليه».

وهذا يشير إشارة واضحة إلى أن الفاعل يبقى فعلاً ولكن الفعل قد تخصص به بالتقديم، وكان بذلك أكد وأكثر تحقيقاً وتمكناً من النص فقوله تعالى:

﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَرْوَاحًا﴾^(٣)

يعلو في بلاعته وقوة تخصيصه بالفعل على لقول جعل الله لكم من أنفسكم أرواحاً فإذا كانت كلمة الله فعلاً في القول والجملة فعلية فهي فاعل في الآية ولجملة فعلية ولكن الفاعل مقدم لعرص التوكيد^(٤)

(١) وقد فصلت ذلك سابقاً ووضحاً به مما قد حلتها في بعض ثالث من مؤلفاتي في بحر النعم وبركبتها.

(٢) نهاية الإبحار ص ١٥٥ - ١٥٦

(٣) سورة النحل، ٧٢ - ٧١

(٤) انظر في بحر النعمة وبركبتها ص ٨٨ - ٩٦

وبذلك، فإن الاسم الذي يلي أداة شرط مما بعده السحاة فاعلاً لمفعول محذوف يفسره المذكور بعده، هو فاعل حقاً ولكنه للمفعول اللاحق وقد تقدم عليه للتوكيد في سياق الشرط، وربما كان هذا ما أشار إليه الأساري عن الكوفيين بموله ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فإنه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل^(١)

وما ينطبق على الفاعل وتقديمه في هذين السديين يمكن القول به تماماً في تقديم المفعول به، فيكون مفعولاً به مقدماً لعرض التوكيد، سواء كان بعد أداة شرط أم لم تتقدم عليه أداة

وينطبق القول هذا على ما يسمى باب الاشتعال، ويكون الاسم لمشعول عنه مفعولاً به للفعل التالي، وأما الصمير العائد فهو توكيد الاسم لظاهر خلاف لما عليه السحاة في ما يقرره ابن يعيش^(٢). «فالمظهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله، ولا يؤكد بمضمرة»

وفي هذا نجد خلاً لما يسمى بلغة أكلوبي البراعيث، التي تحليلها على أنها توكيد لظاهر بالمضمرة أو للمضمرة بالظاهر في مقام يقتضي التوكيد^(٣)

ويكون القول في تقديم الفاعل والمفعول هو القول في تقديم قيد لتحديد والتخصيص. الحار والمحروور والظرف، يقول تعالى ﴿وعلى الله فليؤكل الموكلون﴾^(٤)

﴿وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإله يرجعون﴾^(٥)
﴿وطبوا أنهم إلبا لا يرجعون﴾^(٦)

(١) ونظر لإيضاح ماله ٨٥

(٢) شرح قصص ٤٢ ٣

(٣) نظر مقال رأي في بعض أنماط التركيب الخماسي في اللغة العربية المحللة العربية بعلوم الإنسانية
عدد ٨ المجلد ٢ سنة ١٩٨٢

(٤) إبراهيم ١٢

(٥) آل عمران ٨٣

(٦) القصص ٣٩

- ﴿ثم إلى ربكم مرجعكم فيستكم بما كنتم تعملون﴾^(١)
 ﴿إن الحكم إلا لله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون﴾^(٢)
 ﴿والله يسجد ما في السموات وما في الأرض﴾^(٣)
 ﴿إن إلى ربك الرجعى﴾^(٤)

فقد تقدم (على الله) في الآية الأولى، ليؤكد موضع التخصيص الشخصي الذي يتم له الحدث ويصرف المسد إليه لاجاره مستنداً عليه، وهذا أمر واضح جلي في الأمثلة التي يحصل فيها تقديم الحار والمجور أو الظرف في موضع وتأخيرها في موضع آخر، بقول تعالى

- ﴿ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض﴾^(٥)
 ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس﴾^(٦)
 ﴿وما لنا ألا نتوكل على الله وقد هداا سلبا﴾^(٧)
 ﴿إني توكلت على الله ربي وربكم﴾^(٨)

التوكيد بالزيادة

نقصد بالزيادة هنا زيادة مسمى في إطار الجملة التوليدية فيحولها إلى جملة تحويلية مع الإنشاء على تسميتها اسمية أو فعلية كما كانت قبل التحويل؛ لأن العبرة في تسمية الجملة بصدر الأصل، وتأتي الزيادة لأغراض متعددة بحسب الباب الحوي الذي جاء لمسمى الصرفي ممثلاً له، ومن بين هذه الأغراض التوكيد، أما الأدوات التي تفيد التوكيد فصعها في التصنيفات الثلاثة التالية

-
- (١) الرمر ٧
 (٢) يوسف ٦٧
 (٣) الحل ٤٩
 (٤) العلى ٨
 (٥) حج ١٨
 (٦) طه ١١٦
 (٧) إبراهيم ١٢
 (٨) هود ٥٦

- أ - أدوات تدخل على الجملة التوليدية الاسمية
 ب - أدوات تدخل على الجملة التوليدية الفعلية
 ح - أدوات تدخل على قسمي الجملة التوليدية
- ← تحويلية
 بنية عميقة

وسنقوم هنا بتوجيه القول إلى معنى التوكيد الذي تؤديه هذه الأدوات في تراكيبها، وصرفه عن الحوص في ما قام النحاة القدماء والمحدثون بتفصيله فيه، فنفصل القول في السدين (أ، ب) أما السد الثالث فيكون الحديث عنه أثناء الحديث عنهما

أ - الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الاسمية.

١ - إن^(١)

يأتي هذا الحرف على أربعة أوجه التشديد والتخفيف، وكسر الهمزة وفتحها^(٢)، فيترتب على الوجهين الأول والثاني اقتضاء تركيبي لا يقتضيه أي من الوجهين الآخرين، ولكنها في الأوجه الأربعة تفيد معنى واحداً هو التوكيد

تدخل هذه (الأداة) على الجملة المكونة من المستأ ولحر في إطار من أطر الجملة التوليدية فيحري في المستأ تعبير في بحركة على حره تسمى حركة اقتضاء وظيفتها إقامة خط سلامة المسمى ولا دور لها في المستوى لدلالي، وإما الدور للأداة نفسها، إذ إنها تنقل الجملة من جملة حرة من الصرب الأول إلى جملة حرة تلقى على سمع من هو على درجة من الردد في نقل الحر ونستطيع أن نرى نوصوح عدم تأثير الحركة الإعرابية في المستوى الدلالي، واقتصارها على المستوى التركيبي بأن سطر في

أ - العطف على اسمها وحرها

(١) ينظر في هذه المسألة الكتاب ١٣١/٢، المقتضب ٤، ١٠٩، الأصو في الحوا ١، ٢٧٨، شرح

المفصل ١٠٢/١، ٥٤/٨، شرح النصريح ١، ٢١٠، الجمع ١٣٤/١

(٢) فصل سحاة القول في فتح همزة (إن) وكسرها

يقول تعالى ﴿وكتب عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن واللس باللس والجروح قصاص﴾^(١)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(٢) : «كلها بالنصب (والجروح) رفعاً وقرأ نافع وعاصم وحمزة جميع ذلك بالنصب، وقرأ الكسائي كلها بالرفع فمن قرأ «العين» أراد أن العين بالعين، فصبر (إن) وهذا مذهب الأحفش، ومذهب سيويه يسق على قوله «إن النفس بالنفس»

وحجة من رفع الجروح، ذكرها اليربدي عن أبي عمرو فقال (رفع على الابتداء)، يعني: «والجروح من بعد ذلك قصاص»

وحجة أخرى لتخريج اختلاف الحركة في لقراءات الصحيحة عند القراء السبعة مما جاء موثقاً لا يقل شكاً في ما جاء محمداً صلى الله عليه وسلم من ربه، جاء به الملك الصادق الأمين «إما حثاروا الانقطاع عن الكلام الأول والاستئناف «والجروح» لأن حبر الجروح يتبين فيه الإعراب، وحبر الاسم الأول مثل حبر الثاني والثالث والرابع والخامس، فأشبه الكلام بعصه بعضاً، ثم استأنفوا الجروح، فقالوا «والجروح قصاص» لأنه لم يكن حبر (الجروح) يشبه إخبار ما تقدمه، فعدل به إلى الاستئناف»^(٣)

فمما لا ريب فيه أن الحكم الذي في القسم الأول من الآية هو الحكم الذي في القسم الثاني والثالث والرابع والخامس منها مؤكداً بأن وهذا ما جاء به كتاب التشريع الإسلامي الذي أوحى به إلى محمد صلى الله عليه وسلم بلا غموص ولا لبس ولا تعدد في احتمالات الأحكام فقد جاء الحكم مؤكداً بأن في الأول ثم مؤكداً في ما يليه بما يقول فيه السجدة القدماء (نية تكرار العامل بعد حرف السق)

أما حجة الكسائي وهي حجة واضحة الإدراك بوصف الظاهرة الدعوية

(١) المائدة ٤٥

(٢) حجة القراءات ص ٢٢٥ ٢٢٦

(٣) حجة القراءات ص ٢٢٧

كما هي، فيقول أبو زرعة^(١) «وحدة الكسائي في ذلك صحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ «والعين بالعين والألف بالألف» كلها بالرفع قال لرحاج (رفعه على وجهين على العطف على موضع (النفس بالنفس) والعامل فيها المعنى (وكتب عليهم نفس) أي قلب لهم النفس ويجوز أن يكون (والعين بالعين) على الاستئناف»

وقد سار المراء على منهج أسناده لكسائي في استخدام المصحح الوصفي، فقال^(٢) «نصب (النفس) بوقوع (ن) عندها وأنت في قوله (والعين بالعين والألف بالألف) إلى قوله (والجروح قصاص) بالحيار، إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وقد نصب حمزة ورفع الكسائي، قال المراء وحديثي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن أنس بن أبي عمار عن أس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ (والعين بالعين) رفعاً. قال المراء فإذا رفعت (العين) اتسع الكلام لعين وإن نصبت فحائز وقد كان بعضهم ينصب كله، فإذا انتهى إلى (والجروح قصاص) رفع، وكل صواب»

فمن كانت الفتحة أو الصمة ذات قيمة دلالية، أي لو كان لها دور في المستوى الدلالي لتحليل الدعوى، لما حرر أن تهر في قراءة وتقام في أخرى في آية من آيات التفسير والتشريع وربما كان ذكرها وعدمه يرجع إلى عادات بعض الفائل العربية كما يبدو في السد التالي

ب - العطف على اسم إن قبل ذكر حرها

يقول تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلُمٍ لَّيْسَ لَهَا مَقَرٌّ لَّوَالِدِينَ أَبَدًا﴾ (٣) آمن بالله .

يقول القراء^(٤) . «فإن رفع الصائين على أنه عطف على (الدين)،

(١) السابق ص ٢٧٧

(٢) معاني القرآن ٣٠٩/١، ٣١٠

(٣) المائدة ٦٩

(٤) معاني القرآن ٣١٠ - ٣١١

والدين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وحفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصاً ضعيفاً وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على حره، حار رفع الصائين، ولا استحب أن أقول إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يحيره لصعف (إن).

وقد جاء قوله تعالى مؤيداً ذلك يقول تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ أَمْرًا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّارِي وَالصَّائِينَ مِنْ آمِنَ اللَّهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَعَمَلٌ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(١)

فوردت الآية في معطها التركيبي - مماثلة للآية السابقة تقريباً، وهي الأولى وردت كلمة (الصائون) مرفوعة معطوفة على اسم إن قبل ذكر الحر، في حين وردت في الثانية منصوبة معطوفة على اسم إن قبل ذكر الحر ويقول الشاعر (صائىء بن الحارث الرجمي)

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإسي وقار بها لعريب
حيث وردت (وقيار) بالرفع وبالنصب مما جعل الكسائي يحير. إن عبد الله وزيد قائمان قياساً عليها ولكن المراء رد هذا بقوله^(٢) ليس هذا بحجة للكسائي في إحازته (إن عمراً وزيد قائمان) لأن قياساً قد عطف على اسم مكى، عنه، والمكي عنه لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الدين) إذا عطفت عليه (الصائون).

وقد رد الزحاح قول المراء هذا وعده^(٣) «إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم رعموا أن نصب (إن) ضعيف لأنها إنما تعبر الاسم ولا تعبر الحر، وهذا عطف، لأن (إن) عملت عملين لنصب والرفع، وليس في العربية نصب ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون تعبر فاعل إلا فيما لم يُسم فاعله، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفاً

(١) البقرة ٦٢

(٢) معاني القرآن ٣١١، ١

(٣) معاني القرآن ٢١٢، ٢

وهي تتحلى الظروف فتصب ما بعدها نحو قوله (إن فيها قوماً جارين)،
ونصب (إن) من أقوى المنصوبات

واعتمد الزحاح على رأي النصريين مثلاً في قول الخليل وسيبويه^(١)
من أنه محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء، والمعنى إن الذين سوا
والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم
والصائون والصاري كذلك

ويرى الزجاج^(٢) أن (إن) تصب الاسم وترفع الخبر وهي في الكلام
للتوكيد، وهي عنه آلة من آلات القسم رفعت ونصبت لأنها شبيهة الفعل،
وشبهها به أنها لا تلي الأفعال ولا تعمل فيها، وإن ما يذكر بعدها الاسم
والخبر كما يذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل

ونحن نرى أن ورود هذه الظاهرة اللغوية في المصادر الرئيسة لعدة، في
الشعر وفي القرآن الكريم تارة بالرفع وأخرى بالنصب، يرجح ما ذهب إليه
من أن الحركة الإعرابية لا دور لها في المستوى الدلالي، وهي ذات قيمة في
المستوى التركيبي لما عليه جمهور النحاة بأن يليها اسم منصوب، ينصب ما
يعطف عليه، وإن كان الرفع حائزاً في لهجة بعض القبائل

ولو لم يكن الأمر كذلك لما وقع النحاة في حيرة من أمرهم لتحريم
حالة الرفع في العطف على اسمها، يرى الأحفش^(٣) أن (الصائون) مرفوعة
على وجهين إما العطف على ما قبله على المعنى، إذ معنى ما قبله في
موضع رفع على الابتداء، لأن قوله

أن ريداً مطلقاً، ورید مطلق من غير أن يكون فيه «إن» في المعنى
سواء

ونحن نرى أن هذا من قبيل الخلط في التحليل بين مستويي
التحليل اللغوي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي، يكشف عنه
السؤال

(١) الكتاب ٢ ١٥٥

(٢) معاني القرآن ١ ٤٠

أحقاً يستوي التركيبان التاليان في المعنى :

إن زيداً مطلق .

زيد مطلق .

وبجد الإحادة في ما ورد عند الجرحاني^(١) «ركب الكندي المتعسف إلى أبي العباس وقال له إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال أجد العرب يقولون عبد الله قائم، ثم يقولون إن عبد الله قائم ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل وقولهم إن عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لكرر المعاني، قال فما أثار المتعسف جواباً»

وبرى أن هذه القصة تكفي للرد على تحريج الأحفش سالف الذكر، وسين أنه انصرف إلى ما انصرف له، وهو العالم القدر في عمق نظريته إلى اللغة، ليحدد تحريجاً للحركة الإعرابية التي وردت نارة بالرفع وأخرى بالنصب ويبدو ذلك في الوحة الثاني من وجهي التحريج عند الأحفش

والوحة الثاني في الرفع هو أنه لما كان قلبه فعل شبه في اللفظ بما بحري على ما قلبه، وليس معناه في الفعل الذي قلبه؛ أخراه عليه فرفعه به وأن كان ليس عليه في المعنى، ذلك أنه يحيى بأشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم هذا حجر صب حرب، وكتب عليكم الحج، يرفعون الحج يكتب، وربما معناه (عليكم الحج) نصب بأمرهم، وتقول هذا حن رمي، فتصيف الرمان إليث، وربما لك حب وليس لك الرمان، فقد يحور أشباه هذا والمعنى على خلافه

وقد رد أبو إسحاق لرجح رأي الأحفش وانكسائي^(٢) بقوله (هذا خطأ

(١) دلائل لإعجاز ٢٤٢

(٢) معاني لقرن للرحاح ٢١٣/٢

من جهتين أحدهما. إن المصمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد،
والجهة الأخرى، إن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى إن
الصائبين قد دخلوا في اليهودية، وهذا محال، وسبيل ما لا يتيسر فيه الإعراب،
وما يتيسر فيه واحدة)

ح - إهمال عمل (إن) في اسمها

يقول تعالى ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرَانِ يَرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ
سِحْرَهُمَا﴾^(١)

يقول أبو زرعة^(٢): «قرأ أبو عمرو (إن هذين) بالياء لأنه تشية المصوب
والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب، وأبو عمرو مستعن عن إقامة دليل
على صحتها

وقرأ الباقون (إن هذان لساحران) بالالف، وحثهم أنها مكتوبة هكذا
في (الامام) مصحف عثمان، وهذا الحرف مشكل على أهل اللغة، وقد كثر
اختلافهم في تفسيره، ونحن نذكر جميع ما قال الحويون، فحكى أبو عسدة
عن أبي الخطاب - وهو رأس رؤساء الرواة - إنها لغة كناية يجعلون ألف
الاثني في الرفع والنصب والحذف على لفظ واحد يقولون أتاني
الريدن، ورأيت الريدان، ومررت بالريدان، قل الشاعر

تروّد من بين أدبائه صرّة دعه إلى هبي لثراب عقيم^(٣)

فيرده أبو الخطاب إلى لهجة قبيلة، ويدّعون هذا هو أرحح الأراء، بل
هو القول السديد فيها، يبين أن الحركة الإعرابية هنا يقتضيها المستوى
التركيبى في لغة كناية، ولا قيمة لها في المستوى الدلالي

ويقول المرء^(٤) » وفي قراءة أبي (إن داب إلا ساحران) فقراءتنا

(١) طه ٦٣

(٢) حجة لمرءات ص ٤٥٤ ٤٥٥

(٣) هو بهرير بخارثي ونظيره في ومعجم شعر في سلسلته - تصليف حسين عماديه - نجف
الطبع

(٤) معاني انقراص ٢، ١٨٤

تشديد (إن) وبالألف على جهتين أحدهما على لغة بني الحارث بن
كعب يجعلون الأثين في رفعهما وبصهما وحفصهما بالألف، وأشدني
رحل من الأسد عنهم يريد بني الحارث

فأطرق أطراق الشجاع ولو يرى مساعاً لب به الشجاع بصمما^(١)

قال وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم
هذا خط يدا أحيي بعينه، وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس؛ لأن العرب قاترو
مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للصمة، لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا رأيت
المسلمين، فجعلوا الداء تابعة لكسرة لميم، فلما رأوا أن الياء من الأثين لا
يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تنعه، فقالوا رحلان ي
كل حال وقد اجتمعت تعرب على إثبات لألف في كلا برحليين في الرفع
والنصب والحفص وهما اثنتان؛ إلا بني كنانة^(٢)، فأبهم يقولون رأيت كني
لرحليين، ومررت بكلي لرحليين، وهي قبيلة قبيلة، مصو، على
لقبس

والوجه الآخر أن تقول وجدت الألف من هذا دعامة وليست بلام
فعل فلما ثبت ردت عليها نوباً ثم تركت الألف ثبته على حالها لا تزول
على كل حال، كما قالت العرب (الذي) ثم رادوا نوباً تدن على لجمع،
فقالوا الذين في رفعهم وبصهم وحفصهم كما تركوا (هذان) في رفعه وبصه
وحفصه، وكنانه يقولون (اللدون)^(٣)

فالمراد في الوجه لأول من التحريح وصفي وصح الصحيح، فهذه قراءة
بعد بها، صحيحة السد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويفض صحة
السد فيها ردّاً على القائلين بأن عائشة رضي الله عنها قالت عندما سئلت عن
هذه الآية وعن آية ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَمْوَالًا﴾ والصائون ﴿يَا أَيُّهَا هَذَا كَانَ
خطاً من الكتاب! وفرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) وحيح أنه بدعة عن

(١) هو للشمس - معجم الشعر في بني العرب - نصيف حليل عميرة - تحت نصيف

(٢) قدره بعض أبي زرعة السدي يرى يفرق

(٣) معاني القرآن ٢ ١٨٤

بعض أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال إن في المصحف لحناً
وستقيمه العرب»^(١)

ولست أدري كيف يمكن أن يطر في مثل هذه الرواية إلا للرد
والرفض، أو إن كان هناك لحن في القرآن الكريم أترك للأحيدل التي تأتي
بعد محمد وعائشة، أم أن محمداً صلى الله عليه وسلم هو المكلف بتصويب
(الكاتب)!!!!

ويرى الرحاح^(٢) أن الحجة القدماء قد قدروا ضميراً والمعنى (أنه هــ
لساحران)، كما تقول - أنه ريدٌ مطلق، ثم تقول (إن ريدٌ مطلق) وقال
المرد: أحسن ما قيل في هذا أن يجعل (إن) بمعنى نعم، والمعنى نعم
هذان لساحران، فيكون ابتداءً وحرراً، قال الشاعر:

ويقنن شيب قد علا ك وقد كبرت ففت إنه
أي : نعم،

فإن قيل - اللام لا تدخل بين المتدأ وحرره، لا يقال ريد لقائم، فما
وجه هذان لساحران!

لجواب في ذلك إن من العرب من يدخل لام التوكيد في حر
المتدأ، فيقول زيد لأخوك، قال الشاعر

حالي لأت أو من حرير حاله بل العليا أو يكرم الأحوال
وقل قطرب يحور أن يكون المعنى أحل، ويحور أن تكون
لام داخلة في الحر على التوكيد

فانظر في هذه النصوص التي ما جاءت إلا لتبرير الحركة الإعرابية بي
جاءت محاولة لما عديه القاعدة النحوية من أن (إن) تنصب المتدأ وبني
الحر بعدها مرفوعاً في حين إن لا قيمة للحركة الإعرابية في المستوى

(١) معاني القرآن ١٨٣/٢

(٢) حجة القراءات ٤٥٥

الدلالي، ويمكن للمكتم أن يقول بالمبدأ بعدها مرفوعاً أو منصوباً، ويكون محافظاً على خط سلامة المسمى إستنداً إلى ما قلت العرب وقياساً عليه وعلى أفصح نص كتب بالعربية، القرآن الكريم
ونأخذ قول كنانة كما جاء عند أبي زرعة، وقول سي الحدث كما جاء عند المرء، وبحلل المثليين، فإن النتيجة ستكون واحدة، نقول.

إن هذان لساحران = ويكون تحليلها اللعوي

هذان ساحران \Leftarrow إن هذان ساحران \Leftarrow إن هذان لساحران

$\text{م} + \text{ح} \Leftarrow \text{V}^{\text{e}} (\text{م} + \text{ح}) \Leftarrow \text{V}^{\text{e}} (\text{م} + \text{ح})$

= حملة تحويلية اسمية مؤكدة والحر فيها مؤكد بمؤكدتين

وتقول (إن هذين لساحران)، ويكون تحليلها الدعوي

هذان ساحران = حملة توليدية اسمية

\Leftarrow إن هذين ساحران

$\text{V}^{\text{e}} (\text{م} + \text{ح}) =$

= حملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد والحركة الإعرابية

على المتدا حاءت أقتضاء لأن في لهجة بعض القبائل

\Leftarrow إن هذين لساحران

$\text{V}^{\text{e}} (\text{م} + \text{ح})$

= حملة تحويلية اسمية مؤكدة، والحر فيها مؤكد بمؤكدتين

وبدا يلتقي التحليل الأول والثاني في المستوى الدلالي، ويعترف في

المستوى التركيبي في الحركة الإعرابية قياساً على لهجات بعض القبائل

د - د - النعت التالي لاسم (إن) وحبرها

يقول تعالى: ﴿إلا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين

أصوا وكانوا ينفون﴾^(١)

(١) بوس ٦٣

ويقول عر وجل ﴿إن ذلك لحق تحاصم أهل النار﴾^(١)
ويقول. ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علاماً لعيوب﴾^(٢).

يقول المراء^(٣) والدين في موضع رفع لأنه نعت ح بعد خبر
(إن) ، والنصب في كل ذلك (الدين، تحاصم، علام) حائز على الانتاع
للإسم الأول وعلى تكرير (إن) وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد
الأفعال في (إن) ، لأنهم رأوا الفعل مرفوعاً فتوهموا أن صاحبه مرفوع في
المعنى - لأنهم لم يجدوا في تصريح المصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع -
مرفعوا النعت

وكان الكسائي يقول - جعلته - يعني النعت - ندعاً للإسم المصمر في
المعل، وهو خطأ وليس بخائر، لأن (الطريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا
يكون الظاهر نعتاً لمكي إلا ما كان مثل نفسه، وأنفسهم، وأجمعين،
وكلهم، لأن هذه إنما تكون أطرافاً لأواخر الكلام، لا يقال مررت بأجمعين،
كما يقال مررت بالطريف، وإن شئت جعلت قوله (الدين امنوا وكانوا يتقون)
رفعاً^(٤)

فمما هو جلي واضح أن قول كل من المراء والكسائي في هذه لمسألة،
ما كان إلا لتبرير حركة إعرابية يعهد غيرها في مثل هذا الموضع، فإلغاء
على أن النعت تابع والتابع بأحد حركة المتنوع ولكنه قد جاء في القرون
الكريم على غير ذلك، فهو مرفوع من حيث المعنى أو التركيب، وهو نعت
لمصوب في الدلالة والمعنى. وقد كان المراء أقرب إلى ما يراه إلا أنه خلط
بين المستويين التركيبي والدلالي بقوله (فتوهموا أن صاحبه (المعل)
مرفوع في المعنى مرفعوا النعت) فخلط بين الرفع وهو مصطلح
تركيبي، والمعنى وهو مصطلح دلالي، ولو نظر الحاجة إلى الحركة الإعرابية

(١) ص ٦٤

(٢) ص ٤٨

(٣) معاني القرآن ٤٧٠/١ - ٤٧١

(٤) معاني القرآن ٤٧١/١

على اسم (إن) بأنها حركة اقتصاص مختلفة باختلاف القائل - لا قيمة لها في المعنى، لما كانوا بحاجة إلى هذا التبرير أو ذاك، فيحرجه بعضهم على أنه نعت ويذهب الحرون - كما ذهب سيبويه -^(١) إلى أن النعت الذي يأتي بعد اسم إن وحرها يحور فيه الرفع والنصب، فالرفع على أنه بدل من المصمر في الحر أو على الابتداء، والنصب على انداعه للاسم، أو بفعل مصمر

ينظر إلى هذه التعدد في التحريك والتبرير والإعراب والمعنى، فتارة هو مبتدأ، وأخرى هو بدل وثالثة هو نعت ورابعة هو مرفوع بفعل مصمر ولا سبب لهذا كله إلا أن الحركة تحالف ما عيه بقاعدة

ومن القصص التي يجب بحثها في إطار بحث (أن) في باب التوكيد قصيتان

١ - دخول اللام على الحر بعد (إن)

يقول تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾^(٢)

يرى النحاة إن اللام الداخلة على حر إن المشددة تكون أصلاً لتوكيد المبتدأ^(٣)، ولكن المؤكدين (إن واللام) لا يتواليان ولا بد من وجود فاصل بينهما، لذا تنتقل اللام من المبتدأ إلى الخبر وتسمى اللام لمرحقة

والذي براه أن هذه اللام هي لام توكيد تؤكد المعنى الصرفي الذي تلتصق به^(٤)، وقد نص على ذلك عدد من مصري القرآن ومعريه يقول الأخفش^(٥) (فهذه اللام لام التوكيد، وهي منصوبة تقع على الاسم الذي تقع عليه (إن) إذ كان بينها وبين (إن) حشو، نحو (إن في الدار لريداً)

(١) الكتاب ١٤٧/٢

(٢) طه ٦٣

(٣) انظر شرح لفصل ٦٣/٨، شرح التصريح ٢٢١/١، المنقصب ٤٤٣/٢، ٤٣٤، الجمع ١٣٩/١

(٤) وانظر علامات المرجعي ص ٦٥، ٦٩، ٧٥، ٧٨، ١١٧

(٥) معاني القرآن ص ٢٠٩ آخره لأول

ولكن الأختش خلط بين مستويي التحليل، التركيبي والدلالي، فعبر عن الدلالي بأنها للتوكيد، وعن التركيبي بأنها منصوبة، فهي هي الحقيقة أداة تؤكد ما تلتصق به، تقول

$$\left. \begin{array}{l} ١ - \text{إن لفي الدار ريداً} \\ ٢ - \text{إن ريداً لفي الدار} \\ ٣ - \text{إن في الدار لريداً} \end{array} \right\} A$$

فهي الجملة ١/أ الحبر مؤكد ثلاثة مؤكدات هي إن، واللام، والتقديم، لأن هذا النمط مما يجوز فيه تقديم الحبر ولا يعد مما يحب، فيكون تحليلها كما يلي

$$\bar{V}^e (\bar{V}^e + \bar{M}^e) = ١/أ$$

وأما الحملة ٢/أ = حملة تحويلية اسمية الحبر فيها مؤكد بمؤكدين هم إن واللام، ويكون تحليلها كما يلي

$$\bar{V}^e (\bar{M}^e + \bar{V}^e) = ٢/أ$$

وأما الحملة ٣/أ فإنها حملة تحويلية اسمية المستند فيها مؤكد بمؤكدين والحبر بمؤكدين أيضاً، ويكون تحليلها كما يلي

$$\bar{V}^e (\bar{V}^e + \bar{M}^e) = ٣/أ$$

وهي للتوكيد عند معظم النحاة بصاً على ذلك، يقول الزجاج^(١) في قوله تعالى

﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَمِيقًا يَدْعُونَ التَّاسْتَهُم بِالْكِتَابِ﴾^(٢)

وهذه اللام في (وإن منهم لميقاً) تؤكد الكلام زيادة على توكيد (إن)، لأن إن معناها توكيد الكلام، ولذلك صدر الصم يوصل بها في الإيجاب،

(١) معاني القرآن ودرامه ١، ٤٤٢، ٤٥٤

(٢) ال عمران ٧٨

نقول: (والله أن زيدا قائم، وكذلك تصل الضم باللام، فتقول والله لزيد قائم، ولا تلي هذه اللام (إن)).

لا يحور إن لريداً قائم، بإجماع الحويين كلهم وأهل اللغة.

ويرى فيها الفراء ما يراه الرجاء بأنها من القوة في التوكيد حتى إنها لتفسر بالقسم، يقول^(١) في تعليقه على قوله تعالى ﴿وإن كلاً لَمَّا ليوفيهن﴾^(٢) ثم جعل اللام التي فيها حواشياً لأن، وجعل اللام التي في (ليوفيهن) لاماً دخلت على نية يمين فيها.

وقد تأتي الاء بدلاً من اللام لتوكيد الحبر بعد (إن) فتقوم بما تقوم به اللام من حيث الدلالة، وبكها تترك أثراً تركيبياً بأن يأخذ الحبر حركة اقتضاء هي الكسرة، وهذه الكسرة لها دور في إقامة حط سلامة المعنى، ولا دور لها في حط تحقيق المعنى، وذلك كما في قوله تعالى ﴿إن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يَغِيْ حلقهم بقادر على أن يحيي الموتى﴾^(٣)

٢ - اتصال الحبر بعد (إن) بالفاء^(*)

لسنا بصدد تفصيل القول في اختلاف السحاة في جوار اتصال الحبر الممرد بعد (إن) بالفاء، فقد أجده نراء في قوله^(٤) «ولو قلت إن صاربك فطالم، كان حائر، لأن نأويل إن صاربك كقولك إن من يصربك فطالم، ففسر عنى هذا الاسم للممرد الذي فيه نأويل الحراء، فادخل له الفاء»، ومنعه الرجاء^(٥)، ولكننا بصدد معالجة هذه الظاهرة اللغوية معالجة وصفيّة قائمة على إظهار قيمة هذا الحرف دلاليّاً وتركيبياً بهول تعالى. ﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون

(١) معاني نقر ٢ - ٢٨ - ٢٩

(٢) مود ١١١

(٣) الأحقاف ٢٣

(*) انظر في هذه المسألة الكتاب ٣ ١٠٢، شرح معصّل ١ ١٠١

(٤) معاني القرآن ٣ ١٥٦

(٥) معاني القرآن ١٢٣/١

بالقسط من الناس فبشرهم بعباد إليهم^(١)

ويقول تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرٌ فَلَنْ يَمُوتَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِنْهُ إِلَّا أَرْضٌ دُهَانٌ﴾^(٢)

ويقول تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾^(٣)

ويقول تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَوْنَ مِنْهُ فَأَنَّهُ مَلَاقِيكُمْ﴾^(٤)

يرى النحاة إن الفاء تدخل في حيز إن إذا كان اسمها اسماً موصولاً لأنه في ذلك يشبه المجازاة في قولنا إن تدرس فأنت ناجح، حيث دخلت الفاء في جواب الشرط، الجملة الاسمية، وكذلك عندما يكون الجواب جملة طلبية الح، فهي عندهم رائدة في حيز (إن)؛ لأن الفاء تكون إما للعطف أو للحراء، وهذه ليست أيًّا منهما، فهي الرائدة

ويرى النحاة أن اسم إن اسم موصول في حال دخول الفاء في الحيز، لا أن الآية ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَوْنَ مِنْهُ فَأَنَّهُ مَلَاقِيكُمْ﴾ تغير النطرة إلى هذه القاعدة أو إلى هذا المعيار، فاسمها هنا (لموت) ليس اسم موصول، لذا حاولوا البحث عن تبرير آخر، يقول العلماء^(٥) وأدخلت العرب الفاء في حيز إن لأنها وقعت على (الذي)، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل حيز كان اسمه مما يوصل مثل من والذي، ولقاءها صوت، وهي في قراءة عبد الله ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَوْنَ مِنْهُ مَلَاقِيكُمْ﴾ ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الحراء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن القى الفاء فهو على الفياس، فافترون بحرهما بالفاء لأن اسم (إن) (الموت) قد جاء بعدها بدلاً منها اسم موصول (الذي)

(١) آل عمران ٢١

(٢) آل عمران ٩١

(٣) الروج ١٠

(٤) الجمعة ٨

(٥) معاني القرآن ٣ ١٥٥ - ١٥٦

والذي براه إن الفاء في مثل هذه التراكيب لها دور في المسمى ولا دور لها في المعنى، فهي رابط يربط بين ركبي جملة انطلاقاً من التعريف الذي يرتضيه للجملة «بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه» يقول تعالى

﴿إِن الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيَكُمْ﴾

أصلها: الموت ملاقيكم

وحاءت (الذي) صفة لموت والموصوف والصفة كالكلمة الواحدة في ظاهرة التلارم^(١)، ولكن (الذي) اسم مهم حاءت بعده صلة لإزالة ما فيه من إبهام (تفرون منه) والموصول والصلة كالكلمة الواحدة في ظاهرة التلارم^(٢) واحتاج الحبر إلى تأكيد فأصبح إنه ملاقيكم، فحاءت الفاء رابطاً بين الحبر الذي أخذ بمط الجملة لصعري هو ملاقيكم، كما ينبغي

إن الموت الذي تفرون منه هو ملاقيكم

⇐ إن الموت الذي تفرون منه إنه ملاقيكم

⇐ إن الموت الذي تفرون منه / ف / إنه ملاقيكم

فلا يريد دور الفاء في مثل هذه الأساط عن دور الرابط من حيث المسمى، ولا دور له في المعنى

إنما^(٣)

يرى السحاة أن أصل هذه الأداة (إن) بكسر الهمزة وفتحها، ردت عليها (ما) فكفتها عن العمل، لذا فهي تسمى كفه ومكفوفة، وتدحل على الجملة الفعلية كما تدحل على الاسمية، وهي في كذا الحالتين تصد معنى التوكيد بدرجة أقوى من التوكيد بـ «و» وحدها، وعالياً ما تكون في سياق فيه

(١) ينظر «في نحو اللغة وتركيبها»، الفصل الثالث

(٢) ينظر في هذه المسألة، الكتاب ٢، ١٣٨، ٤، ٢١٦، الأصوات في النحو ١، ٢٨١، الفصل ٢٩٢.

شرح الفصل ٤/٨، المنقصب ٣٦٣/٢، دلائل الإعجاز، ص ٢٥٢

إنكار وححد، يحتاج إلى درجة عالية من تأكيد الحصر، يقول تعالى

- A
- ﴿إِنَّمَا لِلَّهِ بِهِ وَاَحَدٌ﴾^(١)
 - ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُدِيرٌ﴾^(٢)
 - ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾^(٣)
 - ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٤)
 - ﴿وَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾^(٥)
 - ﴿إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلَامُ رَجَسٌ﴾^(٦)

ويقول تعالى

- B
- ﴿إِنَّمَا صَعَوْا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾^(٧)
 - ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَدِمَ وَلَحْمَ الْخَرِيرِ﴾^(٨)

ويقول تعالى

C / ﴿إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٩)

ويقول تعالى

- D
- ﴿إِنَّمَا نُوْعِدُونَ لَاتٍ﴾^(١٠)
 - ﴿إِنَّمَا تُوْعِدُونَ لَصَادِقٍ﴾^(١١)

فالباطر في آيات المجموعات الأربع يرى أن بينها عنصراً مشتركاً هو

(١) الباء ١٧١

(٢) هود ١٢

(٣) محمد ٣٦

(٤) التوبة ٢٨

(٥) ل عمران ٢٠

(٦) المائدة ٩٠

(٧) طه ٦٩

(٨) البقرة ١٧٣

(٩) الأعراف ١٣١

(١٠) الأنعام ١٣٤

(١١) نذاريات ٥

التوكيد، توكيد حبر لمجموعة من الناس يكررون هذا الحبر، ويقصرون منه موقفاً يحتاج إلى توكيد، ويرى كذلك أن آيات المجموعة (A) دحنت فيها (إنما) على الجملة الاسمية وأهادت توكيد الحبر فيها ونحن نرى أن هذه الأداة أداة واحدة وليست مكونة من (إن + ما)، فهي وحدة لغوية تفيد درجة من التوكيد تريد على درجة التوكيد في (إن) وحدها، وإن الذي دفع النحاة إلى القول بأنها مكونة من (إن + ما) هو القول بالعمل والعامل، فإن عندهم تدخل على المتداً فتتصه، ولكنهم نظروا إلى الجملة الاسمية بعد أن دحنت عليها إنما فوجدوا أن المتداً على ما هو عليه (في حالة الرفع) ووجدوا أنها تدخل على الفعل، فقالوا كافة ومكفوفه، مدحة لطربة لعمل والعامل

فالآية ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُدِيرٌ﴾ جاءت فيها إنما لتوكيد الحبر أنت مدبر، وفي الآية ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُدِيرٌ مِنْ يَحْشُدُهَا﴾ وكل ذلك تذكير بأمر معلوم لأن كل واحد يعلم أنه وكذلك الإندار إنما يؤثر على من يؤمن بالله^(١) وفي الآية ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ جاءت فيها (إنما) لتوكيد الحبر لله إله، بعد تحديده بصفة (واحد)، وكل من هذه الآيات يكون تحديدها

√ (م + ح)

وهكذا القون في ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ وفي بقية آيات المجموعة (A).

أما آيات لمجموعة (B) فقد دحنت فيها إنما على الجملة الفعلية لتوكيدها، وهذا واضح في الآية ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ فالحبر في الآية تعير (إنما) وأصح حلي، ولكن هذا موضوع نس من السير على قسوم كانوا قد ألوا عمل ما نطلب منهم تحريمه على أنفسهم حتى عدا منهم موضع الطبع أو العادة، فاحتاج المقام إلى توكيده، فجاء الحبر مؤكداً بإنما التي تفيد درجة من التوكيد أكثر من درجة التوكيد بـإن

أما الآية ﴿إِنَّمَا صَعَوْا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾ وما يماثلها في هذا النمط، فإن ما

(١) نهاية الإنجيز ص ١٨٢

فيها بمعنى الذي (سم موصول) وهو في موضع لمفعول به للفعل بلاحق
 إن الذي صبعوا ونكون (كيد ساحر) بيان للإيهام الذي في الاسم
 الموصول الذي، لذا قال الفراء^(١) «ولو بصت (كيد ساحر) كن صواباً»
 ومثلها قوله تعالى ﴿إِن تَعْدُونَ مِّن دُونِ اللَّهِ أَثْمًا﴾^(٢)

وقد تكون أبات المجموعة (D) معاندة في تركيبها لهذه المجموعة،
 (إسم توعدون) فتكون (م) ها بمعنى (الذي) وهي في موضع المفعول به
 للفعل التالي (توعدون) ويمكن أن يكون بمعنى (الذي) وهي مستداً والفعل
 بعدها صلة له فهي معه كالكلمة الواحدة تحقفاً لفكره التلازم في اللمعة^(٣)،
 ويرجح هذا ورود اللام المؤكدة في لجر، فيكون تركيب هذا السط كما
 يلي

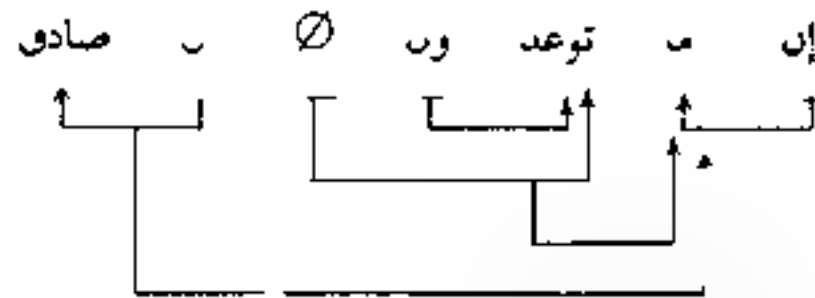
عنصر توكيد [(مسداً + صلة) + عنصر توكيد (ح)]

$\bar{V}^e \{ (م + صلة \subseteq ف + فا + \emptyset) + \bar{V}^e (ح) \}$

ومثلها يكون القول في الآلة الثانية ﴿إِن تَعْدُونَ لَصَدَقَ﴾ فهي
 مكونة من

$\bar{V}^e \{ (م + صلة \subseteq ف + و + \emptyset) + \bar{V}^e (ح) \}$

والصلة والموصول كالكلمة الواحدة، وأما المفعول به للفعل (توعدون)
 فقد حذف لعرص بلاغي، فيكون ن رابط الكلمات فيها كما يلي.



(١) معاني القرآن ٢، ١٨٦

(٢) لمكثرت ١٧

(٣) نظر «في نحو اللمعة وتراكيبها» لفصل ثالث

أما النمط الذي يرد مماثلاً للإطار الوارد في آية المجموعة (C) فإن فيها عنصر التوكيد (إنما) مؤكداً للحبر المكون مما جاء في المبتدأ (طائريهم) والحبر (عند الله) هكذا.

طائريهم عند الله \Leftarrow إنما طائريهم عند الله
 $\text{ح} + \text{م} \Leftarrow \text{V}^{\text{e}} (\text{م} + \text{ح})$

\Leftarrow إلا $\text{V}^{\text{e}} (\text{م} + \text{ح})$

فإذا كانت (إلا) لشد أشده المحاطب إلى أمر يريده المتكلم، فإنها تحمل درجة من درجات التوكيد والتسوية، ولكن التوكيد فيها غير حلي، بل يفهم منها اعتماداً على أن التسوية يسوق الحبر لمؤكد لكن، بل^(١)

لسا بصدد البحث في أصل لكرّ المشددة واختلاف النحاة فيه، فجمهورهم على أنها مكونة من (إن) دخلت عليها اللام والكاف فصارت حرفاً واحداً يفيد الاستدراك، ولكننا بصدد البحث في إفادة هذا الحرف معنى التوكيد، مع أنها ترفض القول بهذا التركيب، ويرى أنها كتلة لعوية جاءت في اللغة هكذا، ولسا - أيضاً - بصدد إطالة القول في هذه الأداة مشددة، فالنحاة على أنها تعيد التوكيد، فيرى سيويه أنها مثقفة في جميع الكلام بمرلة (إن)^(٢) ولكن جلّ اهتمام النحاة - كما تقتضيه نظريتهم في نظرية العامل - كان موجهاً إلى الأثر الذي تتركه هذه الأداة على الجملة التي تدخل عليها، فتدخل على الجملة الاسمية فنصب المبتدأ وترفع الحبر، أو يبقى الحبر على ما هو عليه، ويسمى المبتدأ اسمها والحبر حرها

والذي براه أن هذه الكتلة اللعوية الواحدة تدخل على الجملة لتوليدية

(١) لمزيد من البحث نظر الكتاب ١٤٥/٢، الحى الداني ٦١٥، معي السيب ٣٨٣، شرح التصريح ٢١١/١، معاني الفراء ٤٦٥/١، المقتضب ٥١/١، الأصول لابن المراج ٢٩٥/١، شرح الفصل ٧٩/٨، شرح التصريح ٢١١/١، ٢٣٥، الإصناف مآله ٦٧، ٦٨.
 (٢) سيويه ١٤٥/٢ - ١٤٦

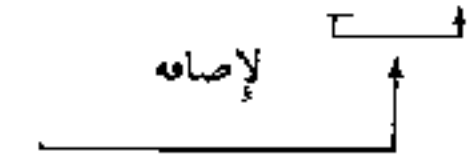
الاسمة فتحولها إلى حملة تحويلية اسمة، يقتضي الاسم الأول معها حركة
النصب في عادة العرب في الطلق وتبعد تأكيد الحملة، لأنه ما من تحويل إلا
وه عرص في معنى، يقول تعالى

﴿ولكن عذاب الله شديد﴾^(١)

﴿ولكن أكثركم يلحقكاهم﴾^(٢)

﴿ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾^(٣)

فالأصل التولد للآية الأولى

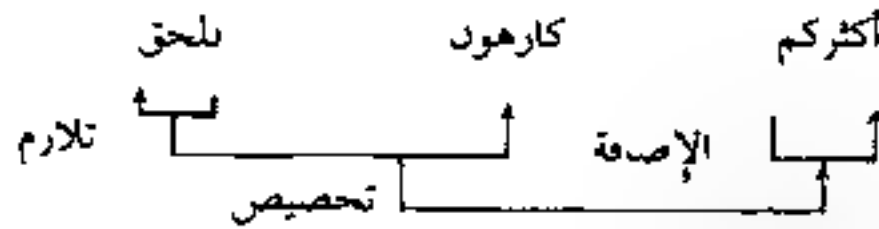


ويبدو التوكيد في ما بعدها إذ قلبناه بما قبلها، بقول تعالى مصوراً يوم
الزلزله، وكيف يكون الناس في دهول شديد وفرع واصح حتى يدهل المرصع
عن ودها، وهو أعز من تحرص عليه أو ما تحرص على لتمسك به في أي
وقت وتحت أي طرف

يقول تعالى

﴿يا أيها الناس انصوا ربكم إن ربلة لساعه شيء عظيم، يوم ترونها يدهل
كل مرصعة عما أرصعت، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس
سكارى وما هم بسكارى، ولكن عذب الله شديد﴾

والأصل التوليدي للآية الثانية



(١) الحج ٢

(٢) الرحرى ٧٨

(٣) الفرقه ٢٥١

فقدم (للحق) على (كارهون) ليعطيها درجة من التوكيد والتحصيل ، ثم جاء في صدرها (لكن) لتفيد التوكيد بالمقابلة بما جاء قبلها ، يقول تعالى

﴿ولقد حشاكم بالحق، ولكن أكثركم للحق كارهون﴾

ويبدو توكيد المعنى في الآية الثالثة واضحاً عند مقابلة ما جاء بعده بما كان من المعنى قبلها ، يقول تعالى :

﴿ . ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين ﴾

فمصل الله على العالمين واضح ، إذ أنه قد حقق عدم فساد الأرض بأن حقق رفع الناس بعضهم بعض

أما عندما تكون (لكن) محففة فالجمهور على أنها مهمة ، فلا تؤثر في المستدأ ولا في الحر وتبقى الحملة كما كانت ، مكوّنة من مسد إليه (مستدأ ومسد (بحر) وأحار بعضهم الإعمال^(١) . بلعرب في لكن لعتاب ، تشديد لنون وإسكانها ، فمن شددده نصب بها الأسماء ولم يلها فعل ولا يفعل ، ومن حذف نونها وأسكنها لم يعملها في شيء . سم ولا فعل ، وكان الذي يعمل في الاسم الذي بعدها ما معه ينصبه أو يرفعه أو يخصصه ، من ذلك قوله تعالى

﴿ولكن لناس أنفسهم يظلمون﴾^(٢)

﴿ولكن الله رمى﴾^(٣)

﴿ولكن الشياطين كفرو﴾^(٤)

والذي براه أن (لكن) المحففة تفيد ما تفيد المشددة فيكون المعنى مؤكداً في ما بعدها بمقابلته بما قبلها ، نقول تعدي

(١) معاني القرآن - الفراء ٤٦٥/١

(٢) يونس ٤٤

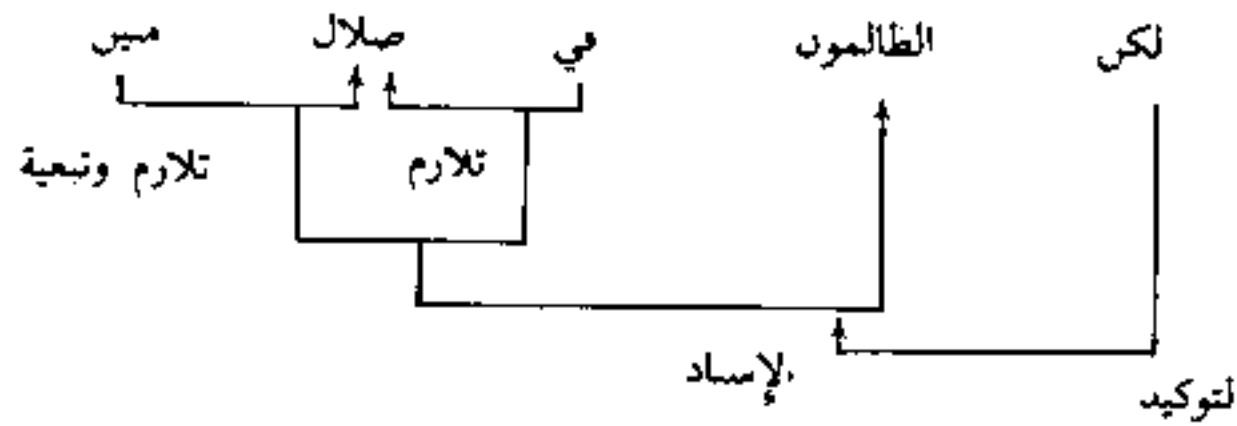
(٣) الأنعام ١٧

(٤) البقرة ١٠٢

﴿ فاختلف الأحزاب من بينهم فويل للذين كفروا من مشهد يوم عظيم، أسمع بهم وأبصر يوم تكون الظالمون في صلال ميس ﴾^(١)
 ولحدث هنا عن فئة من الأحزاب، وهي التي كفرت بما جاء مؤكداً في الآيتين السابقتين على هذه الآية

﴿ ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قصي أمراً فيما يقول له كن فيكون، وإن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم ﴾

فاحتلوا بعد هذا التوكيد الشديد (بمن) التي تسمى زائدة والمصدر (سبحانه) و(بما) و(إن) ويقول تعالى: ﴿ هذا صراط مستقيم ﴾، فيأتي المعنى في ما بعدها (لكن) عية في التوكيد



ولعل مما يوضح مثل هذا المعنى ما جاء في كتاب الإصناف في قول الكوفيين في ما يورده الأساري، وبدا يتم الربط بين لكن ويل مع الاختلاف في ما بينها من حوار العطف بلكن في الإيجاب ووقوع الثانية موقع أو^(٢)، يقول «ألا ترى أنك تقول وما جاءني ريد لكن عمرو فثبت المحي للثاني دون الأول، كما لو قلت: «ما جاءني ريد لكن عمرو فثبت المحي للثاني دون الأول، فإذا كنا في معنى واحد، وقد شتركا في العطف بهما في لبي وكذلك في الإيجاب»^(٣)

(١) مريم ٣٧ - ٣٨

(٢) هذه مسألة اختلاف بين النحاة، نظره في المسائلين ٦٧ - ٦٨ من كتاب الإصناف

وهي الحقيقة، ليس هناك من عطف ببل ولا لكن، وإنما يريد المتكلم
بأي منهما أن يعرض عن خبر ذكره، أو أن يصرب عنه، وقد ورد في جملة
تقدمت عليها، أورده هو ذاته ليرز الحبر الذي جاء في الجملة بعدها مقبلاً
بالمقدم ليؤكد الثاني، أو ليلفت الانتباه إليه تقول

ما حصر يريد بل عمرو

فهو يريد أن يلفت الانتباه إلى حضور (عمرو) فقدم له بعدم حضور
رید، يقول تعالى

﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب﴾^(١)

فهذا في حقيقته تر إن قام الإنسان به نقب متوجه إلى الله مؤمن به
منصرف إليه ولو ادعى إنسان أنه مؤمن بالله، محب له، مخلص في لتوجه إليه،
ولكنه لا يتوجه إليه في صلاة يقوم بها بالكيفية التي تبها محمد صلى الله
عليه وسلم، فإنه لا يكون صادقاً في ما يدعيه، ولرد عليه ذلك ومن هنا كان
التوكيد للمعنى الذي جاء في تنمة الآية ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾
تتحصيف لكن في قراءة نافع وابن عامر^(٢)

ومثل (لكن) المحصنة (بل) في توكيد ما بعدها مقابلاً لما قبلها، يقول
تعالى ﴿وإذا قيل لهم تعمو ما أمر الله، قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا،
أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾^(٣)

ما يؤكد به الجملة الاسمية والفعلية :

ومما يذكر هنا أن (لكن) مثلها مثل (إن) فإذا حقت دخلت على الفعل
كدخولها على لاسم وأفادت التوكيد، ومثلها

إسم

(١) القرء ١٧٧

(٢) حجة القرءات ٥٥١، ونظر البشر ٢ ٢١٩، والبحر المحيط ٢ ٣

(٣) القرء ١٧٠

التي قال فيها السحابة بأنها الكافة والمكفوفة، وهذا قول يتسق مع
نظرتهم إلى العمل والعامل و (إن) تؤثر في المبتدأ بعدها، ولكنه بعد إسماء
التي تبدو مكونة من إن + ما، على حالته في الرفع فقالوا إسماء هي الكافة
والمكفوفة

والذي براه أن (إسماء) كتلة لغوية واحدة وليست مكونة من. إن + ما،
تدخل على الجملة التوليدية فتعطيها درجة عالية من التوكيد. إنما المؤمنون
أحوة

أصلها المؤمنون أحوة

↑

فدخلت عليها إسماء، فأعطتها درجة توكيد لا تكون بإن، ولا بإن + اللام
لمرحقة

وهكذا القول في ﴿إسماء يحشى الله من عباده العلماء﴾

فقد جرى عليها توكيد بتقديم لمفعول به على الماعل ثم ما جاء به
الحار والمحذور لمصاف من تخصص، فالعمل يحشى مؤكداً بإسماء، وتوكيد
المعل بصفي على ما يليه، فالماعل مؤكداً لأنه مع العمل كالكلمة لوحدة
والمفعول به مؤكداً بمؤكدين أحدهما إسماء ولثاني هو التقديم يقول
الخرحابي^(١) في التقديم والتأخير «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن،
واسع التصرف، بعيد العناية، لا يرن بفنرك عن نديعه ويمضي بك إلى
صيفه، ولا تزل ترى شعراً يروقت مسمعه، ويلطف نديك موقعه، ثم تنظر
فتجد سب أن راقك ولطف عندك أن قُدم فيه شيء، وحول للفظ عن مكان
إلى مكان»

ومن أمثلتها في القرآن الكريم

(١) دلائل لإعجاز ص ٨٣

﴿إنما جعل التست على الدين احتلفوا فيه﴾^(١)

﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾^(٢)

﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الحبرير﴾^(٣)

ومما يؤكد به الاسم والفعل (الحممة التوليدية، الاسمية والعملية) أيضاً

١ - اللام^(٤)

فقد ذكرنا سابقاً أن للام تؤكد من الحممة الحرة الذي تلتصق به،
فاللام في الحبر تؤكد الحبر كما أن (إن) تؤكد الحممة بكاملها، يقول
الرحاحي^(٥) «إعني أن (لام إن) تدخل مؤكدة للحبر، كما تدخل إن مؤكدة
للحممة في قولك إن ريداً قائم، وإن ريداً لقائم دخلت اللام في الحبر
مؤكدته له، كما دخلت إن مؤكدة للجملة كما قال تعالى ﴿إن الله
لعني﴾^(٦)، و﴿إن هؤلاء لشرذمة قليلون، وإنهم لنا لعنطون، وإننا لجميع
حادر﴾^(٧) هذا مذهب سيويه»

فترد اللام مع إن في الجملة الاسمية، ويقال بأنها اللام المرحلفة، وقد
بيننا سابقاً أنها لام تأكيد الحبر.

وتأتي من غير إن، فتقول

﴿لأنتم أشد رهبة﴾^(٨)

(١) النحل ١٢٤

(٢) طه ٦٩

(٣) البقرة ١٧٣

(٤) لمزيد من التفصيل انظر الكتاب ٣ ١٠٤، لأصول لاس السرح ١ ٢٩٢، شرح المفصل
٢١/٩، لمعي ٢٢٩، ٣٠٩، معاني الحروف لرمزي ٥٤، المفصل ٣٢٦، الحى الدي ١٣٤،

رصف المباني ٢٣٨

(٥) اللامات ٦٠

(٦) إبراهيم ٨

(٧) شعراء ٥٤ - ٥٦

(٨) العنكبوت ١٣

فأفادت اللام تأكيد الجملة بتوكيد المسند إليه، ومثلها قوله تعالى

﴿والدار الآخرة خير﴾^(١)

﴿ولنعلم دار المتقين﴾^(٢)

﴿ولمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن نقوم فيه﴾^(٣)
ومنه قول امرئ القيس^(٤)

ليوم سدت الطلح عند مححّر أحب إليّ من ليلٍ على وقر
أما دخولها على الفعل فإنه يكون على أنماط أهمها

١ - اللام الداخلة على الفعل مباشرة في جواب لو، يقول تعالى

﴿لو كان فيهما الهة إلا الله لفسدتا﴾^(٥)

فالحملة قبل اللام مؤكدة في معناها بما جاء في معنى لفسدتا، فالفساد
لم يحصل، إذًا، والذي فيهما هو إله واحد هو الله، ولما كان فيهما إله واحد
هو الله، فأيهما لم تفسدا ولن تفسدا، وهذا تأكيد للفعل دونه، فاللام في لفسدتا
تفيد توكيده ومن أمثلتها في القرآن الكريم

﴿ولنسلونكم شيء من الجوع وال خوف﴾^(٦)

﴿لسجيته وأهله﴾^(٧)

﴿لتركس طلقاً عن طبق﴾^(٨)

(١) النحل ٣٠

(٢) النحل ٣٠

(٣) التوبة ١٠٨

(٤) الأملات ٦٩ - ٧٠

(٥) الأنبياء ٢٢

(٦) الفرق ١٥٥

(٧) العنكبوت ٣٢

(٨) الإنشقاق ١٩

﴿لأصلنهم ولأميهم ولامرهم فيبتكر اذان الأنعام ولامرهم فليغير
خلق الله﴾^(١)

ومنه ﴿لأقسم بيوم القيامة، ولأقسم بالنفس النوامة﴾^(٢)
ومنه ﴿فلسائل الدين أرسل إليهم ولنسائل المرسلين﴾^(٣)
ومنه ﴿فلنقصن عليهم بعلم﴾^(٤)

٢ - اللام الداخلة على سوف

يقول تعالى

﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾^(٥)
﴿ولسوف أخرجك حياً﴾^(٦)

فإنها تعيد مريداً من التوكيد لتوكيد الحدث في المستقل الذي قد
اكتسب درجة من التوكيد باستعمال أداة المستقل (سوف) يقول صاحب
الكشاف «إن قلت ما هذه اللام الداخلة على سوف ؟ قلت هي لام
المتداً المؤكدة لمصموم الجملة والمتداً محذوف تقديره ولأنت سوف
يعطيك، وذلك أنه لا يحلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا
تدخل على المصارع إلا مع نون لتوكيد، فقي أن تكون لام الابتداء، ولام
الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المسداً والحبر، فلا بد من تقدير متداً
وحبر، وأن يكون أصله ولأنت سوف يعطيك»^(٧)

والذي براه أن هذه اللام هي اللام المؤكدة لمصموم الجملة التي
تلتصق بها وليست هناك حاجة لتقدير متداً، فيرى المردي^(٨) أن للام لا

(١) الباء ١١٩

(٢) القيامة ١٢١ وفيها قراءات ، انظر السعة لاس محمد ٦٦١ ، بشر ٢٨٢/٢

(٣) لأعراف ٦

(٤) الأعراف ٧

(٥) لمصمى ٥

(٦) مريم ٦٦

(٧) الكشاف ٢٦٤، ٤

(٨) الحى الدائم ١٢٦ - ١٢٧

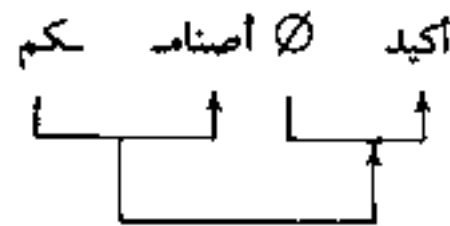
تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد ليس على إطلاقه، بل هو مشروط عند النصريين بالألا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس أو قد، أو معموله، أما الكوفيون فإنهم يحذرون تعاقب اللام والنون

وبرى بأنها تعيد توكيد الفعل في المستقبل، وتوكيد الفاعل لارتباطه معه بالتلارم، وتوكيد المفعول به؛ لأن الجملة تحتاج إلى المفعول لتكون جملة توليدية تامة المعنى، إذا كان فعلها متعدياً

٣ - اللام الداخلة مع القسم أو موطئة له

يقول تعالى ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(١)

فالسباق سياق توكيد إذ إن أصل الجملة التوليدي



ثم دخلت عليها نون التوكيد الثقيلة لتوكيد الحدث، ولكن السياق يحتاج إلى مزيد من التوكيد فادخل اللام التي تسمى واقعة في جواب لقسم، ثم جاء القسم ليكون عصر توكيد لمضمون الجملة بكاملها، والحقيقة المقسم عليها كبيرة، والمتكلم يحتاج إلى درجه عالية من لتوكيد ليؤكد الحر، فأتي بالقسم بعد أن أكد الجملة بالنون واللام، وهذا يماثل في الجملة الاسمية القسم مع (إن) واللام المسماة (اللام المرحقة) كما هي.

﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾

وتحليلها كما يلي

$\overset{ع}{\vee} \overset{ع}{\vee} (م + \overset{ع}{\vee} ح) =$ جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين وحرها
مؤكد ثلاثة مؤكدات

(١) الأنبياء ٥٧

فيكون تحليل الآية وثلاثة لأكدن أصصمكم

وثلاثة عنصر توكيد \check{V}^e

للام في لأكدن = عنصر توكيد \check{V}^e

النون في لأكدن = عنصر توكيد \check{V}^e

$\check{V}^e \check{V}^e \check{V}^e = (ف + \emptyset + مفع) =$

حملة تحويلية فعليه مؤكدة ثلاثة مؤكداً

٤ - اللام الداخلة على قد

ومثلها في هذه الحالة مثل اللام المؤكدة للفعل بعد توكيده بالنون،

فهو عنصر توكيد يحتاج إليه العنكلم ليؤكد حراً في الحمله مؤكدة بعد

حصر ريد = حملة توليدية فعليه (محايدة)

قد حصر ريد = حملة تحويلية فعليه مؤكدة بمؤكد واحد وبحيلتها

$\check{V}^e (ف + ه)$

لقد حصر ريد

$\check{V}^e \check{V}^e = (ف + ه) =$ حملة تحويلية فعليه مؤكدة بمؤكدين

والله لقد حصر ريد

$\check{V}^e \check{V}^e \check{V}^e = (ف + ه) =$ حملة تحويلية فعليه مؤكدة ثلاثة مؤكداً

ومنه في القرآن الكريم

﴿قد أفصح المؤمنين﴾^(١)

﴿ولقد أتينا موسى الكتاب﴾^(٢)

﴿ولقد أهلك ما حولكم من القرى﴾^(٣)

﴿ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل﴾^(٤)

(١) المؤمنين ١

(٢) المائدة ١٢

(٣) القرء ٨٧

(٤) الأحاب ٢٧

﴿قد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير﴾^(١)

﴿تالله لقد آثر الله عليا﴾^(٢)

﴿تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك﴾^(٣)

ومن عناصر التوكيد المشتركة بين الفعلية والاسمية

القسم (٤)

وللقسم عند النحاة أركان حرف قسم، ومقسم به، ومقسم عليه،
ومهم من راد ومقسم ومقسم عنده، ورماد القسم ومكائه، وحروف القسم
عندهم البدء والتاء واللام والواو، ومهم من جعل الهمزة منها، ويسمى النحاة
حرف القسم والمقسم به حملة لقسم، أم المقسم عليه، فحملة حواب القسم
ويكون فيها هي الإيحاب إن واللام، أما في النفي فيكون فيها ما، ولا.

أما حملة القسم فيمكن أن تكون بالحرف مع لمقسم به مثل بالله،
والله، بالله بح أو بالفعل، مثل وأقسموا، احلف، أقسم، وقد تكون
بالمعاني بعينها لعمر كيم الله الح وقد عدها النحاة حملة حرية فهي
ب إن تكون فعلاً أو فعلاً، أو متداً وحرراً لد كان إعرابها عندهم

والله محروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه متداً حرة محذوف تقديره
قسمي، ويمكن أن يكون المصدر هو المتداً.

ولكن هذا القول لا يستقيم، فإذا كانت الحملة عندهم تحمل معنى
يحسن السكوت عنه، فإن هذا لا يحمل معنى يحسن السكوت عليه إلا إذا
كان من الصرب الذي تحدث عنه ابن حي في لخصائص يريد به المتكلم

(١) ن عمران ١٨١

(٢) يوسف ٩١

(٣) النحل ٦٣

(٤) لرید من التفصيل نظر شرح المفصل ٣٢/٨، ٩، ٩٠، ٩٩، المغرب ١، ٢٠٤، الكتاب
٣، ١٠٤، معاني الحروف - الرمزي ٣٦، رصف المنار ١٧١، معي لبيب ١٥٧، ٤٧٣،
الحق الديني ٥٧، ١٥٤

أن يحبر السامع من أنه يقسم بالله إذا أقسم ولا يقسم بغيره

والذي نراه أن القسم سواء أكان بالحرف والمقسم به، أم كان بالفعل يقصد به «توكيد الجملة» كما يرى السيوطي، وإن المتكلم يلقي الخبر غير مؤكد لحالي الدهن، فيقول الإنسان في حسر = م + خ = جملة توليدية اسمية

فإذا أراد توكيد الخبر قال إن الإنسان في حسر =

$\sqrt[3]{(م + ح)} =$ جملة تحويلية اسمية مؤكدة

وإذا أراد مزيداً من توكيد الخبر قال إن الإنسان لهي حسر.

$\sqrt[3]{(م + \sqrt[3]{ح})} =$ جملة تحويلية اسمية مؤكدة وحبرها

مؤكد بمؤكدتين

فإذا أراد مزيداً من التوكيد قال: والعصر إن الإنسان لهي حسر

$\sqrt[3]{\sqrt[3]{(م + \sqrt[3]{ح})}}$

مثلاً كان دور (إن) هو التوكيد فإن دور القسم هو التوكيد ولا يعقل أبدأ أن يكون: ﴿والعصر﴾ قسماً من جملة، ويمكن أن يكون القسم متقدماً على جملة فعلية، فيعيد توكيدها، ولكنه لا يعبرها إلى جملة اسمية، بل تبقى جملة فعلية مؤكدة باللام مع قد، أو باللام مع نون التوكيد، يقول تعالى ﴿ومعرك لا عويهم أجمعين﴾^(١)

ويقول ﴿تالله لقد اترك الله عليا﴾^(٢)

﴿وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ولا﴾^(٣)

فأياً كان المقسم به، فإنه لا يريد على كونه عنصر توكيد، بحوّل الجملة التي يدخل عليها إلى جملة مؤكدة في سبيل الأصل (اسمية أو فعلية)

(١) ص ٨٢

(٢) يوسف ٩١

(٣) النساء ٦٥

وأما الحركة على الاسم المقسم به (الكسرة) فإنها حركة اقتضاء وليس
بأثر من عامل، فقد أقرّ الحجة أن هذه الحروف ليست محتصة لذا فإنها لا
تعمل، ولكنهم عندما احتاجوا لتبرير الحركة على آخر الاسم المقسم به
(تالله) (وربك)، قالوا مجرور مرفوع (لفظاً ومحللاً)

وأما ما يسمى حملة حوات القسم (المقسم عليه)، فإنه دائماً يمثل نقطة
هامة يراد توكيدها.

﴿تالله أنك لفي ضلالتك القديم﴾^(١)

٧ ٧ (م + ٧ + خ)

ولكن هذه النقطة الهامة قد تحذف للمعم بها أو لأن السياق يشير إليها
فتصح الجملة كما يلي: ٧ ٧ (Ø + Ø).

والحذف في كثير من الأحيان أبلغ من الذكر، وقد وصح «س حني في
كتابه الخصائص نائماً للحذف»^(٢). «باب شجاعة العربية أعلم أن معظم ذلك
إنما هو الحذف والريادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف،
وقد حدثت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك
إلا عن دليل عليه»

ويقول الحرجاني^(٣). «هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب
الأمور، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت
عن لافدة أريد للاهادة، وتجذك «نطق ما تكون إذا لم تنطق، وأنتم ما تكون
بيناً إذا لم تس»

ومن الأمثلة القرآنية لحذف الحرف المؤكد والابقاء على عصر لتوكيد
قوله تعالى

(١) يوسف ٩٥

(٢) الخصائص ٢ ٣٦٠ - ٣٨٢

(٣) حرجاني، دلائل الإعجاز ص ١١٢

وانظر تعصين القلوب في حذف عصر من عصر السحور في فصل ثالث من كتاب وفي سحر
للعن وراكبيها

﴿والعصر وليالٍ عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر﴾ هل في ذلك قسم
لدي حجر^(١)

ومنه . ﴿ص والقرآن ذي الذكر﴾ .^(٢)

ومنه ﴿ق والقرآن المجيد﴾ .^(٣)

أما الأدوات التي تؤكد الجملة التوليدية الفعلية فتقلها إلى تحويلية
فعلية مؤكدة، فأبررها.

قد

يقول اس هشام في تعليقه على الآية ﴿ولقد علمتم الدين اعتدوا
مكم﴾ .^(٤)

وأن بعض النحاة يقولون «قد» في الجملة الفعلية المحاب بها القسم
مثل (إن) في الجملة الاسمية المحاب بها في أفادة التوكيد^(٥) وقد أوضحنا
في السد الرابع من اللام كيفية تحليلها مع الجملة الفعلية^(٦)
نون التوكيد (الحفيفة والثقيلة)^(٧)

ورد ذكر هذه الأداة في أمثلة السد الثالث من اللام، حيث بينا بأنها تأتي
للتوكيد مع اللام الموطئة لنفسم، أو مع القسم أو مع الطلب يقول سيبويه
«إذا حلفت على فعل غير منهي لم يقع، لرمته اللام، ولرمت اللام لود
الحفيفة والثقيلة في آخر الكلام نحو والله لأفعلن»^(٨)

(١) الحجر ٤-١

(٢) ص ١

(٣) ق ١

(٤) القرء ٦٥

(٥) معي اللب ٢٣١

(٦) مريد من التعصیل انظر معي اللب ٢٢٧، الفصل ٢١٦، رصف لمباي ٣٩٢، اخی لداني
٢٥٦

(٧) مريد من التعصیل نظر الكتاب ٥٠٩/٣، الفصل ٣٣٠، شرح لمصل ٩ ٣٧، رصف لمباي
٣٣٤، اخی الذي ١٤٢، شرح التصريح ٢ ٢٠٣، لمص ٢٣٢/٢

(٨) الكتاب ١٠٤/٣

فيكون تحليل هذه لجملة كما يلي

أفعل	$\emptyset =$ جملة توليديه فعليه (محددة)
أفعلز	$\emptyset + \text{ف} = \text{ف}^e$
لأفعلز	$\text{ف}^e \text{ف}^e = (\emptyset + \text{ف})$
والله لأفعلز	$\text{ف}^e \text{ف}^e \text{ف}^e = (\emptyset + \text{ف})$
	$=$ جملة تحويلية فعليه مؤكدة مؤكدة مؤكدة و حد
	$=$ جملة تحويلية فعليه مؤكدة مؤكدة مؤكدة مؤكدة

الفصل الرابع ومن أماليب التوكيد الاشتغال

يقتضي بحث باب الاشتغال بحثاً وصفيّاً، أن يقدم له مقدمة معدّية، نراها هي المسؤولة عن توجيه النحاة شوهد العربيّه في هذ الباب، وربما كانت هي المسؤولة عن إيجاد باب الاشتغال أصلاً، مع العلم أن المسؤول عن القول بهذه القواعد المعيارية هو العامل ومحاوله ترير الحركة الإعرابية في صوته.

وأول هذه المعايير أو القواعد المعيارية

١ - توكيد الظاهر بظاهر (التوكيد اللفظي)

وهذه هو الركن الرئيس الأول في باب التوكيد، وهو المسمى بالتوكيد اللفظي، وأما الركن الثاني فيه فهو المسمى بالتوكيد المعنوي، بالفاظ معينة جاءت عن العرب نفس وعين وكل الح ولا ريب أن نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى حصر هذين السدين في باب التوكيد، لأن الثاني (التنع) بأحد حركة الأول (المتنوع) ولمّا كان اهتمام النحاة بدرجة رئيسة ترير الحركة الإعرابية، فقد أهملوا التوكيد الدعوي واصرّفوا إلى ما كانت الحركة لإعرابة فيه الركن الرئيس، بقول

جاء زيد زيد

جاء زيد جاء زيد

أكرمت عدياً علياً.

فيكون التوكيد في الحملة الأولى للعامل، فهو تنع بأحد حركة

المتنوع، والمتنوع هنا فاعل وحركته الرفع، أما في الثانية فالتوكيد توكيد
جمعه فعلها وفاعلها، وفي الثالثة توكيد المفعول به المنصوب بتكرار لفظه
والتوكيد في الحمل الثلاث توكيد ظاهر بظاهر

٢ - توكيد الضمير بضمير

يقسم الضمير من حيث ظهوره وعدم ظهوره إلى قسمين ظاهر
ومستتر، ويقسم من حيث التصاقه يسمى صرفي سابق عنه أو عدم التصاقه
إلى قسمين أيضاً متصل ومنفصل

وبدا في التوكيد في هذه السود الأربعة يكون كما يلي

أ - توكيد الضمير الظاهر المنفصل بضمير ظاهر منفصل، وهذا جائز
عند الحاجة من غير اختلاف كبير بينهم، تقول

حضر هو هو
ف + ف + ع

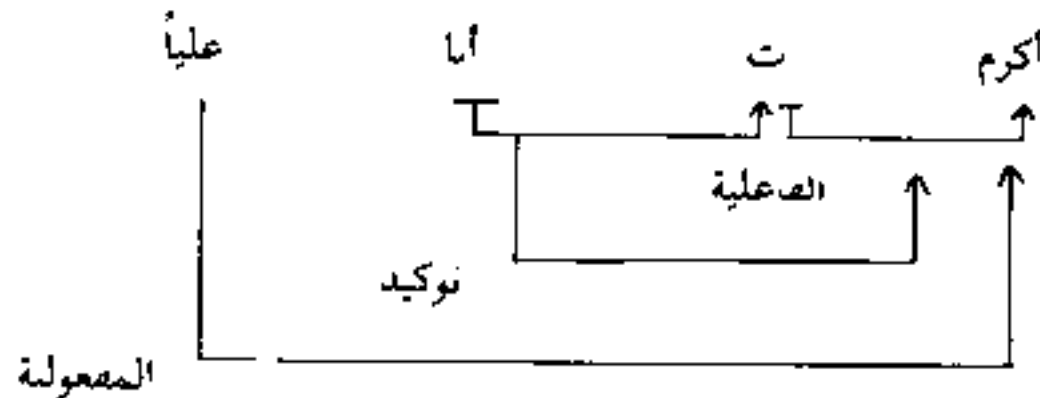
فيكون الضمير المنفصل ثاني توكيداً للأول

ب - توكيد الضمير المتصل بظاهر بضمير ظاهر منفصل

وهذا جائز أيضاً بلا اختلاف كبير بينهم، فنقول

أكرمت أنا عبداً

والضمير (أنا) توكيد للضمير المتصل (التاء) وكلاهما لم يتكلم، الأول
ضمير متصل فاعل الفعل كتب، والثاني منفصل توكيداً للأول عائداً عليه



ج - تأكيد الصمير المستر بصمير ظاهر منفصل، ويكون بالجملة الفعلية ذات فعل الأمر، ففاعل فعل الأمر كامن فيه، وأن أراد المتكلم توكيده ذكره مرة أخرى في صيغة صميره المنفصل، بقول تعالى ﴿بَا أَدَمُ اسْكُرْ أَتَ وَرَجَلَكُ الْهَجَةَ﴾^(١)، فالفاعل اسكر فيه صميره (فاعله) وحاء الصمير الظاهر المنفصل (أت) ليؤكد المستر. وهذا أمر أحاره النحاة

ومثله ما يتعلق بصمير المتكلم اكتب أنا حيث حاء لصمير أنا توكيداً للصمير المستر في الفعل اكتب

٣ - تأكيد الاسم الظاهر بمضمير

يقول ابن يعيش «المظهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله، ولا يؤكد بمضمير، فلا تقول «حائي ريد هو»^(٢) ذلك أن المضمير أحص من لظاهر فلا يصح أن يكون ميباً له»^(٣)

فالنحاة على هذا الرأي من عدم حوار تأكيد الظاهر بمضمير، وهذا أمر معياري لا تفرقه اللغة بل تسير على خلافه، تقول

ريد حصر

فتكون كلمة ريد عند أهل البصرة متداً حصره الجملة الفعلية التي تليه، والتي فاعل الفعل فيها يعود على المتداً ويحكمهم في هذا قاعدة معيارية تنص على أنه لا يجوز أن يتقدم فاعل على فعله، وأخرى تشير إلى أن الفاعل المقدم يكون متداً، فإن أبرر المتكلم الصمير (هو) بعد الفعل كان فاعلاً له.

والذي براه أن الصمير في حقيقة أمره هو الاسم من حيث لدلالة، ويعود عليه، وما كان الصمير في مثل هذه الجملة إلا ليؤكد الاسم المتقدم توكيداً لفظياً، فالفاعل قد تقدم (وهذا رأي أهل الكوفة)، والعرب إن أرادوا العناية

(١) سورة البقرة ٣٥

(٢) شرح لمفصل ٤٢/٣

(٣) السابق

شيء قدمته، فهو مقدم لبعديه والاهتمام، فالسياق سياق توكيد وعناية
 واهتمام، واحتاج المنكلم لمزيد من توكيد المتقدم فسارت الحمله في
 الخطوات التحويلية كما يلي

$$\begin{aligned} \text{حصر ريد} &= \text{ف} + \text{فا} = \text{حملة توليدية فعلية} \\ \text{ريد حصر} &= \text{فا} + \text{ف} = \text{حملة تحويلية فعلية فاعله مؤكد بالتقديم} \end{aligned}$$

ريد حصر ريد ريد حصر هو \neq حصر ريد ريد

فهذه لحملة بأصاهاث اثلاثة، الأول منها يساوي لثاني، وهما لا يسويان
 الثالث، إذ يريدان عديه بالتوكيد بالتقديم، فحل الصمير في النمط الثاني
 محل الاسم الظاهر مؤكداً للظاهر المقدم فيكون إعرابه

ريد فاعل مقدم
 حصر فعل ماض
 ريد أو (هو) توكيد للفاعل المقدم

ويكون تحليلها كما يلي .

$$\text{ف} + \text{ف} + \text{ف} = \text{حصر} = \text{فا} = \text{فعل مقدم للتوكيد}$$

$$\text{حملة تحويلية فعلية فاعله مؤكد بمؤكد} = \text{صمير عائد للتوكيد}$$

ومثلها نحلل الحمل التالية

الريدان حصرا
 المعلمون حصروا
 النساء حصرن

والأصل التوليدي لهذه الحمل على التوالي

حصر الزيدان
حصر المعلمون
حصرت النساء

ولكن المتكلم أراد للفاعل تأكيداً فقدمه ثم أراد له مريداً من التوكيد فكرره، والسياق سياق توكيد وعناية واهتمام، فالضمير (ألف الاثنين وواو الجماعة، وبنون النسوة) توكيداً لتقديم الفاعل^(١)

أما ما يرى فيه النحاة ضميراً عائداً يحتمله الحر المشتق في مثل ريد صارب، مصروب، حس، الح فإنه لا قيمة لهد، الضمير إلا إذا أمره المتكلم، فإنه حينئذ يؤدي دور توكيد المسدأ.

صارب هو
مصروب هو
حس هو } ريد

٤ - توكيد الضمير بالظاهر ولغة (أكلوني البراغيث)

وقد أحدره النحاة في التوكيد المعنوي فقط، يقول ابن عرش فأما تأكيد بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع توانعهما، وذلك لأن المظهر أين من المصمر، فيصلح أن يكون تأكيداً له ومسداً^(٢)

وبد فإن هذه القاعدة المعيارية تقف حائلاً دون تحليل ما يسمى بلغة «أكلوني البراغيث»^(٣) في حين جاءت الشواهد اللغوية من القرون الكريمة ومن الحديث الشريف ومن الشعر العربي لتقديم على هذه اللغة، مما يشير إلى شيوعها في لغة لسان العرب، يقول تعالى

(١) قد فصل القول في هذا في مقالنا «رأي في بعض أنماط التركيب الجملي للمحكمة لعلبه في ضوء علم اللغة المعاصرة»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت عدد ٨، ١٩٨٢
(٢) شرح لمفصل ٤٢/٣
(٣) فصلنا القول فيها في المقال سابق الذكر «رأي في بعض أنماط تركيب جملي للمحكمة لعلبه في ضوء علم اللغة المعاصرة»

﴿وأسروا الجوى الذين ظلموا﴾^(١)

ويقول: ﴿وعموا وصموا كثير منهم﴾^(٢)

ويقول الشاعر:

يلوموسي في اشتراء الحيل أهلي

ويقول آخر

تولى قتال المارقين نفسه وقد أسلماه معد وحميم

ويقول سيويه^(٣) وإن من العرب من يقول صرسوي قومك، صرباني أحوك، فشهو هذه بآلتاء التي يطهرونها في قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للحمم علامة كما جعلوها للمؤنث، وذهب غيره إلى تحريكها على لذل^(٤) ومنهم من جعل الصمير في الفعل علامة تشبه أو جمع أحداً برأي سيويه^(٥)

والذي براه إن هذه حقاً لغة من لغات العرب شائعة كثيرة الشواهد، مؤيدة بما جاء في القرآن والحديث والشعر، وأصلها

أكل الراعيث إياي = ف + فا + مف

= جملة توليدية فعلية (محايدة)

تحولت إلى أكل الراغيث الراعيث إياي لتوكيد الفاعل
ثم تحولت إلى أكلوا الراعيث إياي تحول الاسم الظاهر إلى
صمير

ثم تحولت إلى أكلوبي لراعيث، تقدم الصمير المفعول ليتصو
بالمعل

(١) لآباء ٣

(٢) المائة ٧١

(٣) الكتاب ٤٢/٢، و نظر الأشموني ٣٠٥/١

(٤) نظر شرح لفصل ٣ ٦٩

(٥) و نظر أوضح المسالك ١٠٥ ٢

ولا يقف أمام هذه التحويلات عند الحاجة إلا القاعدة القسرية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد المضمّر^(١).

وقد ترتب على هذه القاعدة لفسرية معالجة الحاجة لما يسمى ضمير الفصل، وسيسيه في ما يلي

ضمير الفصل

هو الضمير الذي يفصل بين اللمت والحر إد كان الحر مضارعاً لمت الاسم، ويسمى عند المصريين «ضمير الفصل»، ولا موضع له من الإعراب عندهم، أما عند أهل الكوفة فهو «عماد» وحكمه حكم ما قبله أو ما بعده (على اختلاف بينهم)^(٢)

تقول ريد هو العاقل

ريد . متداً أول

هو متداً ثان

العاقل حر المبتداً الثاني ، والجملة الاسمية حر المبتداً الأول والذي أدى إلى هذا الإعراب أو إلى الإعراب التالي

ريد متداً

هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب

العاقل حر لمتداً

الذي أدى إلى هذين الإعرابين هو الاتفاق على القاعدة القسرية السابقة «الظاهر لا يؤكد مضمّر» فإن عرفنا أن المضمّر هو ظاهر، وبغير عود لمضمّر على الظاهر المتقدم عليه لا يستقيم معنى الجملة، بل تبقى مهمة كإيهام المضمّر هو العاقل

(١) انظر معال السابق رأي في بعض النماذج وانظر الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة

وتراكيبها»

(٢) لانصاف مسألة ١٠٠

والذي نراه أن الضمير (هو) تأكيد للظاهر (زيد) لأنه هو هو هي حقيقة الأمر، يقول الرصي^(١) : وإنما قلنا إن العصل يفيد التأكيد لأن معنى زيد هو القائم، زيد نفسه 'قائم' إلا أن الرصي يعود ليرفص هذا أو ليقصه خشية من سطوة القاعدة، فيقول متبعاً قوله السابق^(٢)

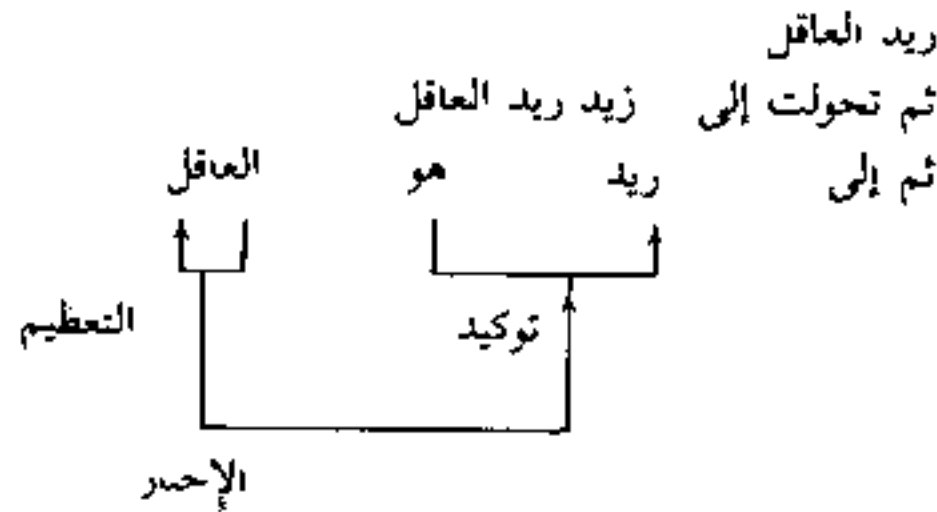
«لكنه ليس تأكيداً لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير لا يؤكد به الظاهر»

أترى خضوعاً لفسرية القاعدة السحوية كهذا ؟!!!، فهو تأكيد وليس تأكيد في ن واحد

والذي نراه أن الجملة التوليدية هي

زيد عاقل = (م + خ)

ثم أصبحت إليها ان التعظيم، لتشير إلى تصرده في هذه صفة، أول تعظيمه فيها وبها، فأصبحت



فقد جاء الضمير في سياق التعظيم والتوكيد بدلاً من الاسم الظاهر
لثاني المؤكد للأول

(١) شرح الكافية ٢ ٢٤

(٢) السابق

فإذا كان يحظى القاعدة العسرية وقسريتها وسطوبتها لقول باب، يظهر
يؤكد بالمصمر كما يؤكد المصمر بالظاهر وإنما يستطيع أن يعالج باب
الاشتغال كما يلي

الاشتغال من أساليب التوكيد

لا نعترض طاله القول في هذا الباب إذ لا يحلو كتاب من كتب النحو
القديمة أو الحديثة^(١) من تفصيل لقول في حالات وجوب رفع الاسم
المشغول عنه وجوباً وحواراً، وكذلك حالات نصبه وجوباً وحواراً، وسعمل
على نوحيتها وجهة دعوية بعده فيها من أساليب التوكيد التي لا تحرج بعيداً
عما أشتباه في المقدمة السابقة عن توكيد الظاهر بمصمر

لاشتغال مصطلح نحوي بقصد به سحابة تحديث عن حمله يتقدم فيها
اسم ويتأخر عنه فعل أو ما يسد مسده، شغل هذا الفعل بمصمر يعود على
الاسم السابق، والأصل فيه أن يعمل في الاسم لولا اشتغاله عنه بمصمره
العائد عليه

وأنت ترى أن هذا الباب يقوم أصلاً على فكرة العامل، فلا اختلاف بين
السحابة على أن المفعول به ممكن أن يتقدم على فعله، ويبقى أثر العامل
(الفعل) ممتد له، ونفى الحمدة فعليه، بقول محمد أكرم علي
ويقول تعالى ﴿أعير الله أعني رباً﴾^(٢)
﴿فأما النبيم فلا تقهر﴾^(٣)
﴿إياك بعد وإياك يستعين﴾^(٤)

(١) لمزيد من التفصيل انظر الكتاب ٤١/١ ٤٣، ٤٥، ٥٥، ٦٤، ٧٥، شرح لمفصل ٣٠/٢،
شرح الكافية ١٤٨/١، ابن عقيل ٤٥٦/١، شرح التصريح ٢٩٦، الجمع ١١١/٢، وهناك
بحث طريف أطلعنا عليه بعد أعداد بحثنا هذا وهو بعنوان أساليب التوكيد من خلال القرآن،
دراسة تحليلية لمودجين - لاشتغال طبيعته وإعرابه، التوكيد بأن النافه د أحمد مختار البرور،
مؤسسة علوم القرآن - بيروت ١٩٨٥، وانظر ص ٩٤ من هذا البحث

(٢) الأعمام ١٦٤

(٣) الصحيح ٩

(٤) المائحة ٤

فالجمل السابقة حمل فعلية تقدم فيها المفعول على فعله لعرض يتعلق بالمعنى، يقول الرضي «إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل أهم، والأولى أن يقال إنه يفيد القصر»^(١) ويقوم الحرحاوي. «إن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني، فإنها لا محالة تتع المعاني في موقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب في اللفظ الدال عليه أن يكون أولاً مثله في النطق»^(٢)

ولما كان اتفاق النحاة على أن هذه حمل فعلية لأنها تتعارض مع أي من القواعد التي وضعها النحاة - وبخاصة نحاة النصرة - في تقدم الفاعل أو اجتماع عاملين لمفعول واحد، أو تأكيد الظاهر بمصمر^(٣) الح^(٣)

ولكن إذا تقدم المفعول به على الفعل، ثم جاء بعد الفعل ضمير يعود على الاسم المتقدم فإنهم إن قالوا بأن المتقدم مفعول به للفعل اللاحق وقعوا في مخالفة للقاعدة التي تنص على أن الفعل المذكور (أكرم، قهر، عذ) من الأفعال المتعدية لمفعول واحد، وقد ذكر مفعولها بعده (الضمير)، ولو قالوا بأن الثاني (الضمير) تأكيد للمفعول به المقدم، وقعوا في مخالفة للقاعدة التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد بمصمر، فقالوا بأن الاسم الظاهر مفعول به لفعل يفسره المذكور بعده

يقول ابن مالك^(٤)

إن مصمر اسم سابق فعلاً شغل عنه نصب لفظه أو المحل
فالسابق نصبه بفعل أصمراً حتماً موقفاً لما قد ظهراً

وهذا القول بتقدير عامل وحتماً موافق لما قد ظهراً، ينبع من نظرية العامل وأعمال المعنى الذي هو العناية بين المكتم والسمع، ولو تجاوزنا

(١) شرح الكافية ١٦/٣

(٢) دلائل لإعجاز ص ٤٣

(٣) وقد فصلت القول في الترتيب عصر من عصر التحوين في الفصل الثالث من كتاب «في بحر اللغة وتراكيبها»

(٤) ابن عقيل ١٢٩/٢

القاعدة المعيارية التي تنص على عدم حواز توكيد الظاهر بمضمر، وحدسا الحمل في صوء المعنى لما وحدد عسراً في تحقيق المسمى ولمعنى

يقول تعالى

﴿أأنتم أشدّ خلقاً أم السماء ساها﴾^(١)

﴿والأرض بعد ذلك دحاه﴾^(٢)

﴿والحيال أرساه﴾^(٣)

فإن مما لاشك فيه أن

أ - السماء ساها ≠ ب السماء سى ح ≠ سى السماء

فالسمط (ح) هو سمط الجملة الأصل (مع حذف المفعول للمعلم به)

والسمط (ب) هو السمط الحويثي الأول المعتمد على الترتيب لتوكيد

المفعول به، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته

أما السمط (أ) فإن فيه عنصري توكيد إحداهما لترتيب ولثاني بزيادة،

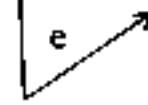
وهذه خطوات التحويل فيها

سى الله السماء = ف + فا + مفعول حملة توليدية فعلية

← سى ∅ السماء = ف + ∅ + مفعول

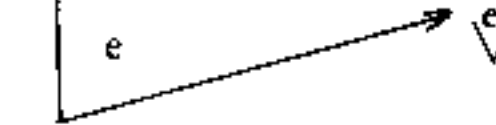
= حملة تحويلية فعلية (عنصر التحويل هو الحذف)

← سى ∅ السماء السماء = ف + ∅ + مفعول + توكيد



= جملة نحويّة المفعول به فيها مؤكّد بمؤكّد واحد توكيد

← السماء سى ∅ السماء = مفعول + ف + ∅ + توكيد

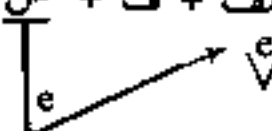


(١) نوارحات ٢٧

(٢) نوارحات ٣٠

(٣) نوارحات ٣٢

= جملة تحويلية المفعول به فيها مؤكد بمؤكدين (الترتيب والزيادة)

$$\Leftarrow \text{السماء بناها } \emptyset = \text{مف} + \text{ف} + \text{ص} + \emptyset$$


= جملة تحويلية المفعول به فيها مؤكد بمؤكدين (لترتيب والزيادة)

فقد تحول الاسم الظاهر الثاني إلى صيغة من صيغه وهو الصمير والتصق بالفعل في م عليه العرية وجرر نستطيع إدراك قيمة التوكيد في الصمير والتقديم في الآيات القرآنية التي وردت في هذا الباب، إذا قبلنا معيها

﴿والسما سيناها نأيد وإنا لموسعون﴾^(١)

﴿والأرض فرشاها فعم الماهدون﴾^(٢)

﴿والسما رفعها ووضع الميران﴾^(٣)

﴿والأرض وضعها للأنام﴾^(٤)

﴿وكل شيء أحصاه كتاباً﴾^(٥)

﴿والجبال أرساها﴾^(٦)

إذا ما قبلنا بين معنى هذه الآيات ومعنى الحمل التي تقابلها بعد إعادة ترتيب مفرادتها فإننا سندرك القيمة الحقيقية لتوكيد بالترتيب والصمير

سما السماء

فرشا الأرض

وضع الأرض للأنام

أحصى كل شيء

أرسي الجبال

(١) الداريات ٤٧

(٢) الداريات ٤٨

(٣) الرحمن ٧

(٤) الرحمن ١٠

(٥) البأ ٢٩

(٦) المدعاب ٣٢

ولعل من العوامل التي دفعت الحاجة إلى القول بتقدير العامل ورود
الاسم المصوب بعد ما يسمى بالأثوت المختصة بالدحول على الفعل
إن ريداً لقيته فأكرمه

و (إن) أداة مختصة بالدحول على الفعل لأنها تعيد معنى الشرط،
فوجب . عندهم . أن يليها فعل ويكون الاسم بعدها معمولاً له . لأن الفعل
بعده مشعول بالصمير فكان من الواجب تقدير فعل متعدي بصره أفعل لمذكور
فتكون بذلك (إن) داحلة فعل

والذي براه أن (إن) أداة مختصة بالدحول على الفعل وفعليها هو فعل
لمذكور ذاته ، و (ريد) مشعول به له مقدم عليه ، مؤكداً بالصمير بعده ، والصمير
ليس بمفعول به ، بل هو تأكيد للطاهر المقدم ، لأن المتكلم إنما أراد تأكيد
حره من أحرء لحمته وليس لحمته بكاملها ، إذ إن تقدير الحملة في ما يرى
الحاجة

إن لقيت ريداً لقيته فأكرمه

وهذا من التوكيد اللفظي (بالتكرار) فما هو مكرر مؤكداً ولا يرى أن
ذلك هو الذي يصو إليه المتكلم ، ولا ما يدركه السامع من لحمته بغير
تقدير (العامل) لقيت

ومثل (إن) جمع الأدوات التي يسمونها مختصة بالدحول على الفعل ؛

هلا ريداً أكرمه

هل ريداً أكرمه

متى ريداً فليته؟

فالحاجة يقدرون عاملاً متعدياً بعد هذه الأدوات ، ولكن إن ورد الاسم بعد
أي من هذه الأدوات مرفوعاً ، كما في قول الشاعر في روايه رفع (منفس)
لا تحرعي إن منفس أهلكته وإذا هنكت فبعد ذلك فاحرعي
قدروا له عاملاً لازماً فقالوا : إن هلك منفس ، وليس يدري حقيقة كيف

يمكن أن يكون تركيب الجملة

لا تجرعي إن هلك منفس أهلكته
ولا كيف يمكن أن يوفق مع التركيب
لا تجرعي إن أهلك منفس أهلكته

أليس هذا التعبير في تقدير العامل بالدليل القاطع على أن الحري وراء
تبرير الحركة الإعرابية هو الذي دفع السحاة إلى القول بالتقدير، ومن ثم إلى
القول بالاشتغال داته.

وربما كان المثال التالي دليلاً واضحاً على الحري وراء تبرير الحركة
بعامل وعلى حساب المعنى

ليتما ريد أكرمته

فكنمه (ريد) مرفوعة في وجه من وحوهها، فلا يجوز لك عندئذ أن
تقدر لها فعلاً يفسره المذكور بعده ليصحبها كما كان الحال في الأمثلة
السابقة، وذلك لأن ليت لا يأتي بعدها إلا اسم، فهي مما تدخل على الحمزة
الاسمية، ولو نصت (ريداً) بعدها لجاء، ولكنه يعرب عندئذ اسم ليت التي
يمكن أن تعمل مع اتصالها بما الرائدة و (ريد) متداً و(ريداً) اسم
ليتما!!!

ولو جعلنا أداة الاستفهام (أو ما سموه الأدوات التي لا يعمل ما بعدها
في ما قبلها) بعد (ريد) لوجب رفع ريد على اختلاف في رافعه، تقول:

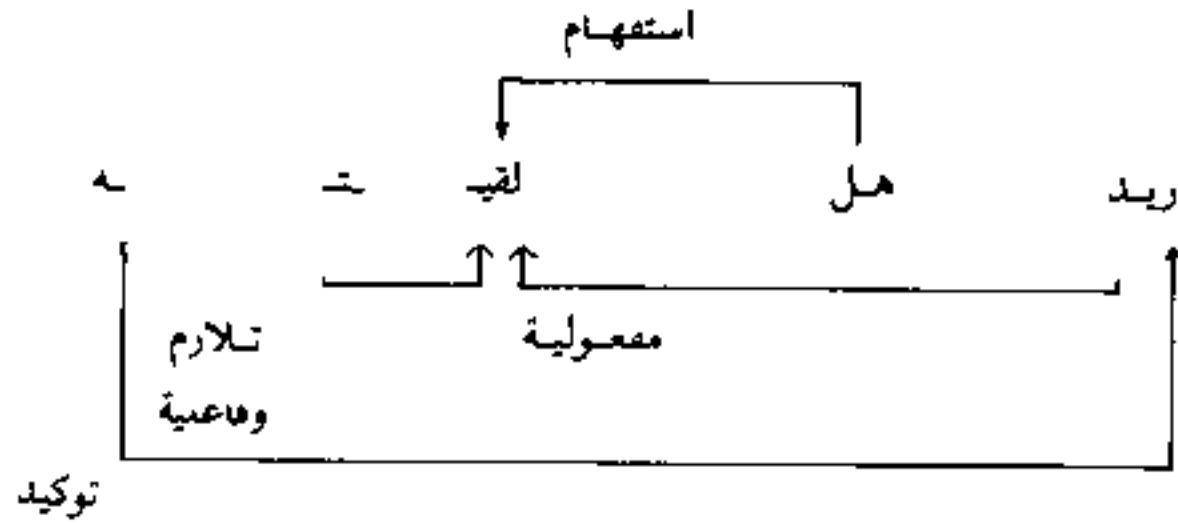
ريد هل أكرمته؟

ريد أأكرمته؟

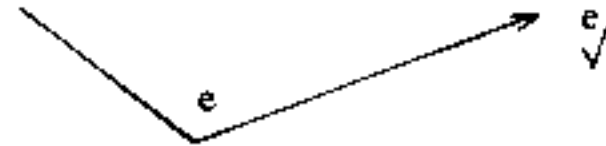
ريد ما أكرمه

فكلمة (ريد) مرفوعة على الابتداء، أو على أنه فاعل لفعل محذوف،
وهي هذا القول ما فيه من العراة فهو فاعل في المسمى لأن حركته الصمة،
وهو معمول به في المعنى كأنه هو - في حقيقة الأمر - الصمير، المعمول بالفعل
اللاحق!!!

فلو كان تحليل مثل هذه التراكيب تحليلاً وصفياً لا تتحكم فيه قسرية القاعدة الحوية لكانت الاشتغال نمطاً من أنماط التراكيب التي تحمل معنى التوكيد، فيكون تحليلها كما يلي



مف + عنصر استفهام (ف + ه + ص)



والمفعول به هو موضوع العناية والاهتمام، وهل، هي عنصر الاستفهام، يستفهم بها عن ريد والالتقاء به مؤكداً فيشمل الاستفهام ما تقدم عليه وما جاء بعده - وأما الضمير في لقينه فتقرر قيمته في التوكيد عندما تقابل بين الجملة السابقة والجملة التالية

ريد هل لقيت

إذ إن من الواضح أن المعنى فيهما غير متعادل

ومما يتصل باب الاشتغال سبب، ورود لاسم مرفوعاً بعد أداة من الأدوات المختصة بالدخول على الفعل، كما في قوله تعالى

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ فَاحْرَهُ﴾^(١)

(١) التوبة ٦

﴿إِذَا السَّمَاءُ انْطَارَتْ وَإِذَا الْكُوكَبَاتُ انْتَثَرَتْ، وَإِذَا السَّحَابُ فَجَرَتْ﴾^(١)
أو وروده مرفوعاً بعد أي من هذه الأدوات (المحتصة بالفعل) وبعد الفعل
الذي يليه صميم يعود عليه:

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(٢)
﴿إِنْ أَنْتُمْ صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣)

فالكلمات (أحد، السماء، الكواكب، السحاب، طائفتان، أنتم) لا تحلوا
أن تُعد في أحد البنود التالية:

١ - إما أن تكون فاعلاً للفعل اللاحق (استحار، انطر، اشتر، فجر
(ناث فاعل) اقتتل، صرب)، ولكن هذا يتعارض مع القاعدة المصرية لا
يتقدم الفاعل على فعله

فصلاً عن أن الآيتين لأحيرتين يتعارض واقعهما التركيبي مع قاعدة
أخرى^(٤) لا يجتمع فاعلان لفعل واحد فتصح (طائفتان) فاعلاً للفعل
(اقتتل) وصميم الجماعة المتصل فاعلاً أيضاً، وكذلك لصميم المفصل
(أنتم) يكون فاعلاً للفعل (صرب)، والصميم المتصل به فاعلاً آخر له، وهذا
لا يحوز بإجماع النحاة

٢ - أن يكون لاسم المتقدم متداً والحملة بعده حمرة، وفاعل الفعل
فيها صميم يعود على لاسم لمتقدم - إلا في الأسير لأحيرتين - فالفاعل هو
الصميم المتصل ولكن هذا يتعارض مع قاعدة رئيسه أخرى نص على أن
الأداة المتقدمة على الاسم الظاهر (إذا، إن) من الأدوات لمحتصة بالدخول
على الفعل، فإن عُدَّ الاسم الظاهر متداً - أحداً بالقاعدة المصرية التي نص
على أنه لا يحوز أن يتقدم الفاعل على فعله، وإن تقدم فهو متداً - إن عُدَّ

(١) لإسطار ٣-١

(٢) المحراب ٩

(٣) المائة ١٠٦

(٤) هذا لو تجاوزنا معارضة القاعدة السابقة

كذلك فإن الأداة تفقد اختصاصها، وتصح مما يدخل على الجملة الاسمية، وهذا ممتنع

٣ - أن يكون الاسم الظاهر المتقدم فعلاً للمعلل اللاحق - أحداً بالقاعدة الكوفية الكبرى في هذا المجال، والتي تحير أن يتقدم الماعل على المعلل - ولكن هذا يتعارض مع القاعدة المصرية في أن الأداة المحتصة يجب أن تكون ملاصقة للمعلل لا يفصلها عنه هذا الفاصل، علاوة على أن هذا يقتضي أن يعد الصمير في الآيتين الأخيرتين علامة جمع ليس غير

٤ - أن يكون الاسم الظاهر المتقدم فعلاً لمعلل محذوف يفسره المذكور بعده، وهذا ما أحدهم للحاجة، لينم لهم بذلك عدم التعارض مع القواعد السابقة فهناك فعل معدر لتكون الأداة قبل الفعل مباشرة، وليكون الماعل ليس بمتقدم على بعده، ولئلا يلجأ إلى القول بأن صمير الجماعة علامة جمع كما كانت التاء في (فعلت) علامة تأنيث ليس غير

ولكن هذا القول يحقق تبريراً للحركة الإعرابية في صوء قسرة نظريه لعامل التي لا ترحم المعنى في طريقها للوصول إلى الاقناع بتبرير الحركة الإعرابية

والذي براه أن الأداة حقاً مما يختص بالدخول على الفعل وبميد الشرط وقد تقدم الماعل في آيات المجموعة الأولى على فعله بيميد التوكيد والعرب أن أرادت العناية بشيء قدمته^(١)، واحتاج الأمر في آيات المجموعة الثانية إلى مزيد من التوكيد، فكرر لفاعل بصورة من صوره، وهو الصمير المتصل، وبدأ تنفي الأداة محتصة، وتنقي الحملة فعلية، وتعطي المعنى حقه وقبضه بين المتكلم والسامع، وربما كان الأعرص على قولنا هذا أن الحاجة كما أوصحنا سابقاً - لا يروى توكيد ظهر بصمير (في آيات المجموعة الثانية)^(٢)

(١) البحر المحيط ٢ - ٤٢ - ٤٣

(٢) فصل القول في هذا في توكيد الصمير بالصمير والظاهر بالصمير في محليها لغة (الكنوز الرعيث) في مقالنا في - انحط العربيه بعلوم الإنسانية - جامعة الكويت عدد ٨، بعنوان رأي في بعض أنماط التركيب المحلي للحملة الفعلية في صوء عدم اللغة المعاصرة، حيث عمنه في ذلك على أحد رأيي لأحضر كما ورد في معنى اللب

لفصل الخامس أسلوب المدح والذم من أساليب التوكيد

أسلوب المدح والذم^(١)

لسا بصدد تفصيل لقول في سمية كلمات أسلوب المدح والذم أو فعليتها فقد عالج هذا الموضوع بحجة العربية وطال اختلافهم فيه، فمنهم من يراها أفعالاً ومنهم من يراها أسماء ويدافع كل منهم بحجج فيها القوة وفيها الضعف، ولكنها على أية حال ليست بالمقنعة، وليست بالكافية، لأن تدرج هذه الكلمات في باب الاسم أو في باب الفعل

والذي نحن بصدد هنا أن نعيد لنظر في هذا الأسلوب ليس أنه من أبواب التوكيد ولا علاقته للألفاظ التي يقوم عليها بالضعف أو لاسمها، بل جملة لمدح والذم يمكن أن ترد على أسماط مختلف بقول مثلاً

نعم القائد خالد

فهذه حملة بحولية قد مرت بالمرحلة التالية

خالد فائد = م + ح

خالد القائد = م + ح

فإن التعريف هنا أفادت التحسين والتعظيم الذي يشير إلى أن المكلم قد أراد أن يعظم خالداً، ويرره في صفه القيادة، ليتفوق على غيره من القادة ولا

(١) مزيد من التفصيل انظر الكتاب ٣٠٠/١، الانصاف مسألة (١٤)، شرح المفصل ١٢٧/٧،

شرح التصريح ٩٤/٢، الجمع ٨٤/٢

يُفهم منها بأن خالداً هو القائد الوحيد ثم جرى عليها التحويل التالي

$$\text{القائد خالداً} = \text{ح} + \text{م}$$

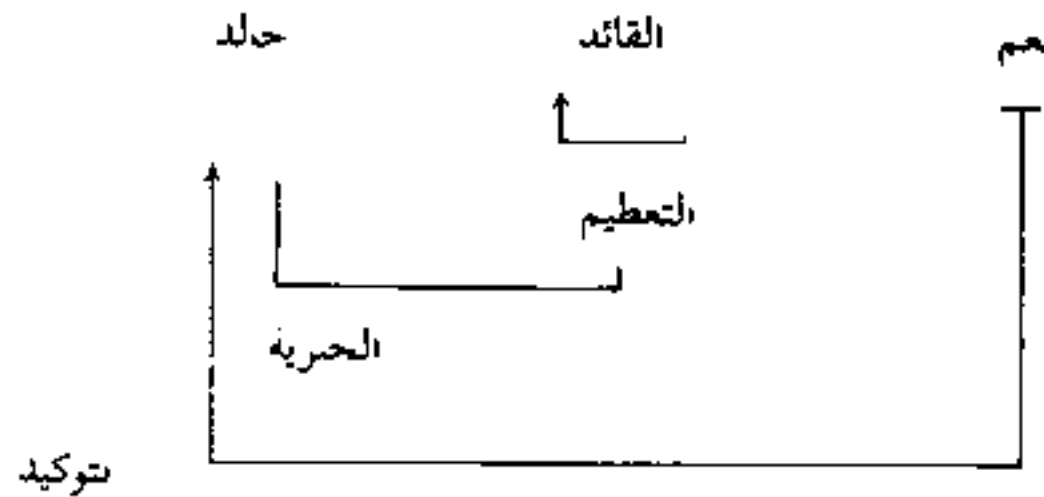
فجرى تقدم للحبر المعظم في سياق التعظيم والعناية، وقد نص سيويه على أن العرب أن أرادت العناية بشيء قدمته، فهو حبر مقدم أو هو مسد في تعبير اللاعيين، وخالد هو المستد أو المسد به ثم جرى عليها التحويل التالي

$$\text{نعم القائد خالد} = \text{ح} + \text{م}$$

وهي حملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدتين (ن + ح)

وأما قول النحاة بأن نعم وشس فعلاان جامدان متحولان من نعم وشس فقول مردود لأنه لا سبيل إلى الإثبات بأن هذا الفرع من ذلك الأصل، فالتين بينهما واضح في المستوى الدلالي وفي المستوى الصرفي

وقد وردت أنماط تستعمل معها نعم أمررها
نعم + صفة المدح + المحصوص بالمدح
ويكون تحليلها كما يلي



أو نعم + ما + صمير ومثلها

نعمًا هي

وتحليلها كما يلي

$$\hat{V}^e (\emptyset + m)$$

حيث إن \hat{V}^e كتلة لعوية واحدة تماثل في استعمالها نعم، ثم كانت
الصفة التي حص بها المحصوص مدحاً، محدوفة برمر إليها بما يسمى
Zero morpheme ومن أمماطها

نعم اس تحت القوم علي
فالأصل التوليدي لهذه الحملة هو
علي بن تحت القوم
ثم تحولت إلى
اس تحت لقوم علي

وذلك للعناية بالصفة التي يراد إبرازها تحقيقاً للتوكيد بالترنس وهذا
عنصر من عناصر التحويل بحري في الحممة، ثم جرى عليها تحويل آخر
بالزيادة فأصبحت

نعم اس تحت القوم علي

وقد أوضحنا أن الإضافة تقع في باب التلارم والكلمات الثلاثة، س،
أحت، وقوم، كلمة واحدة في التحليل التركيبي للحممة لأنها كالكلمة الواحدة
وهي الحر، تقدمت أو تأخرت

ومن أمماطها

حالد نعم الرجل

فقد أراد المسكلم بهذه الحملة أن يحصر الحر بدرجة عالية من التوكيد
فحمل عنصر التوكيد أمامه مباشرة، ولم يحصل تقديم في المسنداً على الفعل،
كما يرى النحاة، إذ إن لجملة تحلو من فعل، ويرى بأن نعم لا تريد على أنها
عنصر توكيد، فيكون تحليل الحملة كما يلي



م + $\nabla^e \nabla^e$ (ح)

وهناك أمثلة أخرى لهذا الأسلوب، قد فصلنا القول فيها في كتابنا (في نحو اللغة وتراكيبها)^(١)

وما ينطبق على نعم ينطبق على شئ وعلى حيد ولا حيدا إلا أن (لا حيدا) قد دخل عليها عنصر تحويل آخر ليقفها من الإثبات إلى النفي أو من المدح إلى الذم

(١) الفصل الثالث من ذلك المؤلف

الفصل السادس التوكيد بالعام

تمثل المصادر ركناً من أهم الأركان في أحد الأطر الكبرى الرئيسة التي تدور الأتوب النحوية في إطارها وهو باب المصنوبات، ولما كان لكل إطار من هذه الأطر أم تسمى أم الباب، فإن المفعول به هو أم باب المصنوبات - وبخاصة هي الحملة - الفعلية، لذا حصل ما ليس منه عليه، فقبل المفعول معه، والمفعول من أحله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، ولحققه أن لا علاقة للمباني التي تؤدي هذه المعاني بالمفعول إلا العلامة الإعرابية، التي هي علامة حالة البصب، فنقول

سرت والنهر
أكرم عني حالداً أكراماً جيداً احتراماً له

فيقال مفعول معه، ومفعول به ومفعول مطلق، ومفعول له، والحركة كما هو ظاهر الفتحة

والذي يود أن يدرجه في باب التوكيد هو لمصدر لدي جمعه النحة في المفعول المطلق، ولكنا لا نعمل حركته الإعرابية، فهذه ركيزة رئيسه في إقامة خط سلامة المعنى، وقد ذكرنا أنه إن لم يستقيم المعنى فربما لا نستطيع أن نصرف إلى البحث عن المعنى إذ لو فعلنا هذا يكون قد تجاوزنا لقياس على لغة العرب قدساً لغوياً

يقول سيويه «باب من المصادر ما هو توكيد لنفسه ومنها ما هو توكيد لغيره» ويرى بأن المصدر عندما يرد في الجملة يكون بدلاً من اللفظ

بالفعل^(١) ومن النحاة من عدة بدلاً من تكرار الجملة نائماً عنها في المعنى^(٢)

يقسم النحاة المفعول المطلق ثلاثة أقسام

١ - مؤكّد لمعنه ﴿كَلَّا إِذَا دَكَتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ وجاء بك والملك صفاً صمّاً^(٣)

وفي ذكر (دكاً) توكيد الفعل - وهو ما يسميه النحاة توكيد عامله - توكيده مرتين، جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني «وقوله توكيد عامله، أي مصدر عامله الذي تصممه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذاك شرط في التأكيد اللفظي الذي هو منه فمعنى قولك صرّبت صرباً أحدثت صرباً صرباً»^(٤)، وهو عند ابن عصفور^(٥) مما يزيل الشك عند السامع، وإزالة الشك يكون توكيد الخبر، فهو عنده مما يراد به توكيد المعنى في النفس وجعله رديفاً للتوكيد اللفظي - توكيد المفرد بمفرد والجملة بالجملة

٢ - ميسر لسوء الحدث، بقول صرّبت ريداً عمراً صرباً، فتكون الجملة قد أحدث عناصرها الرئيسة (الفعل والفاعل والمفعول به) فأراد المتكلم توكيد الحدث بمحدثه ومن وقع عليه، فيذكر كلمة (صرباً) مؤكداً بذلك الجملة كلها كما يلي

ف + فا + مف ← (ف + فا + مف) ٥

جملة توكيديه فعلية = جملة تحويلية فعلية مؤكدة.
ويكون ترابط الكلمات فيها كما يلي

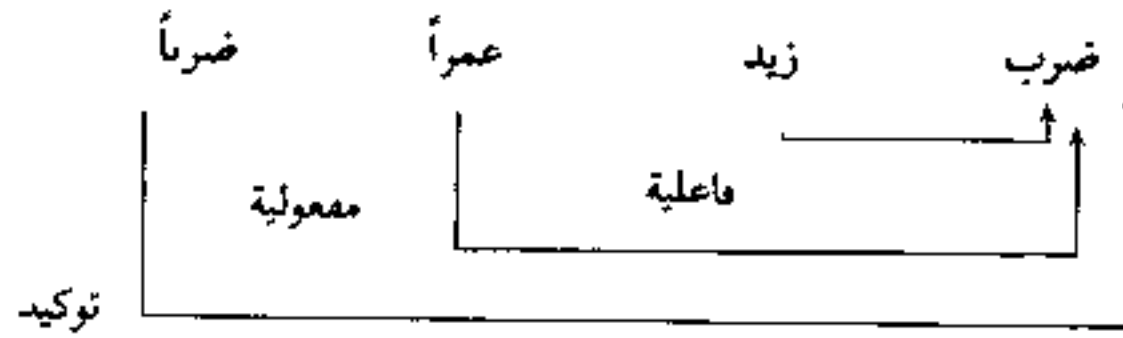
(١) الكتاب ٣٨٠/١

(٢) عمدة الأعداء، شرح لكواكب سرية ١١٧/٢

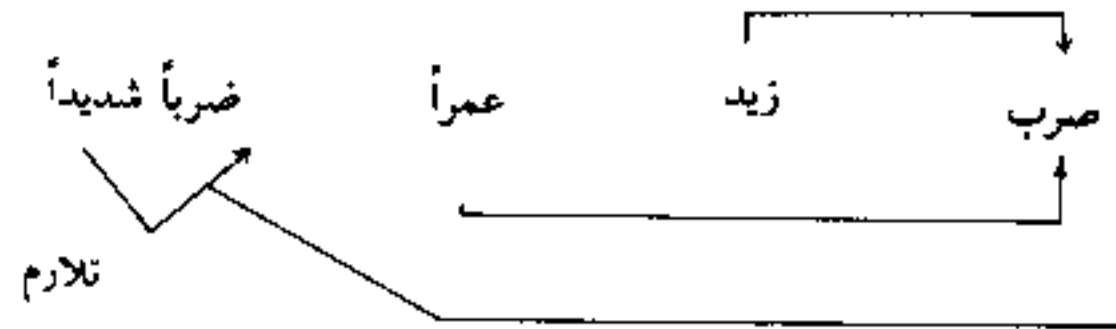
(٣) المعجزة ٢١

(٤) حاشية الصبان ١٠٩/٢

(٥) واسطر المقرب ٢٣٨/١



وقد يضاف إلى كلمة التوكيد هذه كلمة أخرى تبين كيفيته ونوعه
فترتبط عندئذ بكلمة التوكيد ارتباط تلامز تبين كيفيته ونوعه هكذا



٣ - مبين عدد مرات وقوع الحدث، بقول

ضرب زيد عمراً صررتين

فيكون المتكلم قد أورد الخبر محايداً بغير كلمة (صررتين)، ولكنه عندما
رغب زيادة في توكيد الحدث، بين عدد مرات وقوعه، فتعدد وقوع الحدث
يؤكد نأديء دي بدء وقوعه

وهناك ما عده الحاجة مما يلحق بالمفعول المطلق نائاً عنه، وهو لا يقل
في حقيقة الأمر عن المصدر المؤكد، فتقول

أكرمته أفصل الأكرام

فإن هذه الحمدة تعادل في معناها - تقريباً -

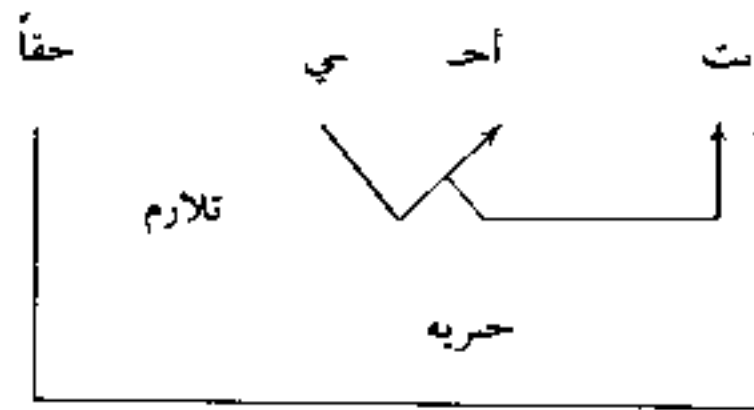
أكرمته أكراماً حسناً

ففيها توكيد لوقوع حدث الأكرام ثم بيان نوع الإكرام

ومنها كذلك ما يسميه سيبويه المصادر المؤكدة لئسها^(١) وله علي ألف درهم اعترافاً . وإنما صار تأكيداً لنفسه لأنه حين قال له علي، فقد أقر واعترف . . ولكنه قال اعترافاً، والمتكلم قد أقر واعترف بما للمخاطب عنده إلا أنه أراد معنى يريد على هذا المعنى فقال، اعترافاً، ليؤكد مضمون الخبر الوارد في الجملة السابقة

ومنه كذلك ما يأتي مؤكداً لما في الجملة من معنى، نقول
أنت أخي حقاً.

فتكون الجملة غير كلمة (حقاً) تامة المعنى، جملة توليدية، هدفها الإخبار ليس غير (معنى محايد)، ولكن إذا أراد المتكلم تأكيد ما في الجملة من معنى، أضاف كلمة حقاً



أنت أخي ⇐ أنت أخي حقاً

م + خ ⇐ (م + ح) ^٩✓

جملة توليدية اسمية ⇐ جملة نحوية اسمية مؤكدة

يقول أبو حيان في تكملة على الآية ﴿أولئك هم المؤمنون حقا﴾^(٢)
أكد بقوله (هم) لئلا يتوهم أن ذلك لإيمان بعضهم وأكد بقوله حقاً وهو تأكيد لمضمون الجملة بحريه، كما تقول هدا عبد الله حقاً، أي هو ذلك

(١) الكتاب ١ ٣٨١

(٢) لأعمال ٤

حقاً، أو هو نعت لمصدر محذوف، أي كحراً حقاً، أي ثباتاً يقيناً لا شك فيه^(١)

فأبو حيان يعيد ويكرر المعنى، كي يحسّن بأنه قد نقل إلى السامع أو القارئ قوة إحساسه بمعنى التوكيد في كلمة حقاً وربما كان هذا الذي ذهب إليه أبو حيان حلي واصلح في استعمال هذا المصدر وفي غيره من المصادر المستعملة في مثل السياق، عرفاً، واعترافاً . كما جاء في كتاب سبويه

(١) البحر المحيط ٢ ٢٨٥

هذه بعض أمماط من التراكيب التي بعد التوكيد، ولا نقول بأنها قد
جمعا أمماط تراكيب التوكيد كامدة فهناك التوكيد بالاستثناء والتوكيد بالحال
المؤكددة، والتوكيد بالإشارة وغير ذلك من تراكيب التوكيد ولك هور إن
قد حاولنا تقديم مسيح تحليلي لبعض أمماط التراكيب الحملية في لغة
العربية في ضوء المسيح الذي يرتصيه (التوليدي التحويلي المعدل) شاع فيه
المعنى ولا يحفل فيه المسمى

فالمسبي في ما براه ما جاءت إلا لتتصمر المعاني التي نقل من
المسكنم إلى السامع بواسطة اللغة

فإن كما أصابا وذلك توفيق الله الذي صرع إنه أن نكون دائماً على
خطه، فسأله أن يكتب لما أحري المحتهد المصيب، وإن كما أخطأ فسأله
أحر المحتهد المحطى.

محتويات الكتاب

٥	الإهداء
٧	تقديم (بقلم الأستاذ الدكتور سلمان العاني)
١٧	المقدمة
٢١	دليل الرموز الواردة في الكتاب
٢٣	الباب الأول: منهج وصفي في التحليل اللغوي
٢٥	الخليل بن أحمد وعلل النحو
٣٤	فروق وتوضيح
٥١	نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها
٥٥	تقسيم العوامل
٥٦	أ - العوامل اللفظية:
٥٦	الأفعال
٥٩	الأسماء
٦٠	الأدوات
٦٢	ب - العوامل المعنوية:
٦٢	رافع المبتدأ
٦٣	رافع الفعل المضارع
٦٣	عامل الصفة (عند الأخفش)
٦٣	الصرف
٦٥	آراء العلماء في العامل

	من القدماء:
٦٧	قطرب (محمد بن المستنير)
٦٩	ابن جني
٧١	ابن مضاء القرطبي
	من المحدثين:
٧٥	إبراهيم مصطفى
٨٠	إبراهيم أنيس
٨٢	تمام حسان
٨٧	خليل عمايرة
١٠٣	الباب الثاني: أنماط أسلوبية بين المبنى والمعنى
١٠٥	الفصل الأول: الاستفهام بين التركيب والدلالة
١٠٧	أ- الاستفهام بالأدوات
١١٠	الهمزة
١٢٣	هل
١٢٦	ما
١٣٣	مَنْ
١٣٥	أَيَّ
١٣٦	كم
١٤٠	كيف
١٤٢	أَتَى
١٤٣	متى، أيان
١٤٥	أين
١٤٧	ب- الاستفهام محذوف الأداة
١٥٢	ج- الاستفهام غير المباشر
١٥٤	الفصل الثاني: النفي: مباني تراكيبه ودلالاتها
١٥٥	الجملة التحويلية الإسمية
١٥٦	ليس

١٦٣	ما
١٦٧	لا
١٧٢	لات
١٧٥	إن
١٨٠	الجملة التحويلية الفعلية
١٨٠	لن
١٨٧	لم
١٩٣	لما
١٩٦	ما
٢٠١	لا
٢٠٣	إن
٢٠٦	كلا
٢٠٩	الفصل الثالث: التوكيد: تراكيه ودلالاتها:
٢١٦	التوكيد بالزيادة
٢١٦	أغراض الزيادة
٢١٧	أ- الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الإسمية:
٢١٧	إن
٢٣٢	انما
٢٣٦	لكن
٢٣٦	بل
٢٤٠	ب- ما يؤكد به الجملة الإسمية والفعلية:
٢٤٢	اللام
٢٤٧	القسم
٢٤٩	ج- ما يؤكد به الجملة الفعلية:
٢٥٠	قد
٢٥٠	نون التوكيد (الخفيفة والثقيلة)
٢٥٢	الفصل الرابع: قواعد معيارية

٢٥٢	الاشتغال، من أساليب التوكيد
٢٥٢	توكيد الظاهر بظاهر
٢٥٣	توكيد المضممر بمضممر
٢٥٤	توكيد الاسم الظاهر بمضممر
٢٥٦	توكيد الضمير الظاهر (ولغة اكلوني البراغيث)
٢٦٠	الاشتغال من أساليب التوكيد
٢٦٩	الفصل الخامس: أسلوب المدح والذم من أساليب التوكيد
٢٧١	أسلوب المدح والذم
٢٧٣	الفصل السادس: التوكيد بالعام
٢٨١	فهرس الآيات القرآنية
٣١٥	فهرس الشعر
٣١٩	قائمة المراجع والمصادر
٣٢٧	فهرس الموضوعات